SINAI
Foundation for Human Rights

قُتلوا بدمٍ بارد

قصص غير مروية عن عمليات قتل خارج إطار القانون ومقبرة جماعية في سيناء

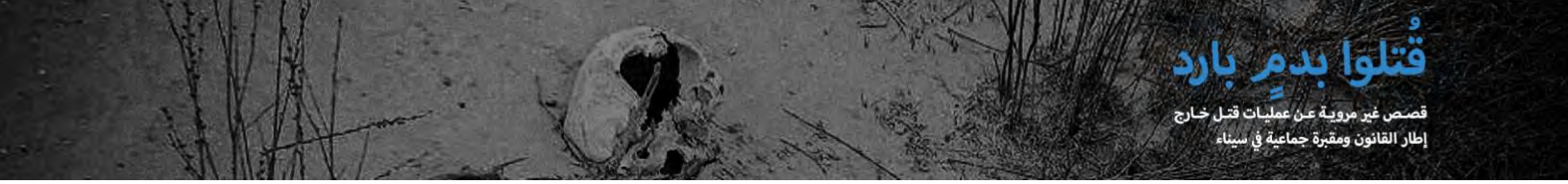

قُتلوا بدمٍ بارد

قصص غير مروية عن عمليات قتل خارج إطار القانون ومقبرة جماعية في سيناء

SINAI
Foundation for Human Rights

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان (SFHR)
7 Bell Yard, London, WC2A 2JR, United Kingdom
https://sinaifhr.org/ - info@sinaisfhr.org

حقوق النشر محفوظة © 2025

المحتويات

أولًا: مقدمة وعرفان 1

ثانيًا: خلفية مختصرة 3

ثالثًا: المنهجية 11

رابعًا: الإخفاء القسري كتمهيد لجريمة القتل 14

خامسًا: وقائع قتل خارج إطار القانون وثقتها المؤسسة 19

- قتل محتمل خارج إطار القانون لثلاثة رجال قرب حي الكرامة شرق العريش 19
- قتل 4 أفراد في مدينة الحسنة وسط سيناء بواسطة الجيش – يناير 2016 21
- واقعة تصفية الجيش لطفلين في قرية المنبطح وسط سيناء – مارس 2016 24
- واقعة قتل خارج القانون لنحو 18 معتقلاً في مدينة بئر العبد - مايو 2020 26
- قتل 10 شبان في العريش بواسطة وزارة الداخلية – يناير 2017 نموذجًا 28

سادسًا: المقابر الجماعية.. كيف بدأت القصة؟ 35

- أ. ملخص مشاهدات فريق مؤسسة سيناء عن المقبرة الجماعية جنوب مدينة العريش 39
- ب. ملخص تحليل فورنسيك أركيتكتشر للنشاط في محيط/داخل موقع المقبرة الجماعية 43

سابعًا: تحليل قانوني مختصر 49

ثامنًا: التوصيات 52

تاسعًا: الملحقات 52

- ملحق 1 خطاب إلى وزيري الدفاع والداخلية، والهيئة العامة للاستعلامات والمجلس القومي لحقوق الإنسان 54
- ملحق 2 تقرير حول المقابر الجماعية في شمال سيناء (فورنسيك أركيتكتشر) 55

أولًا: مقدمة وعرفان

"منذ أن بدأنا توثيق جرائم القتل خارج نطاق القضاء في سيناء، وجدت نفسي مرارًا عاجزًا عن فهم نفسية الجناة ودوافعهم، مذهولا من هول ما رواه أهالي الضحايا. وفي تلك اللحظات ظللت أسأل نفسي: إذا كانت الحكومة المصرية قد فعلت هذا بجوليو ريجيني، فما الذي يمكن أن يمنعها من أن تفعله مئات المرات مع أبناء البدو، أولئك الذين لن يتعاطف معهم أحد؟ أنا بدويٌّ بنفسي، من قبائل سيناء، وأعرف تمامًا ما يعنيه ذلك."

- أحمد سالم، المدير التنفيذي لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان

هذه النظرة المتجذّرة في نزع الإنسانية عن سكان سيناء - خاصة في أوقات الاضطرابات الأمنية - ليست مجرّد تكهّن، بل عُبّر عنها صراحة على لسان مسؤول أمني مصري رفيع، كما ورد في برقية دبلوماسية أميركية مسرّبة عام 2005 (رقم: 05CAIRO1978_a). قال المسؤول، خلال اجتماع رسمي مع دبلوماسيين أميركيين في سيناء عقب تفجيرات طابا ورأس شيطان 2004:

"البدوي الجيد الوحيد في سيناء هو البدوي الميت."[1]

تكشف هذه الوثيقة المصنفة "سرّي" والصادرة عن السفارة الأميركية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأميركية أكثر من مجرد رأي شخصي. فهي تعكس عقلية سياسية – أمنية سائدة تبرّر الاعتقال التعسفي والقتل خارج نطاق القانون بحق مجتمع أصيل مهمّش بأكمله. هذا الانحياز المؤسسي ضد أهالي سيناء لم ينبع فقط من ذريعة "مكافحة الإرهاب"، بل من اعتبارهم "آخرين"، وتهديدًا داخليًا ينبغي إخضاعه، لا مواطنين جديرين بالحماية.

وفي مذكّراتها "امرأة العظام" (2004)، تسرد عالمة الأنثروبولوجيا الجنائية كليا كوف، التي شاركت في أعمال نبش المقابر الجماعية في رواندا وكوسوفو والبوسنة، ما كشفته رفات الضحايا لها. تقول:

"لماذا تقرّر تلك الحكومات قتل شعوبها؟ أعتقد أن الجواب هو المصلحة الذاتية. أشخاص بعينهم في حكومة ذات أيديولوجيا واحدة... دعموا مؤسسات وطنية تُبقي السلطة في أيديهم."

من خلال هذا التقرير، تسعى مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى الإصغاء لأصوات الضحايا، سواء الأحياء منهم أو أولئك الذين لم يتبقّ منهم سوى رفات، لاستعادة رواياتهم وطرح الأسئلة الجوهرية: من قُتل؟ وكيف؟

[1] أنظر: السفارة الأمريكية في القاهرة، "إحباطات بدو سيناء"، 17 مايو/أيار 2005، البرقية الدبلوماسية المسربة رقم 05CAIRO1978_05a، متوفرة على الرابط : https://wikileaks.org/plusd/cables/05CAIRO1978_a.html

ولماذا؟ ومن المسؤول؟ نحن لا نكتب من أجل الماضي فحسب، بل لضمان أن الجرائم التي ارتُكبت في الظلام ضد أجساد بلا أسماء لن تتكرر، وبالأمل أن يتحقق يومًا ما الإنصاف والمحاسبة.

تتقدم مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بخالص الامتنان والعرفان للأهالي الذين أدلوا بشهاداتهم ووضعوا ثقتهم في المؤسسة، رغم المخاطر والآلام. كما تعبر المؤسسة عن امتنانها العميق للزملاء في فريق العمل الذين أنجزوا هذا التقرير، إذ أسهم كل واحد منهم بجزء أساسي لم يكن التقرير ليكتمل بدونه، ولا لتلك المقبرة الجماعية أن تُعرف لولا شجاعتهم وإصرارهم على كشف الحقيقة.

تخص المؤسسة بالشكر كذلك فريق **Forensic Architecture** على شراكتهم ودعمهم الفني في تحليل المقابر الجماعية وصور الأقمار الصناعية، وهو ما مثّل ركيزة أساسية في هذا التقرير.

كما تتوجه المؤسسة بالتحية للشهود المجهولين الذين خاطروا بحياتهم لإيصال الحقيقة، وإلى جميع من ساهموا بصمت في كشف ما جرى.

ثانيًا: خلفية مختصرة

تصاعدت - كما هو معروف - العمليات العسكرية في شمال سيناء في 2013 ضد تنظيم "أنصار بيت المقدس" الذي تحول لاحقا إلى "ولاية سيناء" وأعلن مبايعته لداعش. وحتى عام 2022 استعرت المعارك وانتشرت الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها القوات الحكومية وكذلك مسلحي داعش. وقد خلصُت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى كون العمليات العسكرية في شمال سيناء في ذلك الوقت ترتقي إلى التوصيف القانوني للنزاع المسلح الغير دولي، ولذلك تنطبق عليها قوانين الحرب الواردة في اتفاقيات جنيف.[2] اعتقلت السلطات المصرية الآلاف من أبناء سيناء في حملات اعتقال جماعية وزجت بهم في أماكن احتجاز غير رسمية، بينها مقرات عسكرية مثل معسكر الساحة في رفح، معسكر الزهور في الشيخ زويد والكتيبة 101 في العريش وغيرها. الأصل في حالات الاعتقال تلك هي الإخفاء القسري، حيث يقبع المحتجزون لمدة أسابيع أو شهور أو سنوات دون اتصال مع العالم الخارجي.[3]

تعرض الكثير من هؤلاء المعتقلين للقتل بدم بارد. فعلى مدار سنوات، وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان ومؤسسات حقوقية أخرى، مثل هيومن رايتس ووتش[4] والعفو الدولية[5]، وقائع قتل خارج إطار القانون (إعدامات دون محاكمة) بواسطة قوات الجيش والشرطة لمعتقلين (بينهم أطفال أو من يُحتمل أنهم أطفال) في شمال سيناء، ادعت السلطات لاحقا إنهم قتلوا في اشتباكات مسلحة.[6] لكن المؤسسة وغيرها من المنظمات الحقوقية والإعلامية لم توثق قبلا وجود مقابر جماعية في شمال سيناء لهؤلاء الذين قتلوا سراً وغدراً، وهو ما توثقه المؤسسة في هذا التقرير لأول مرة.

يوثق هذا التقرير وجود مقبرة جماعية في شمال سيناء بالقرب من العريش حيث لم يعلم الأهالي أو النشطاء أن كثيرًا من جثث القتلى كانت تدفن هناك سراً، محاطة بسياج عسكري محكم لمنع اقتراب السكان ولإبقاء النشاط العسكري داخل تلك المقبرة بعيدا عن الأعين. مع احتمال وجود مقبرة أخرى على الأقل في وسط سيناء ومعلومات أولية من سكان محليين عن مواقع أخرى محتملة. توصلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان لموقع

---

[2] ان ذلك أيضا هو التحليل القانوني الذي ذهبت له منظمات أخرى مثل هيومن رايتس ووتش. راجع: "نهاية "وشيكة" لداعش في سيناء ومستقبل غامض.. استراتيجية "أقل الضررين" لا تحفظ الاستقرار أو الحقوق على المدى البعيد"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢، https://sinaifhr.org/show/154

[3] "فِي غَيَاهِبِ الْجُبِّ.. قصص غير مروية لمدنيين ابتلعتهم المعتقلات السرية في سيناء"، تقرير صادر عن مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ٢١ يوليو ٢٠٢٥، https://sinaifhr.org/show/576?fbclid=IwY2xjawLq8iRleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFoT21rZVo2bzZZc2I2YnBFAR4rfbzBXlunFpdJ3s7yNFgFBmy2ad7JTvVDn8FJTOZFbmkrPB17oAB_U-vDEw_aem_zACFXWrfOvwA1yAr1UtXEA

[4] هيومن رايتس ووتش، "مصر: مقاطع فيديو تُظهر الجيش ينفذ إعدامات في سيناء"، 21 أبريل 2017، https://www.hrw.org/ar/news/2017/04/21/egypt-videos-show-army-executions-sinai

[5] منظمة العفو الدولية، «مصر: التحقيق في الإعدامات خارج القضاء المحتملة لرجال شمال سيناء: ستة من الرجال كانوا قيد الاحتجاز لدى الشرطة وقت قتلهم»، 23 يناير/كانون الثاني 2017، https://www.amnesty.org/es/wp-content/uploads/2021/05/MDE1255342017ENGLISH.pdf

[6] " مجددا.. فيديوهات تظهر إعدامات خارج القانون في سيناء بواسطة الجيش ومعاونيه"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢، https://sinaifhr.org/show/147

إحدى المقابر من خلال شهادتين لاثنين من عناصر الميليشيات الداعمة للجيش في سيناء، أدلوا بمعلومات أولية للمؤسسة، واستخدمت المؤسسة تلك المعلومات للوصول إليها، ومن ثمّ مواصلة البحث لاستجلاء أمرها.

لقد اتسع نطاق الإعدامات خارج إطار القانون والقضاء (إعدامات دون محاكمة) حتى أصبح العلم بها شائعا بين أهالي المعتقلين في شمال سيناء، وخاصة المختفين قسريا، الذين يؤرقهم الخوف من أن يتم قتل ذويهم بعد أن شاهدوا اعتقالهم بأم أعينهم في بعض الأحيان. واعتاد أهالي ضحايا الإخفاء القسري أن يهرعوا إلى الجثث التي يعثر عليها الأهالي من وقت لآخر على جوانب الطرق الصحراوية للتأكد إن كان ذويهم المعتقلين بين هؤلاء القتلى، أو البحث عن صورهم أو أسمائهم، أو حتى ملابس شبيهة بتلك التي شوهدوا بها لحظة القبض عليهم، بين أسطر البيانات الرسمية التي قلمّا تشمل تلك المعلومات الأساسية مثل أسماء وصور من تم قتلهم.

فبركة الوقائع وضياع فرص المحاسبة

من بين أبرز وقائع القتل خارج إطار القانون، والتي أدت إلى خروج مظاهرات عفوية حاشدة في مدينة العريش أثناء جنازات تشييع الضحايا، واقعة قتل عشرة شبان في يناير 2017، حيث ادعت وزارة الداخلية آنذاك أنها قامت بتصفيتهم داخل "وكر إرهابي" عقب مداهمته من قِبل قوات الأمن، ونشرت مقطع فيديو زعمت أنه يوثق لحظة تنفيذ العملية.[7] إلا أن شهادات الأهالي أجمعت على أن بعض هؤلاء الشبان – ستة منهم على الأقل ذُكرت أسماؤهم في بيان الداخلية – كانوا قد تعرضوا للاعتقال والإخفاء القسري قبل الإعلان عن مقتلهم. كما نشرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تحليلًا لذلك الفيديو، بيّن كيف تم إخضاعه للمونتاج والفبركة.[8] ومن اللافت أنه لم يُنشر بعد ذلك أي مقطع مصور من قبل وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع يوثق ما زُعم أنها اشتباكات مشابهة، فيما يبدو أنه اعتراف ضمني بعدم القدرة على تقديم أدلة موثوقة على تلك الوقائع، والتي أسفرت – وفقًا للبيانات الرسمية – عن مقتل الآلاف من الرجال، بزعم انتمائهم إلى جماعات مسلحة "تكفيرية".

سلّطت تلك الواقعة في العريش الضوء على انتهاكات جسيمة طالما عانى منها أهالي سيناء على مدى سنوات. وقد تشكّلت آنذاك لجنة شعبية من القيادات المحلية والقبلية في مدينة العريش، توصّلت إلى عدد من المطالب، من بينها الإفراج عن المحتجزين دون أدلة أو اتهامات واضحة، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في تلك الواقعة وما يماثلها من حالات.[9] وفي ذلك السياق، صرّح الدكتور صلاح سلام، عضو المجلس القومي الرسمي لحقوق الإنسان، بأن الأشخاص الستة الذين وردت أسماؤهم في بيان الداخلية ضمن القتلى العشرة، كانوا مدرجين ضمن قائمة تضم 650 اسمًا لأشخاص يُزعم أنهم محتجزون دون توجيه تهم، وهي قائمة طلب منه الأهالي إدراجها ضمن قوائم لجنة العفو الرئاسي، المكلّفة آنذاك بمراجعة أوضاع المحتجزين تعسفيًا أو ظلمًا

[7] "مصر: إعدامات غير قانونية محتملة في سيناء"، هيومن رايتس ووتش، ١٦ مارس ٢٠١٧، https://www.hrw.org/ar/news/2017/03/16/301149
[8] المرجع السابق.
[9] سعادة عبد القادر: "توتر بين الداخلية وعائلات في سيناء تطعن في رواية قتل 10 "إرهابيين"، موقع أصوات مصرية، ١٥ يناير ٢٠١٧، http://www.aswatmasriya.com/news/details/72155

بهدف الإفراج عنهم.[10] لكن أيًّا من تلك المطالب لم يُنفّذ، إذ لم تُحرّك السلطات ساكنًا للتحقيق مع الضباط المتورطين أو لمساءلتهم جنائيًا، مما أتاح استمرار هذه الممارسات بلا رادع. ففي ظل غياب الرقابة والمحاسبة المستقلة، يدرك عناصر الشرطة والجيش في سيناء أنهم يعملون فوق القانون، ويفعلون ما يشاؤون وفقًا لأهوائهم وضمائرهم الفردية، كما لو أنهم آلهة تحكم ولا تُسأل.

كم من الناس قُتلوا؟

يصعب الوصول إلى إحصاءات شاملة بشأن أعداد من قُتلوا خلال الحرب الدائرة في شمال سيناء على مدار ما يقرب من عقد من الزمن، إذ لم تصدر الدولة أي بيانات أو إحصاءات رسمية تُفصّل أعداد الضحايا أو هوياتهم أو ما إذا كانوا من المدنيين أو منتمين إلى جماعات مسلّحة، وغير ذلك من المعلومات الأساسية. وعمومًا، لم تعترف وزارة الدفاع المصرية، في أي بيان رسمي، بسقوط قتلى من المدنيين، على الرغم من وجود تصريحات متفرقة صادرة عن شخصيات رسمية أو شبه رسمية تفيد بقيام الدولة بتعويض العائلات التي فقدت أفرادًا نتيجة عمليات القصف الجوي أو المدفعي أو غيرها. مع ذلك، تُتيح أدلة أخرى نظرة أقرب إلى الواقع. فقد أصدرت وزارة الدفاع عشرات البيانات الرسمية التي تزعم فيها مقتل عناصر مسلّحة في شمال سيناء. وفي هذا السياق، أنشأ باحثو المؤسسة قاعدة بيانات تستند إلى مراجعة وتحليل تلك البيانات الصادرة عن المتحدث العسكري للقوات المسلحة المصرية، خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2022. وقد كشفت هذه المراجعة أن القوات المسلحة أعلنت مقتل 5,053 شخصًا ممّن وصفتهم بـ"العناصر الإرهابية"، واعتقال 14,837 آخرين من المشتبه بانتمائهم إلى جماعات مسلحة.[11]

لكن هذه الأرقام الرسمية تُظهر تناقضًا صارخًا مع تقديرات عدد المقاتلين المنتمين إلى الجماعات المتطرفة في سيناء، والتي تراوحت – وفقًا لمعظم الخبراء ومراكز الأبحاث – بين 1,000 و1,500 عنصر حتى منتصف عام 2018.[12] هذا التناقض يثير تساؤلات جوهرية: أولًا، هل هذه الأرقام الضخمة حقيقية؟ وإذا كانت كذلك، فهذا يعني أن غالبية القتلى لم يكونوا من المسلّحين، بل من المدنيين. وإن صح ذلك، فكم من هؤلاء سقط نتيجة القصف الجوي أو المدفعي؟ وكم منهم قُتل في اشتباكات مسلّحة؟ وكم من تلك الاشتباكات كان حقيقيًا، وكم منها جرى تلفيقه؟

[10] المرجع السابق.

[11] أعلنت وزارة الداخلية عن عدد إضافي من القتلى والمعتقلين لكنها وردت في كثير من الأحيان في تصريحات منسوبة لمصادر أمنية غير مسمّاه في الصحف المؤيدة للحكومة، ونظرا لأنها لم تصدر بشكل رسمي من المتحدث باسم الداخلية أو على صفحات الوزارة الرسمية فقد استبعدت المؤسسة تلك التصريحات من قاعدة البيانات المذكورة.

[12] راجع مثلا تقارير مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت (CTC) The Islamic State in Africa: Estimating Fighter Numbers in Cells Across the Continent, August 2018, Volume 11, Issue 7, https://ctc.westpoint.edu/august-2018/

إن هذه المعطيات الأساسية، التي يُفترض أن تُرفق بأي عمليات أمنية أو عسكرية في دولة تحترم القانون، لا تزال غائبة تمامًا. وهو ما يطرح، بالتبعية، تساؤلات مقلقة حول مصير آلاف المعتقلين الذين لا يُعرف مكان احتجازهم أو ما إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة حتى اليوم.[13]

ورغم تعدّد حالات القتل خارج إطار القانون، لم يصدر حتى الآن تقرير حقوقي شامل يسعى إلى توثيق هذه الوقائع بشكل ممنهج، وهو ما يسعى هذا التقرير إلى تقديمه. وإضافة إلى ذلك، يقدّم التقرير معلومات موثقة تُنشر للمرة الأولى حول وجود مقبرة جماعية في شمال سيناء، يُرجّح أنها استُخدمت لدفن ما لا يقل عن 300 شخص، قُتل كثير منهم في عمليات إعدام خارج نطاق القانون، وفق النمط الموصوف في هذا التقرير وتقارير سابقة.

ويُشار هنا إلى أن الأرقام التي جمعتها المؤسسة لا تشمل البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية المصرية، التي تورّطت بدورها – إلى جانب الجيش – في انتهاكات واسعة شملت الاعتقال والقتل خارج نطاق القانون.

فعلى سبيل المثال، أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية، في 15 مارس/آذار 2018، أن أجهزة الشرطة قامت خلال الفترة من 9 فبراير/شباط إلى 15 مارس/آذار 2018 (أي خلال 35 يومًا فقط) بـ"فحص" 52,164 شخصًا، تم ضبطهم بناءً على الاشتباه، مع إخلاء سبيل من ثبتت "سلامة موقفه"، دون تحديد عدد من لم يتم إخلاء سبيلهم.[14]

تصفية المعتقلين: بين تصريحات رسمية ومقاطع فيديو مسربة

ما يعزّز مشروعية التساؤلات المطروحة حول الوقائع المعلنة هو أن البيانات العسكرية الرسمية ذاتها تعاني من ضعف منهجي واضح. فمعظم هذه البيانات – باستثناء عدد محدود جدًا – تخلو تمامًا من أسماء الأشخاص المشتبه بهم الذين تم الإعلان عن قتلهم، وهو ما يتنافى ليس فقط مع الالتزامات القانونية، بل أيضًا مع المهام المفترضة لقوات الجيش والشرطة في تتبّع ومحاصرة والقضاء على الجماعات الخارجة عن القانون. تُستخدم في تلك البيانات لغة نمطية تكاد تكون مكررة حرفيًا بنظام "نسخ ولصق"؛ إذ تكتفي بالإعلان دون تقديم معلومات حقيقية. غالبًا ما تكون مقتضبة ولا تتضمن سوى إشارة إلى وقوع "تبادل لإطلاق النار" داخل "وكر إرهابي"، وأن جميع العناصر "الإرهابية" قد قُتلوا خلال تلك المواجهة.

[13] تقرير بعنوان "تنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا: تقدير أعداد المقاتلين في الخلايا المنتشرة عبر القارة"، مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، يوليو 2018: https://ctc.westpoint.edu/islamic-state-africa-estimating-fighter-numbers-cells-across-continent

[14] تقرير مصور عن الجهود الأمنية في سيناء، الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، 15 مارس 2018: https://www.facebook.com/MoiEgy/posts/pfbid02iX1yPSSWgcbHKWK9m557ASGXocp6ujMdz9uN8DHXEJfJyDuZgvniMCScHz5d5DGtl

وهكذا، تغيب عن أغلب البيانات الرسمية أبسط التفاصيل الجوهرية المتعلقة بتلك الاشتباكات أو المداهمات، مثل: التوقيت والتاريخ والموقع الدقيق، وطبيعة القوة المُنفذة للعملية، وما إذا كان قد جرى اعتقال أي من المسلحين أحياء، وإذا لم يحدث ذلك، فما السبب؟ وهل تم التعرف على هويات القتلى؟ وإن لم تُعرف، فما هي الإجراءات المتبعة؟ كما أن الغالبية العظمى من هذه البيانات تخلو تمامًا من أي إشارة إلى وقوع إصابات أو خسائر بشرية في صفوف القوات الأمنية، الأمر الذي يُثير المزيد من الشكوك.[15]

يجدر الإشارة كذلك إلى أن جميع هذه البيانات تصدر عن وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية، في ظل غياب تام لأي دور معلن لأجهزة النيابة العامة أو القضاء، رغم أن القوانين المصرية والدولية تُلزم السلطات القضائية – في كل عملية يُفترض أنها لإنفاذ القانون – بفتح تحقيقات جادة لكشف ملابسات الوقائع والتثبت منها، والتواصل مع ذوي الضحايا لتقديم المعلومات، وإحالة الجثث والأدلة (ومنها الأسلحة المصادَرة، إن وُجدت) إلى الطب الشرعي لتحديد أسباب وتوقيت الوفاة، والتحقق من وجود أي إصابات أخرى وطبيعتها، ثم التصريح بالدفن. كما تقتضي المعايير القانونية والحقوقية إشراك العائلات في هذه التحقيقات، حتى في حال عدم تقدمهم بشكاوى رسمية، نظرًا لقدسية الحق في الحياة، بوصفه حقًا أصيلًا وغير قابل للتقييد أو الانتقاص، حتى في أوقات الاضطرابات العنيفة أو النزاعات المسلحة.[16]

في بعض البيانات الصادرة عن وزارتي الدفاع والداخلية، تُسند السلطات إلى القتلى مسؤولية تنفيذ هجمات مسلّحة محددة، مثل تفجير مقار أمنية أو قتل ضباط وجنود في عمليات بعينها، وذلك من دون تقديم أي تفاصيل عن الكيفية التي تم بها الربط بين هؤلاء القتلى وتلك الهجمات المزعومة.[17] لكن هذه البيانات بالتحديد يتم كتابتها لأن الجمهور الأساسي المستهدف منها هم ضباط الجيش والشرطة أنفسهم وليس عموم الناس في المقام الأول. ووفقا لتحليل الخبراء، واعترافات لضباط في تصريحات صحفية علنية،[18] وكذلك وفقا لشهادات شهود عيان واردة في هذا التقرير وتقارير سابقة، فإن تصفية المختفين قسرًا – ثم الادعاء بأنهم قُتلوا خلال اشتباكات – تحدث بشكل منهجي عقب كل هجوم تتكبد فيه القوات الأمنية خسائر بشرية.

وتتعامل الأجهزة الأمنية المصرية مع قتل المعتقلين الذين يُشتبه – وفق تصوّرات ذاتية – بصلتهم بجماعات مسلحة، بوصفه "قصاصًا" مشروعًا، يستند إلى تفسيرات عقائدية ودينية تُروَّج داخل أوساط الضباط، بل ويتم تحريض عناصر الأمن على هذه الممارسات من قِبل قيادات عليا، ومن خلال محاضرات مغلقة يُلقيها رجال

---

[15] راجع، على سبيل المثال، تقرير هيومن رايتس ووتش "تعاملت معهم القوات: عمليات قتل مشبوهة وإعدامات خارج القضاء على يد قوات الأمن المصرية"، ٧ سبتمبر، ٢٠٢١ https://www.hrw.org/ar/news/2021/09/07/379689

[16] راجع بروتكول مينيسوتا "دليل الأمم المتحدة بشأن المنع والتحقيق الفعالين في حالات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة ،" https://www.ohchr.org/Documents/Publications/MinnesotaProtocol_AR.pdf

[17] راجع، على سبيل المثال، تقرير هيومن رايتس ووتش "تعاملت معهم القوات: عمليات قتل مشبوهة وإعدامات خارج القضاء على يد قوات الأمن المصرية"، ٧ سبتمبر، ٢٠٢١ https://www.hrw.org/ar/news/2021/09/07/379689

[18] راجع، على سبيل المثال، تصريحات اللواء خالد الشاذلي الذي شغل مناصب رفيعة في وزارة الداخلية حتى عام ٢٠١٩ والتي تفاخر فيها بأن قوات الأمن تقتل المجرمين الخطرين وتجار المخدرات بدلا من تقديمهم للمحاكمة لأن هذا هو "كلام ربنا عز وجل"، صفحة الموقف المصري على فيس بوك، ١٥يونيو ٢٠٢٥ https://www.facebook.com/almawkef.almasry/posts/pfbid028dUYrpLui2LEf5WZ5GiDM2C49qwaCnskGfzajJAb83e64MNcYnKHP5kmwwLaSz7Zl

دين يتم استدعاؤهم إلى مقار أجهزة الأمن، بهدف تبرير سفك الدماء خارج إطار القانون، وشرعنة الانتهاكات، وغسل العقول وتطويع الضمائر. وفي هذا السياق، برزت تصريحات مفتي الديار المصرية السابق، علي جمعة، التي حرض فيها على قتل من وصفهم بـ"الخارجين عن القانون" في سيناء، حيث وصف من "يمّس" الجيش المصري بـ "الكفار والخوارج"[19]، بما تحمله هذه المصطلحات الدينية من دلالات تحريضية خطيرة ومفخخة في السياق العقائدي.[20]

هذه العقلية ليست جديدة، فقد سادت كذلك في صفوف قوات الأمن خلال تسعينيات القرن الماضي، حين واجهت مصر موجة من الهجمات والتفجيرات التي نفذتها جماعات إسلامية مسلحة. وهي، في جوهرها، عقلية شائعة في كثير من الحروب والمواجهات المسلحة حول العالم، حيث يغيب فيها سلطان القانون وتُستباح الحرمات، وتُرتكب الانتهاكات تحت ذرائع انتقامية من قبيل: "لقد فعلوا بنا ذلك، فمن حقنا أن نفعل بهم مثله"، وسواها من المبررات الواهية التي تغري النفوس الضعيفة للجنود والضباط حين يعملون دون أي رادع قانوني أو رقابة مستقلة، وكأنهم فوق المساءلة، يحكمون وفق أهوائهم ومعتقداتهم الفردية.[21]

وتُظهر شهادات دامغة واردة في هذا التقرير، وفي تقارير سابقة للمؤسسة ومنظمات حقوقية أخرى، أن قرار تصفية معتقل بعينه – أو مجموعة من المعتقلين – قد يُتخذ لمجرد وجود ظنون بأنه يقدّم دعمًا لتنظيم "داعش"، حتى دون توفر أي دليل مادي على تلك الشبهة، أو لوجود صلة قرابة تربط بين المعتقل وأحد المسلحين. وفي كثير من الأحيان، تُبنى هذه القرارات على معلومات مغلوطة يقدمها عناصر الميليشيات القبلية الداعمة للجيش، والمعروفة محليًا باسم "المناديب"،[22] والتي تكون مدفوعة أحيانًا بثارات شخصية أو دوافع انتقامية. وتُتخذ تلك القرارات الجسيمة – المتصلة بالحياة والموت – خلال أحاديث مقتضبة بين الضباط والمناديب، دون أدنى شكل من أشكال التحقيق الجاد أو المحاكمة العادلة أو مراجعة مستقلة.

إلى جانب الغياب شبه الكامل للشفافية بشأن هذه العمليات، وندرة البيانات الرسمية ذات الصلة، تسرّبت على مدار السنوات مقاطع فيديو توثّق بعض وقائع الإعدام خارج نطاق القانون. ويُقدّم هذا التقرير عددًا منها للمرة الأولى، في حين سبق تضمين أخرى في تقارير سابقة. وتُظهر هذه المقاطع تورّط جنود وضباط في الجيش المصري، إلى جانب عناصر من الميليشيات القبلية الموالية له في شمال سيناء، في تنفيذ عمليات إعدام ميداني

---

[19] "الخوارج" تشير إلى فرقة إسلامية تاريخية ظهرت في القرن السابع الميلادي، عُرفت بتكفير المسلمين الآخرين وتبرير استخدام العنف ضدهم. وفي الاستخدام المعاصر، يُستحضر هذا المصطلح غالبًا بصيغة تحقيريه من قِبل السلطات الدينية أو السياسية بغرض نزع الشرعية عن الخصوم وتبرير اتخاذ إجراءات متطرفة ضدهم.

[20] راجع على سبيل المثال الفيديو الكامل لتصريحات علي جمعة في 2013 على عدة قنوات على يوتيوب وعدة مواقع، ومنها "الفيديو الكامل للشيخ علي جمعة أمام السيسي وقيادات الجيش"، 10 أكتوبر 2013 https://www.youtube.com/watch?v=dNprN6ddA8Y

[21] تعددت البيانات الصادرة عن "دار الإفتاء" المصرية التي وصفت فيها معارضي السلطة، سواء سلميين أو مسلحين، بالإرهابيين، والكفار، والخوارج، وحثت تلك البيانات الجيش والشرطة على "قتالهم" تلك الجماعات مثل الإخوان المسلمين، لكنها لم توضح أبدا كيف يكون هذا القتال وما إذا كان قتل المعتقلين جزء من تلك الفتاوى البائسة.

[22] يشير مصطلح "المناديب" (المفرد: "مندوب") إلى متعاونين محليين من أبناء القبائل جندتهم القوات المسلحة المصرية في سيناء للمساهمة في عمليات مكافحة التمرد. وقد شملت مهامهم تحديد هوية المشتبه بهم، وتوفير معلومات استخباراتية، ومرافقة الوحدات العسكرية أثناء المداهمات. وتُظهر شهادات موثقة من منظمات حقوقية أن دوافع شخصية – بما في ذلك الثأر أو النزاعات القبلية – قد أثرت في بعض الأحيان على طبيعة المعلومات التي يقدّمها هؤلاء الأفراد، وهو ما أسفر عن عواقب وخيمة، بما في ذلك حالات قتل خارج نطاق القانون بحق معتقلين.

لمعتقلين مدنيين. وقد ظهر الضحايا في هذه المقاطع وهم مقيّدو الأيدي ومعصوبو الأعين، قبل أن تُعلن الجهات الرسمية لاحقًا أنهم قُتلوا خلال "اشتباكات مع عناصر إرهابية"، بما يشير إلى نمط متكرر من التصفية الميدانية يسبق الإعلان المضلّل عن مقتلهم في ظروف قتالية.

على مدار سنوات الحرب بين 2013 و2022، لم تعترف السلطات المصرية صراحةً بأن العمليات العسكرية التي شُنّت ضد مسلحي تنظيم "ولاية سيناء" التابع لـ"داعش" في شمال سيناء ترقى إلى مستوى النزاع المسلح غير الدولي، بما يستتبع خضوعها لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، حتى في حال افتراض أن الوضع في سيناء لا يُشكّل نزاعًا مسلحًا، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينص على الحق في الحياة بشكل أكثر صرامة، الأمر الذي يجعل وقائع القتل غير المشروع هناك بمثابة إعدامات خارج نطاق القضاء. وإذا ثبت أن هذه الانتهاكات ارتكبت بشكل منهجي وواسع الانتشار في إطار سياسة دولة، فإنها قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. أما إذا اعتُبر الوضع نزاعًا مسلحًا، فإن تلك الوقائع تمثّل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وتشكل جرائم حرب توجب التحقيق والمساءلة.

وعلى غرار تصريحات علنية أدلى بها ضباط أمن وشيوخ دين مؤيدون للنظام، فقد ذهبت دراسة قانونية نشرتها الهيئة العامة للاستعلامات عام 2018 إلى القول إن المنتمين إلى تنظيم "داعش" لا يتمتعون بأي حماية قانونية، وإن القوات الحكومية المصرية، بالتالي، في حلٍّ من الالتزام بالقواعد والقوانين المنظمة للنزاع المسلح وعمليات مكافحة الإرهاب.[23] ويتصل بذلك أيضًا تصريحات علنية للرئيس عبد الفتاح السيسي، دعا فيها إلى استخدام ما أسماه "كل القوة الغاشمة" في شمال سيناء. كما نُسبت إليه تصريحات مسرّبة أثناء تولّيه منصب وزير الدفاع عام 2013، قال فيها إنه لن تتم محاسبة الضباط على إصابة المتظاهرين بالأعيرة النارية، فكيف يكون الحال إذن عندما تُصيب هذه الأعيرة من تصيب في سياق حرب مع جماعة مسلّحة؟[24]

لا يؤسس قانون القضاء العسكري المصري (قانون 25 لسنة 1966)، وهو القانون المنظم لعمليات التعبئة العسكرية والجرائم في نطاق العمليات العسكرية وحالة الحرب، لحقوق هؤلاء الذين يقعون في الأسر بشكل واضح وملائم لاتفاقيات جنيف. لكن المادة 4 منه تقول بوضوح إنه ينطبق على أسرى الحرب. كما تعرف المادة 85 "خدمة الميدان" بأنها تنطبق على "أفراد قوة ما أو ملحق(ين) بها في وقت تكون فيه تلك القوة في

[23] دراسة أعدها المستشار عادل ماجد نائب رئيس محكمة النقض تحت عنوان "حقوق الانسان ومجابهة الجماعات الإرهابية" ونشرتها الهيئة العامة للاستعلامات في العدد الأول من دورية "دراسات في حقوق الإنسان"، ١١ يوليو ٢٠١٨،
http://www.sis.gov.eg/Story/169667/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86?lang=ar

[24] تسريب لفيديو يحتوي تصريحات للسيسي وقت كونه وزيرا للدفاع في لقاء مع ضباط من القوات المسلحة نشرته شبكة رصد، "رصد| السيسي: الضابط اللي حيضرب قنابل غاز وخرطوش وحد يموت أو يحصله حاجة في عينه مش حيتحاكم"، قناة رصد على يوتيوب، ٣ أكتوبر ٢٠١٣،
https://www.youtube.com/watch?v=rF8Yz8J3MHI

عمليات حربية ضد عدو داخل البلاد أو خارجها." وأنه "يعتبر في حكم العدو، العصاة والعصابات المسلحة." وتنص المادة 137 منه على أنه "يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون، كل من أوقع بعسكري جريح أو مريض لا يقوى على الدفاع عن نفسه عملاً من أعمال العنف."[25] لكن حتى تلك القوانين لا يبدو أن لها أي أثر على الأرض، بل تجبّها وتُبطلها تلك التصريحات الرسمية والدينية التي تنحو لنزع الإنسانية عن البشر، سواءً أجرموا أو لم يُجرموا، وليس نزع حقوقهم فقط.

تقدّم مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان هذا التقرير بهدف الإسهام في كشف الحقيقة حول جرائم القتل خارج إطار القانون في شمال سيناء، من خلال توثيق الشهادات والوقائع التي تتيح استعادة قصص الضحايا وطرح أسئلة أساسية: من قُتل؟ كيف؟ ولماذا؟ ومن المسؤول؟ لا يقتصر التقرير على سرد ما وقع في الماضي، بل يسعى إلى أن يكون مرجعًا موثوقًا للأجيال القادمة، وأداة تدعم جهود العدالة والمساءلة، عبر توثيق ما ارتكبته أجهزة الشرطة والجيش المصري بحق المدنيين في ظل غياب سيادة القانون.

إن هذه الجرائم لا يُمكن أن تترك إلى عملية مُحاسبة شكلية داخلية تقوم بها أجهزة الأمن داخليا، مثل المخابرات الحربية، حيث تصبح قوات الأمن والجيش هي الجاني والحكم، لإن توليها مسؤولية التحقيق ينسف مبدأ المحاسبة من جذوره، كما إن ترك الأمور على هذا المنوال هو ذات السبب الذي أدى لتفاقم تلك الانتهاكات واستفحالها. إن هذه الجرائم والانتهاكات لا يمكن التحقيق فيها إلا بواسطة لجنة تقصي حقائق مستقلة، شفافة، وذات دعم وتمويل وصلاحيات كافية، تتكون من قضاة مستقلين، ومحامين، وخبراء حقوقيين ونشطاء من المجتمع المدني والمجتمع المحلي السيناوي وممثلين عن القبائل، وذلك من أجل البدء فورا في جمع وتوثيق المعلومات عن حالات الإخفاء القسري والقتل خارج القانون، واستخدام المعلومات ليس فقط لحفظ الحقيقة وجبر آلام وعذابات الأهالي، ووضع أسس حقيقية للسلم والأمن المجتمعي المفتقدين، وإنما أيضا لفتح تحقيق جنائي مناسب لعقاب المتورطين في عمليات القتل خارج إطار القانون أمام محاكم مدنية مستقلة.[26]

كما تطالب المؤسسة بتعويض أهالي المختفين قسريا والذين تم تعذيبهم وقتلهم. بدون ذلك يبقى السلم والأمن المجتمعي في مهب الريح. لهذا، فإن أي تصور مستقبلي لمسار عدالة انتقالية في مصر يجب أن يتضمن بوضوح محورًا مخصصًا لجبر ضرر أسر الضحايا الذين فُقدوا أو قُتلوا نتيجة لهذه الانتهاكات، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لتحقيق المصالحة والعدالة المستحقة. وتطالب المؤسسة أيضاً الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بتبنّي قرار بتشكيل لجنة أممية لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر،

[25] لا يزال القانون رقم 25 لسنة 1966 (قانون القضاء العسكري) ساريًا في مصر، وقد انتقدته منظمات حقوقية لتمكينه من محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية في انتهاك للمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ورغم احتوائه على أحكام تتعلق بحماية أسرى الحرب ومعاملة الجرحى، فإن تطبيقها متباين ولا يرقى إلى التزامات مصر بموجب القانون الدولي الإنساني، فيما تُستخدم المحاكم العسكرية عمليًا كأداة لتوسيع سلطة الأجهزة التنفيذية والأمنية على حساب ضمانات المحاكمة العادلة.

[26] إن مبدأ العدالة الجنائية مبدأ أساسي لتحقيق السلم المجتمعي، ومع الأخذ في الاعتبار إنه في حالات النزاع المسلح واستفحال الانتهاكات، من البديهي أن تكون محاسبة كل شخص على كل جريمة أمر مثالي غير وارد تحقيقه، لكن ترك العدالة الجنائية برمّتها تحت هذا الادعاء هو مسلك لهلاك الأمم. تسمح - وأحيانا تشجع - المبادئ القانونية لاتفاقيات جنيف بمبدأ العفو في أعقاب النزاعات المسلحة، لكن هذا العفو لا ينبغي أن يشمل المتورطين في أنماط الجرائم الخطيرة مثل القتل خارج القانون.

على أن يشمل تفويضها التحقيق في الانتهاكات الخطيرة، ومن بينها القتل خارج إطار القانون، التي ارتكبتها قوات الشرطة والجيش والميليشيات المسلحة في شمال سيناء.

ثالثًا: المنهجية

يستند هذا التقرير على سنوات من أبحاث الرصد والتوثيق التي قامت بها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان على مدار سنوات الحرب. فقد وثّقت المؤسسة في تقارير سابقة العديد من وقائع القتل خارج إطار القانون، وأصدرت تقارير دامغة عن حملات الاعتقال التعسفي الجماعية وسياسة الإخفاء القسري، نقل خلالها ناجون تفاصيل ما تعرّضوا له من رعب وتعذيب في مقرات الجيش والشرطة، بينما روى آخرون كيف قُتل بعض المعتقلين خارج إطار القانون، عبر إعدامات دون محاكمة نفذتها القوات الحكومية وعناصر "المناديب" أو الميليشيات الموالية للجيش.

ويقدّم هذا التقرير أيضًا تفاصيل أربع وقائع جديدة للقتل خارج إطار القانون لم تُنشر من قبل، قُتل في ثلاثٍ منها ما لا يقل عن سبعة رجال وثلاثة أطفال، بينما أسفرت الرابعة عن مقتل ما يُرجَّح أنه 18 رجلًا. وتعتمد هذه الوقائع على مقابلات مباشرة مع 14 من الأهالي وشهود العيان، بالإضافة إلى مقاطع فيديو وصور مسرّبة قامت المؤسسة بتحليلها.

كما تقدّم المؤسسة شهادات مفصلة لذوي اثنين من ضحايا واقعة خامسة، معلومة للجميع ومُوثقة في تقارير سابقة، وهي واقعة قتل ما بين ستة إلى عشرة شبان في مدينة العريش عام 2017، بوصفها نموذجًا لما تخلّفه تلك الانتهاكات الجسيمة من صدمة ومعاناة للأهالي. وقد شكّلت تلك الواقعة لحظة مفصلية في الكشف عن ممارسة القتل خارج إطار القانون في شمال سيناء، حيث توحّدت المطالب الشعبية آنذاك حول ضرورة المحاسبة والإفراج عن المعتقلين، غير أن السلطات فوّتت تلك الفرصة للإصلاح والمساءلة، واستمرّت في ارتكاب انتهاكات جسيمة على النحو ذاته.

كما يتضمّن التقرير تذكيرًا موجزًا بمسألة الإخفاء القسري، استنادًا إلى عشرات الشهادات التي جمعتها المؤسسة على مدار أعوام، إذ إن الغالبية العظمى ممن قُتلوا خارج إطار القانون والقضاء كانوا محتجزين بمعزل عن العالم قبل تصفيتهم.

وفي الجزء السادس من هذا التقرير، تعرض المؤسسة، بالتعاون مع منظمة فورينسك أركيتكتشر (Forensic Architecture)، تحليلًا متقدّمًا لمقبرة جماعية عثر عليها فريق المؤسسة في شمال سيناء بالقرب من مدينة

العريش، وذلك استنادًا إلى معلومات أولية حصلت عليها المؤسسة من اثنين من عناصر الميليشيات الموالية للجيش.

ولغايات الفحص الميداني، قام فريق المؤسسة – رغم الظروف الأمنية عالية الخطورة – بتنفيذ زيارات ميدانية إلى الموقع، أجرى خلالها عملية توثيق منهجي شملت التقاط عدد كبير من الصور عالية الدقة، وجمع عدد من الأدلة الجنائية، وإجراء معاينة سطحية لرفات بشرية كانت ظاهرة على سطح الأرض. كما نفّذ الفريق حفريات سطحية باستخدام أدوات يدوية بسيطة، مكّنت من الكشف عن وجود عشرات الجثث المدفونة في طبقات ضحلة من التربة، في نمط يُشير إلى دفن سريع وغير نظامي.

وعقب ذلك، قامت منظمة فورينسك أركيتكتشر بتحليل المواد البصرية الميدانية باستخدام تقنيات متقدمة في تحليل الصور، بالإضافة إلى دراسة صور أقمار صناعية أرشيفية وحديثة تغطي مختلف مراحل الحرب في شمال سيناء. وأتاح هذا الدمج بين الأدلة الميدانية وتحليل الاستشعار عن بُعد الوصول إلى استنتاجات مدعومة تقنيًا بشأن طبيعة الأنشطة داخل المقبرة وحولها على مدار سنوات.

خلال هذا التقرير، أيضا قام الباحثون ببناء قاعدة أخرى بيانات استنادًا إلى مراجعة وتحليل البيانات الرسمية الصادرة عن المتحدث العسكري للقوات المسلحة، المرتبطة بعمليات مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، وذلك خلال الفترة من عام 2013 حتى نهاية 2022. هدفت هذه القاعدة إلى رصد أنماط الاعتقالات والقتل المعلن، ومقارنتها مع تقديرات مستقلة لعدد عناصر الجماعات المسلحة، بهدف الوقوف على التباينات وتحديد مؤشرات الانتهاكات المحتملة.

بالإضافة إلى كل ذلك، اطلعت المؤسسة على توصيات موجزة تضمنها تقريرا من 12 صفحة أصدره المجلس القومي لحقوق الإنسان -مؤسسة شبه رسمية-، نشر هذا التقرير عقب إرسال بعثة لتقصي الحقائق، زارت محافظة شمال سيناء في الفترة بين 31 يناير - 4 فبراير 2021.[27] كما راجعت المؤسسة تقريرا حكوميا صدر في تاريخ 27 يونيو 2020 تناول الجهود التي بذلتها السلطات لتعويض المتضررين من المواجهات الأمنية بين طرفي النزاع في شمال سيناء خلال الفترة من 1 أكتوبر 2015 وحتى 31 مايو 2020.[28] إضافة لذلك فقد جرت مراجعة دراسة قانونية عنوانها "حقوق الإنسان و مجابهة الجماعات الإرهابية" التي أعدها نائب رئيس محكمة النقض، المستشار عادل ماجد، والتي تناول فيها مكانة حقوق الإنسان في "العملية الشاملة سيناء 2018".[29]

[27] وائل علي، «المصري اليوم» تنشر تقرير «قومى حقوق الإنسان» عن شمال سيناء، المصري اليوم، 10 فبراير 2021:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2253991

[28] مدبولي يستعرض تقريراً بشأن تعويض المتضررين من المواجهات الأمنية في شمال سيناء، الهيئة العامة للاستعلامات، 27 يونيو 2020:
https://sis.gov.eg/Story/205085/مدبولي-يستعرض-تقريراً-بشأن-تعويض-المتضررين-من-المواجهات-الأمنية-في-شمال-سيناء?lang=ar

[29] المستشار عادل ماجد، حقوق الانسان ومجابهة الجماعات الإرهابية، دورية "دراسات في حقوق الإنسان"، 11 يوليو 2018:
https://www.sis.gov.eg/Story/169667/هيئة-الاستعلامات-العملية-الشاملة-في-سيناء-نموذج-في-الالتزام-بحقوق-الإنسان?lang=ar

أثناء كتابة هذا التقرير، اطلع باحثو المؤسسة على عشرات المقالات الإخبارية التي نشرتها وسائل الإعلام المحلية أو الدولية أو منظمات المجتمع المدني حول الأوضاع في شمال سيناء. إضافة إلى ذلك، راجعت المؤسسة التصريحات الرسمية لوزارة الدفاع المصرية والمتحدث الرسمي باسم الجيش والداخلية ومحافظ شمال سيناء وغيرهم من المسؤولين من مختلف الهيئات الحكومية، وكذلك منشورات على فيسبوك نشرها أعضاء في مجلس النواب المصري عن محافظة شمال سيناء. كما أجرت المؤسسة مراجعات مستفيضة لكل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

بعثت مؤسسة سيناء لحقوق الانسان رسائل إلى وزير الدفاع المصري، وزير الداخلية المصري، المجلس القومي لحقوق الإنسان والهيئة العامة للاستعلامات في 17 سبتمبر 2025، تضمنت أسئلة مُفصلة تُغطي جميع أنماط الانتهاكات الموثقة، لكنها لم تتلق أي رد. سيتم نشر أي رد يتم استلامه بعد نشر التقرير على موقع مؤسسة سيناء.

رابعًا: الإخفاء القسري كتمهيد لجريمة القتل

يركّز هذا التقرير على جرائم القتل خارج إطار القانون والقضاء، أو ما يُعرف بالإعدامات دون محاكمة. غير أنّه لا يمكن فصل هذه الجرائم في شمال سيناء عن جريمة الإخفاء القسري، إذ تمثّل الأخيرة في كثير من الحالات المرحلة التمهيدية التي تسبق القتل غير المشروع. فالغالبية العظمى من الضحايا الذين تمّت تصفيتهم كانوا قد اعتُقلوا على يد السلطات، واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي ودون أي إجراءات قضائية أو ضمانات قانونية واجبة، لمدد تراوحت بين أيام وأسابيع وصولًا إلى سنوات عدّة.

ويُظهر النمط المتكرر للانتهاكات أنّ احتجاز الأشخاص في أماكن سرّية خارج إطار القانون لم يكن هدفه التحقيق أو المحاكمة، بل خلق بيئة تسمح بارتكاب المزيد من الانتهاكات، بما في ذلك التعذيب، وحرمان الضحايا من التواصل مع ذويهم أو محاميهم، وصولًا إلى تصفيتهم لاحقًا دون أثر يُذكر. إنّ غياب السجلات الرسمية لمكان الاحتجاز أو وضعية المعتقلين يتيح للسلطات هامشًا واسعًا للتصرّف بهم، ما يحوّل الإخفاء القسري إلى أداة فعّالة للتغطية على جريمة القتل.

وفي بعض الحالات النادرة، وثّقت المؤسسة تصفية أشخاص بعد دقائق أو ساعات فقط من اعتقالهم من منازلهم أمام أعين ذويهم، بما يكشف الطبيعة التعسفية المطلقة لقرارات التصفية، وانتفاء أي نية لدى السلطات لتقديم هؤلاء الأفراد إلى القضاء. وهو ما يجعل من الإخفاء القسري، في سياق شمال سيناء، ليس فقط جريمة قائمة بذاتها، بل خطوة تمهيدية مباشرة لجريمة القتل خارج نطاق القانون، في إطار سياسة ممنهجة تُمارَس بعيدًا عن أي مساءلة أو رقابة مستقلة.

اتخذت قوات الجيش من مقراتها العسكرية أماكن غير رسمية للاحتجاز، كان أبرزها معسكر الزهور في الشيخ زويد، والكتيبة 101 في العريش، ومعسكر الجلاء في الإسماعيلية (الذي يضم السجن العسكري المعروف بـ"العازولي")، إلى جانب مقرات أخرى أصغر حجمًا. كما استخدمت عناصر الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية مقرات الأمن الوطني لإخفاء المعتقلين، وهي ممارسة شائعة أيضًا خارج سيناء. لقد وثّقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان مئات حالات الإخفاء القسري والتعذيب داخل هذه المقرات، وجمعت كثيرًا منها مؤخرًا في تقرير دامغ بعنوان "في غياهب الجب: قصص غير مروية لمدنيين ابتلعتهم المعتقلات السرية في سيناء". ومع ذلك، لا يزال مصير مئات من أبناء سيناء مجهولًا حتى بعد الإعلان رسميًا عن "انتهاء" الحرب على داعش في نهاية عام 2022.[30]

[30] "في غَيَاهِبِ الْجُبِّ.. قصص غير مروية لمدنيين ابتلعتهم المعتقلات السرية في سيناء"، تقرير صادر عن مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ٢١ يوليو ٢٠٢٥، https://www.google.com/url?q=https://sinaifhr.org//upload//2gzwlxtv9qgwc44kwg.pdf&sa=D&source=docs&ust=1758327067760175&usg=AOvVaw1FYlMDlJQ7nE97ZJ87BKT9

تقع جميع هذه المرافق خارج نطاق إشراف النيابة أو القضاء، ولا يُسمح للمحامين بدخولها، كما يُحرم المعتقلون فيها من الزيارات العائلية. ويعيش المحتجزون في داخلها بين رعب التعذيب اليومي وبين أمل ضئيل في النجاة، ولو فقط بالسلامة من القتل خارج إطار القانون. وكما هو معلوم وموثّق في عشرات التقارير الحقوقية، فإن هؤلاء المحتجزين يوجدون خارج أي تسجيل قانوني، فلا يُعرضون على النيابة، وحتى إن كُتبت لهم النجاة من التصفية وأُحيلوا لاحقًا إلى النيابة العامة أو العسكرية، فإن تاريخ احتجازهم يُسجَّل في يوم العرض، وليس في اليوم الفعلي للاعتقال، والذي قد يكون قد سبق ذلك بشهور أو سنوات. وقد بلغ الاستهتار بالقانون أن أحد ضباط الجيش قال لمعتقل قضى شهورًا في الحجز قبل عرضه على النيابة: "اعتبر تلك المدة بمثابة خدمتك العسكرية!".

"مازن"، رجل في الثلاثينيات من عمره، قضى ما يقرب من ستة أشهر معتقلًا في معسكر الجلاء عام 2014، كما أمضى فترات أقصر في أحد أقسام شرطة العريش عام 2017، قبل أن يُعتقل مرة ثالثة في الكتيبة 101 عام 2021 لمدة نحو ستة أسابيع. وخلال فترات احتجازه، تعرّض لأنواع مختلفة من التعذيب، من بينها الصعق بالكهرباء. يروي مازن لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان مشاعر المعتقلين وهم في عزلة تامة عن العالم الخارجي، داخل زنازين خانقة شديدة القذارة، حيث يُجبر المحتجزون على قضاء حاجاتهم في "جردل" لا يُفرغ سوى مرتين يوميًا. وبين هذا الاكتظاظ المروّع، تفشّت الأمراض الجلدية والباطنية المعدية في غياب تام لأي رعاية طبية تُذكر:[31]

> *"كنت بس بفكر إن ازاي أنا أطلع من السجن، انت جوه السجن كأنك جوه قبر ضيق وضلمه والناس حطوك فيه وقفلوا عليك وراحوا وسابوك، بتفكر بس تصرخ وتقول طلعوني. مفيش تفكير في أي حاجة تانية، هو تفكيرك كان إن إنت تطلع ل أهلك ولعيالك حتى لو هتقعد في عِشة، وبيكون همك وتفكيرك في نفسك، وبترخص في عينك كل حاجة في الحياة."*

ويضيف مازن أنّ المعتقلين كانوا يدركون أن بعضهم يُقتاد من وقت لآخر على يد جنود الجيش ليُقتَلوا لاحقًا، وأن عناصر الميليشيات المعروفة محليًا بـ"المناديب"، والتي كانت تشارك في التحقيق مع المعتقلين بحضور ضباط الجيش، كان لها دور حاسم في تحديد من يُكتب له البقاء على قيد الحياة، ومن يُحكم عليه بالموت.

[31] "مازن" اسم مستعار لشخص من بئر العبد.

يقول مازن:

اه كنا بنعرف إن بعض المساجين بيتصفوا. يعني لما العساكر يندهوا على أسماء مساجين وقت النهار، ده معروف إنه بيكون إفراج أو تحقيق. لو رجعوا على الزنزانة معناها كانوا في التحقيق، لكن لو العسكري طلب ان اللي يسمع اسمه يلم حاجته كده بيكون إفراج، وبنكون طبعا كلنا مستنيين ان اسمنا يتنده. قصة التصفية بقى بيجي عسكري في وقت قبل الفجر، ينادي عليهم ويقولهم افراج، بس مبيخليش حد ياخد اي حاجة من حاجته معاه، والمساجين دول مرجعوش تاني خالص، ولما طلعت سألت عنهم وعرفت انهم مروحوش بيوتهم .أنا كنت متأكد من قبل ما أسأل عليهم، لإن للأسف أغلب اللي راحوا تصفية، كان المناديب في التحقيق أتعرفوا عليهم، يعني منهم واحد كان راجع من التحقيق في يوم مغموم خالص قولتله هتفرج وماتقلقش وبتاع، يعني قولت احاول أهون عليه، قالي إن المندوب قال له أنا عارفك أنت بتتعاون مع الإرهابيين، صاحبنا حلف ما صار ولا يعرف حد منهم، فالمندوب قال له انت بعت لهم قطع غيار عربيات من محلك، هذا مثلا مكملش أيام بعد التحقيق وزي غيره قبل الفجر أخدوه ويلا يلا إفراج، هو كان عارف اللي فيها، وصاني علي أهله ومشي، لما خرجت كنت متردد اروح بيته ولا لأ، لولا الوصية ما كنت روحت، فضلت طول الطريق اهون على نفسي واقول يمكن خرج وادعي اروح الاقيه وسط عياله، بس طبعا لما وصلت لقيت اهله مايعرفوش عنه حاجة من يوم القبض عليه.

"محمود"، معتقل آخر من شمال سيناء، قضى عدة أسابيع في أقبية تابعة لأجهزة الأمن في القاهرة عام 2014، قبل أن يُنقل إلى معسكر الجلاء في الإسماعيلية حيث قضى ثلاثة أشهر. ويتفق محمود مع رواية مازن، موضحًا أن الذين كانوا يُقتادون للقتل عادة ما يتم إخراجهم في ساعات الفجر الأولى، ودون أن يُسمح لهم بأخذ أي من متعلقاتهم الشخصية:[32]

أول حاجه المسجون اللي طالع يتصفى (يتقتل) لو سأل العساكر أجيب حاجه معايا؟
بيقولوا له لا متجبش حاجه معاك يعني، لا هدوم ولا غطا ولا أي حاجة.

كما يصف محمود ممارسة كان يعتقد هو وغيره من المعتقلين أنها تهدف، على الأرجح، إلى إعاقة عملية التعرّف على الضحايا بعد قتلهم. إذ كان الجنود يأمرون المعتقلين الذين يُقتادون من مقرات الاحتجاز السرّية إلى مواقع التصفية – حيث تنقطع أخبارهم نهائيًا بعد ذلك – بتبديل ثيابهم، بحيث يصعب التعرّف عليهم في

[32] "محمود" اسم مستعار لشخص من شمال سيناء

الصور التي ينشرها أحيانًا المتحدث العسكري عن القتلى، والتي غالبًا ما تُخفي وجوه الضحايا لكنها تُظهر ملابسهم. يقول محمود:

> *تاني حاجة تبديل اللبس، العساكر بيجيبوا المعتقلين دول، ويقولوا لهم اقلع اقلع اقلع كله، وبعد ما يقلعوا كل هدومهم، يقولوا لهم انت البس البنطلون ده وخد التيشرت ده، وانت البس ده ويلخبط لبسهم، مش موضوع بيلبس واحد لبس التاني، لا ده بيقي لابس بنطلون بتاع واحد وتيشرت بتاع واحد تاني.*

وبرغم وجود المعتقلين بمعزل شبه كامل عن العالم الخارجي، إلا أنهم كانوا قادرين أحيانًا على استنتاج مصير بعضهم البعض في ظروف معينة. يقول محمود:

> *"بعد فترة بيجيلنا معتقلين جداد من بره، يكونوا اتمسكوا حديثاً، راحوا الكتيبة 101 وبعدين اتنقلوا على العازولي، وبيسألونا إيش الاخبار، فبنقولهم فلان وفلان طلعوا من شهور، ف بيقولوا لينا ولا وصل لأهله ولا شافوه حتى، وبيقولولنا إن أهلهم بيكونوا لسه بيدوروا عليهم للحين، ف خلاص دول بيكونوا انقتلوا، انساهم خالص."*

يقول "أشرف"، وهو معتقل سابق قضى نحو ثلاثة أشهر ونصف في أقبية المخابرات الحربية في القاهرة، ثم في مقار تابعة لوزارة الداخلية في سيناء حتى الإفراج عنه عام 2019، إنه بعد نجاته من تجربة الاختفاء القسري، تعرّف مع ناجٍ آخر وزميل سابق له في الزنزانة على جثث ستة من رفاقهم المعتقلين. وكان هؤلاء قد أُخرجوا من مقرات الاحتجاز بالطريقة المعتادة التي ينقطع ذكر ضحاياها بعدها، وذلك بعد أن ظلوا مخفيين قسرًا لفترات متفاوتة داخل معسكر الأمن المركزي في العريش، الذي تستخدمه وزارة الداخلية كمكان احتجاز غير رسمي في شمال سيناء. وأوضح أشرف أنه تمكّن من التعرف عليهم بعد نشر صورهم في بيان صحفي لوزارة الداخلية؛ فرغم إخفاء وجوههم عمدًا، استطاع تمييزهم من أجسادهم والملابس التي كانوا يرتدونها قبل إخراجهم من السجن. وأضاف أن البيان – الذي شارك رابطه مع المؤسسة – زعمت فيه وزارة الداخلية أن هؤلاء قُتلوا خلال اشتباكات مسلّحة عقب هجوم على قوات الأمن.

> *التصفية (القتل) مشهد سينمائي، وبيكون متجهزله من قبلها. الأمن عايز يصور المعتقلين ان هما عايشين في الصحرا وداعش وكده، ف لبسهم ليه شكل معين وشعرهم ليه شكل معين والدقن ليها شكل معين، وده كان سبب إنه بيخلي الناس جوا السجن شكلها عامل كده بدون حلاقة، عشان يكونوا موجودين كمخزون بشري ليه، بيتم اختيار بعضهم وقتله بعد كل هجوم على الأمن، بس كان في إجراءات معينة بتتعمل في اللبس عشان تلخبط أي حد بره بيحاول يتعرف على هوية القتيل من خلال لبسه، ف مسألة تغيير لبس المساجين ده كان هدفه هو ان محدش يعرف القتلى دول .*

ويتفق كل من مازن ومحمود وأشرف مع روايات العديد من المعتقلين الذين قابلتهم مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، على أن التهديد بـ"التصفية" كان أمرًا شائعًا أثناء جلسات التحقيق والتعذيب. وقد ذكر أشرف أن أحد ضباط وزارة الداخلية كان، على سبيل التهديد، يُذكره أثناء التحقيقات بين الحين والآخر بأنه "بتاع التصفيات".

وتعج وسائل التواصل الاجتماعي بمحاولات من أهالي شمال سيناء التعرف على ذويهم المختفين قسريا بين صور لجثث تناثرت على الإنترنت سواء كان مصدرها المتحدث العسكري أو مصادر أخرى. ومن ذلك ما كتبه شقيق الشيخ الراحل، والوجه السيناوي المعروف، إبراهيم المنيعي، عبر حسابه على فيسبوك بتاريخ 22 أكتوبر 2016:[33]

> *"إن أخي عبد الفتاح (50 عامًا) مختفٍ قسرًا منذ عامين ونصف، لا نعلم عنه شيئًا. فكّ الله أسره إن كان حيًا، أما إذا كان قد قُتل فرحمة الله عليه."*

وبتاريخ 29 أكتوبر 2017، عاد الشيخ المنيعي ليكتب أنه تعرّف على صورة شقيقه في أحد بيانات المتحدث العسكري، التي تضمّنت صورًا لمن وُصفوا بأنهم "إرهابيون" قُتلوا في اشتباكات مع الجيش:[34]

> *"شقيقي عبد الفتاح تم اعتقاله في أواخر عام 2014 في قسم الحسنة وسط سيناء وهو متجه إلى عمله في أبو زنيمة جنوب سيناء ومن تلك اللحظة لا نعلم عنه شئ، إلا عندما نزل بيان بتاريخ 23 الشهر الماضي على صفحة المتحدث العسكري يفيد بمقتل 6 إرهابيين شديدي الخطورة، من بين الصور المنشورة صورة أخي المختفي منذ 2014، عبد الفتاح حسن المنيعي."*

[33] "منشور على منصة فيسبوك، ابراهيم المنيعي، 22 أكتوبر 2016:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0RgTWuHk45XcYwRCCz47xp74NYsPA2scK5CLHkzPAUzq26FvutR7ndLtr93ASzdQwl&id=100001687201900

[34] "منشور على منصة فيسبوك، ابراهيم المنيعي، 29 أكتوبر 2017:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02kks6dJ4dxcKZmT35W5UwdF5tPUenhAse6CR6UCSzdFQaVTaYkb1FAjisDzpc6JZjl&id=100001687201900

خامسًا: وقائع قتل خارج إطار القانون وثقتها المؤسسة

1- قتل محتمل خارج إطار القانون لثلاثة رجال قرب حي الكرامة شرق العريش - مارس 2015

حصلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان على شهادات من ثلاثة مصادر، بالإضافة لصور ومقطع فيديو يشير تحليلها جميعا إلى أن ثلاثة رجال قتلوا على الأرجح خارج إطار القانون والقضاء على يد قوات الجيش في مارس 2015. وتمكنت المؤسسة من التعرّف على هوية أحدهم فقط، وهو محمد سعد الدين حجاب.

صورة رقم 1: تظهر ثلاث جثث ملقاة في الصحراء، عُثر عليها شرق حي الكرامة بالقرب من معسكر الكتيبة 101 بمدينة العريش.

وقد التقى باحثو المؤسسة بأحد أقارب حجاب، الذي أكّد أنه شهد واقعة اعتقال قوات من الجيش له من منزله، في حضور أسرته وعلى مرأى من جيرانه. وبعد نحو أسبوعين، عثرت الأسرة على جثته. وأضاف قريب حجاب أن الضحية كان يبلغ من العمر 41 عامًا، أبًا لأربعة أبناء، ويقيم في مدينة العريش حيث كان يعمل مؤذّنًا بمديرية الأوقاف في شمال سيناء. كما أوضح أن الأسرة تعرّفت على جثمانه بعد يومين من انتشار خبر العثور على جثث في حي الكرامة قرب الكتيبة 101 بمدينة العريش، وذلك عقب ورود معلومة ترجّح أن من بين تلك الجثث ما ينطبق عليه وصف حجاب. يقول الشاهد:

"يوم 26 مارس 2015، يعني بعد يومين من انتشار خبر وجود جثث في منطقة قريبة من حي الكرامة، فيه حد من جيراننا شاف صور الجثث، وقال لنا إن فيه ناس

لقت جثث لتلات رجالة مقتولين ومرميين في منطقة صحراء ورا حي الكرامة، وإن فيه منهم صورة شبه محمد جدا، فقررنا نروح نبص عليهم، احنا في الوقت ده كنّا قلقانين اصلا عليه جدا لأن الجيش أخده قبلها بحوالي أسبوعين من البيت، وكنّا مش عارفين مكانه بالظبط، لكن فيه ناس واسطة كنّا كلمناهم بعد ما اتاخد بيومين، وبعد ما سألوا قالوا لنا انه موجود في الكتيبة 101 وكلها كام يوم ويخرج. محمد إنسان في حاله عمره ما أذى حد ولا كان ليه في السياسة خالص. كان شغال موظف في مديرية الأوقاف في شمال سيناء، ومتجوز وعنده أربع عيال. ازاي ينقتل ونلقى جثته في الصحراء وهو كان معتقل عند الجيش يعني أمانة عندهم وكل الجيران شافوا الجيش وهو بياخده من وسطنا من قلب البيت"

صورة رقم 2 :تظهر إحدى فوارغ الطلقات النارية التي عُثر عليها بجوار الجثث الثلاثة شرق حي الكرامة، بالقرب الكتيبة 101 بمدينة العريش.

حصلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان على صور ومقطع فيديو، قال المصدر الذي أمدنا بالصور، وهو من سكان حيّ الكرامة بمدينة العريش، إنه قام بالتقاطها في نفس يوم العثور على الجثث قرب الكتيبة 101 بتاريخ 24 مارس 2015. يُظهر الفيديو والصور ثلاثة قتلى في منطقة صحراوية وقد غُطيت جثثهم بقطع من القماش الداكن، دون أن يُكلّف من أحضرهم إلى ذلك المكان نفسه بدفنهم. وتبدو الجثث بملابس كاملة، في حالة من التعفّن الابتدائي والانتفاخ، بينما تنتشر فوقها الحشرات، في حين ظلت الملامح قابلة للتعرّف. وتشير هذه الحالة إلى مضي عدة أيام على الوفاة، وهو ما يتفق مع روايات الأهالي.

قال المصدر الذي قام بالتصوير وأمدّ المؤسسة بالصور إنه شاهد فوارغ طلقات نارية على مقربة من مكان الجثث. وتُظهر إحدى الصور التي التقطها بوضوح غلاف طلقة مدوَّنًا عليه عبارة "ج.م.ع"[35] و"مصنع 86 الحربي"، وهو ما يشير – على الأرجح – إلى أن الرصاص الذي قُتل به الضحايا كان من نوع "ميري"[36]، أي الذخيرة القياسية التي تُستخدم عادة من قِبل القوات المسلحة المصرية.

واتفق كل من مصدر الصور وقريب حجاب على أن الأهالي قاموا بدفن القتيلين الآخرين في الصحراء في نفس المكان الذي عُثر عليهما فيه، لعدم التمكن من التعرّف على هويتهما. كما التقى باحثو المؤسسة بشاهد عيان ثالث، وهو أحد الناجين من الاختفاء القسري في شمال سيناء، الذي قضى سبعة أشهر داخل مقر الكتيبة 101 عام 2015. وأفاد الشاهد أن محمد حجاب قضى عدة أيام معه داخل الزنزانة، وتعرّض خلالها لتعذيب شديد باستخدام الكهرباء، وكان يعود من جلسات التحقيق في حالة سيئة للغاية. وأضاف أن حجاب خرج في إحدى المرات للتحقيق ولم يعد إلى الزنزانة بعدها مطلقًا.

2- قتل 4 أفراد في مدينة الحسنة وسط سيناء بواسطة الجيش – يناير 2017:

توصلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى معلومات موثوقة، مدعومة بمقطع فيديو وصور، تفيد بأن قوة تابعة للجيش المصري نفذت عمليات قتل خارج نطاق القانون بحق أربعة رجال ينتمون إلى عائلة ممتدة واحدة، وذلك عقب اعتقالهم بفترة وجيزة وأمام ذويهم، في يناير 2017. وتشير الأدلة إلى أن الضحايا كانوا رهن الاحتجاز عند وقوع الحادثة، مما يجعل ما حدث بمثابة إعدام ميداني محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. الضحايا هم: 1. عياد سالم سليمان (41 عامًا) 2. حسين حسن حسين (25 عامًا) 3. خالد محمد سلمان (21 عامًا) 4. محمد عيد سلامة (19 عامًا).

قال مصدران من أقارب الضحايا الأربعة، وهما شهود عيان على الواقعة، لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، إن قوة عسكرية داهمت منطقة المتمثني في الحسنة وسط سيناء بتاريخ 27 يناير 2017، واعتقلت الرجال الأربعة. وبعد دقائق من توقيفهم، اقتادتهم قوات الجيش إلى خارج منازل الأهالي في تجمع المتمثني، وقامت بربط أيديهم من الخلف، ثم أطلقت عليهم النار أمام عائلاتهم.

[35] "ج.م.ع." هي اختصار لعبارة "جمهورية مصر العربية"، وهو المسمّى الرسمي للدولة المصرية.
[36] "ميري" هو مصطلح عامي مصري يُستخدم للإشارة إلى المعدات العسكرية الصادرة عن الدولة، وبالأخص الأسلحة والذخيرة المعيارية المخصّصة للقوات النظامية.

صورة رقم 3: تظهر سيارات إسعاف متوقفة بجوار أحد المنازل البدوية، وبجانبها أشخاص يقومون بفك وثاق أيدي أربعة مدنيين أُعدموا ميدانيًا.

يقول أحد أقارب الضحايا:

"(قوات الجيش) جُم على القرية حوالي الساعة 3 العصر، راكبين عربيتين همر (هامفي)، كل اللي فيهم ملثمين، لابسين لبس جيش ومسلحين، نزلوا على طول على بيوت الشباب، دخلوا دون استئذان واخذوا كل الرجال اللي كانوا موجودين في البيوت قدام نسوانهم وعيالهم وكانوا بيقولوا ليهم انتو تكفيريين، ماحدش قدر يعترض، الناس كانت مرعوبة، خصوصًا إن انهم كانوا رافعين السلاح في وجهنا واي حد حاول يسأل كانوا بيصرخوا فيه وبيهددوا بقتله. ما سألوش ولا سؤال، ولا حتى قالوا هياخدوهم ليه، ربطوا إيدين الأربعة من ورا، وساقوهم قدام البيوت، قدّام أهلهم، ونيموهم جنب بعض على الأرض، وبعدها الظابط ضربهم بالنار بنفسه، صفّاهم واحد ورا التاني، بدم بارد. كلنا كنا شايفين، بس مش قادرين نتحرك، لأن العساكر كانوا منتشرين حوالينا، والسلاح مرفوع على الكل.

اللي يكسر القلب إن في ولد صغير، كانوا هيصفوه كمان، بس أمه صرخت وجرت عليهم، خدت ابنها من بين إيديهم وهي بتعيط وتترجّى. الظابط قبل ليمشي قال للعساكر: 'يلا بينا... أنا خربتها في الدنيا والآخرة!' الناس كلها كانت مصدومة، ماحدش فاهم إيه اللي بيصير. بس قبلها بتلات أيام تقريبًا، كان في حادث قتل لثلاث

عساكر على الطريق اللي قريب من القرية، فحسّينا إن اللي حصل ده كان ثار عن العساكر اللي راحت، الله يرحمهم جميعا. والله الشباب كانوا أبرياء تماما، لا ليهم في السلاح ولا الإرهاب ولا كان عليهم أي حاجة."

يُظهر مقطع فيديو حصري حصلت عليه المؤسسة من أحد المصدرين تطابقًا مع روايات الأهالي. إذ يوثق الجثث الأربعة ممددة على بطونها أمام مبنى صغير من طابق واحد في منطقة صحراوية، وأيديهم مقيدة من الخلف بحبال وأقمشة، بينما ظلوا بملابسهم وأحذيتهم. كما بدت حول رؤوسهم بقع كبيرة من الدماء الطازجة. ويُسمع في التسجيل صوت المصور وهو يتحدث بلهجة بدوية محلية قائلاً: "أهم موتى... بتوع الجيش"، و"أهم ربطوهم" في إشارة إلى القيود التي قيدت بها أيديهم، فيما يُسمع صوت رجل آخر في نهاية الفيديو يقول: "خلاص خلاص."

صورة رقم 4: صورة ثابتة من مقطع فيديو حصلت عليه مؤسسة سيناء، تُظهر أربعة جثامين ممددة على وجوهها وأيدي أصحابها مقيدة خلف ظهورهم، مع بقع دماء واضحة حول الرؤوس.

كما تُظهر صورتان منفصلتان المشهد ذاته، حيث بدا نفس المبنى والجثث الأربع ممددة، بينما تجمع بعض الأهالي في المكان، وظهرت سيارة إسعاف مصرية بألوانها المميزة، مع أحد المسعفين الذين حضروا لنقل الجثث. تتماشى هذه المعطيات البصرية مع الطابع المعروف لتجمع المتمثني، حيث تقيم العائلات البدوية في بيوت صغيرة نسبياً من طابق واحد، متباعدة عن بعضها البعض في بيئة صحراوية مفتوحة.

3- واقعة تصفية الجيش لطفلين في قرية المنبطح وسط سيناء – مارس 2016:

بالإضافة إلى شهادات الأهالي، حصلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بشكل حصري على صور ومقاطع فيديو تمثّل أدلة قاطعة على واقعة قتل الجيش لطفلين في مارس 2016. فقد قامت قوات من الجيش باعتقال ثم قتل جمال سليم الغول (12 عامًا) ومحمد شتيوي الغول (13 عامًا)، وهما طفلان من عائلة الغول التابعة لقبيلة الترابين في وسط سيناء.

تُظهر الصور ومقطع الفيديو، اللذان قامت المؤسسة بتحليلهما، جثماني الطفلين مغطَّيين جزئيًا بالرمال وسط مجموعة من الصخور الصغيرة، وهما بملابسهما الكاملة. ويظهر أحدهما مقيد اليدين خلف ظهره بحبل أزرق اللون. كما يتضح من وضع الذراع واليد في الجثة الأخرى أن الصور التُقطت على الأرجح خلال مرحلة التيبّس الرمي (Rigor Mortis)، أي في غضون ساعات قليلة (6–12 ساعة) من الوفاة.

صورة رقم 5: تظهر جثماني الطفلين محمد وجمال الغول، مغطَّيين جزئيًا بالرمال، ويظهر أحدهما ويداه مقيدتان خلف ظهره بحبل أزرق اللون.

ويُظهر مقطع فيديو آخر صوت أحد أقارب الطفل جمال وهو يستعرض جثمانه بعد نقله إلى مكان يُرجَّح أنه مخصَّص للتغسيل والتكفين، حيث بدت على جسده عدة جروح ناجمة عن طلقات نارية في الرأس والعنق والصدر. وأفاد أحد أقارب الطفلين للمؤسسة بأنهم لاحظوا أيضًا ما يعتقدون أنها علامات تعذيب على جسده. وتُظهر المواد المصوَّرة حالة الغضب والصدمة والشعور بالظلم أثناء غسل الجثمانين. ويُسمع في الفيديو صوت قريب الطفل يقول:

"فكر فكر (انظر) الظلم، طاخينهم ببرند (سلاح آلي متعدد الطلقات)[37]، ارعي ارعي راسه (انظر إلى رأسه)، والله اخياط مخيطين (تعبير عن كثرة الطلقات بالجسد)، لا حول ولا قوة إلا بالله."

تُجمع المقابلات التي أجرتها المؤسسة مع شهود عيان من سكان المنطقة على الغضب الشديد إزاء ما وصفوه بـ"جريمة تصفية ميدانية بحق طفلين مسالمين"، مؤكدين أن الطفلين لم يشكّلا أي خطر أو تهديد أمني، وكانا يعملان في حقل زراعي وقت اعتقالهما. وتشير روايات الأهالي إلى أن الطفلين قُتلا، على ما يبدو، بعد الاشتباه بأنهما شاهدا أو تعرّفا على هوية متعاونين محليين كانوا يرافقون قوات الجيش خلال تحركاتها في وسط سيناء، وهو ما أدى إلى اعتقالهما ثم تصفيتهما بدم بارد.

التقت مؤسسة سيناء بأحد أقارب الطفلين، قال:

"في يوم 7 مارس 2016، طلعت حملة من معسكر القسيمة وراحت على قرية المنبطح .الجيش اعتقل ستة أشخاص، وكان من ضمنهم ولدين من عيالنا، جمال سليم الغول، كان عنده وقتها 12 سنة، ومحمد شتيوي الغول كان عنده 13 سنة تقريبا . لما أخذوهم كانوا بيساعدوا جار لينا بيحرث في أرضه، أخذوا ستة هما؛ جمال ومحمد ومعهم صاحب الأرض، وهو شايب كبير بالعمر، وولد من ولاده أصم عمره حوالي 36 سنة، ومعهم كمان ولدين صغار من أحفاد الشايب .

أخذوهم على نقطة للجيش في بئر بدا، اللي هي أساسا وحدة صحة والجيش سواها (حوّلها إلى) كمين (نقطة ارتكاز). بعد حوالي ساعة من اعتقالهم، فصلوا جمال ومحمد عن باقي اللي اخذوهم، وطلعوا بيهم من بئر بدا.[38]

عقب كم ساعة، وحدة من نسوان كانت بترعى بغنم في منطقة جنوب قرية المنبطح، شافت الولاد مقتولين وعرفتهم، فراحت وقالت لواحد من ربعنا (أقاربنا)، واحنا تحركنا على طول، ورحنا للمكان اللي وصفته، وإلا والله همّا جمال ومحمد، اللي الجيش خذهم قبلها بساعتين ثلاثة .

[37] "برند" هو مصطلح عامي يُستخدم محليًا في سيناء لوصف نوع من الأسلحة الأوتوماتيكية متعددة الطلقات، التي تطلق ذخيرة ذات عيار كبير على نحو غير معتاد. وبحسب الشهود، فإن حجم فتحات الدخول والخروج في أجساد الضحايا يشير إلى استخدام ذخيرة لا تُخصّص عادةً للاستعمال ضد الأفراد، لكنها تُحدث دمارًا جسديًا هائلًا عند إطلاقها على أهداف بشرية.

[38] قال الشهود إنه تم الإفراج لاحقا عن الآخرين الذين تم اعتقالهم وسردوا تلك التفاصيل للأهالي.

والله يخوي ايش الاجرام هذا، ولدين صغار، مربطين ايديهم ورا ظهورهم ...، وضاربينهم في روسهم بالنار، ودفن حتى ما دفنوهم، حطوا فوقهم شوية تراب وخلوهم ايش هذا ... ايش عملوا العيال تحت ربنا عشان تنبحوهم".

4- واقعة قتل خارج القانون لنحو 18 معتقلا في مدينة بئر العبد - 3 مايو 2020

في 3 مايو 2020، أعلنت وزارة الداخلية عن مقتل 18 "إرهابيًا" فيما زعمت أنه اشتباكات مسلّحة داخل منزل قال البيان إنهم كانوا يختبئون فيه بمدينة بئر العبد شمال سيناء.[39] وجاء البيان بلغة مكررة من نوع "القص واللصق"، التي تكتفي بالإعلان دون تقديم معلومات تفصيلية، حيث ذكرت الوزارة:

"توافرت معلومات لقطاع الأمن الوطني بشأن اتخاذ عدد من العناصر الإرهابية منزلًا بمحيط مدينة بئر العبد بشمال سيناء وكرًا ومرتكزًا للانطلاق لتنفيذ عملياتهم العدائية، حيث تم استهداف منطقة اختبائهم، وتم تبادل إطلاق النار مع تلك العناصر مما أسفر عن مقتل 18 عنصرًا إرهابيًا."[40]

وكما هو الحال في معظم البيانات المشابهة، لم يذكر البيان أي تفاصيل أساسية: مثل الموقع المحدد للعملية، وما إذا كان جميع الضحايا هم من وُجدوا بالمكان، أو إن كان قد هرب بعضهم أو أُلقي القبض على أحدهم حيًا، ولماذا لم يُقبض على أي من هؤلاء أحياء، وما إذا تم التعرف على هوياتهم أو إعلان أسمائهم، وما هي الإجراءات المتبعة للتعرف على مجهولي الهوية، وما إذا كانت هناك إصابات في صفوف قوات الداخلية، إلى غير ذلك من المعلومات الجوهرية التي يُفترض أن يتضمّنها بيان رسمي لعملية بهذا الحجم.

وقد تناولت القنوات والصحف الموالية للحكومة الحادثة باعتبارها عملية "ثأر" لمقتل وإصابة اثنين من الضباط وثمانية جنود من الجيش في بئر العبد، في هجوم يُرجَّح أن تنظيم "ولاية سيناء" نفذه قبل يومين من الواقعة.[41]

---

[39] نقل الخبر الكثير من الصحف والمواقع، انظر مثلا: " الداخلية: مصرع 18 إرهابيا بمحيط بئر العبد بعد استهداف وكرهم"، الشروق، ٣ مايو ٢٠٢٠، https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03052020&id=60a86bed-aaf5-422a-9873-064369ca892d

[40] المرجع السابق. كما نقل الخبر أيضا صحيفة الأهرام الحكومية والموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات.

[41] راجع مثلا: "ولكم في القصاص حياة.. الدولة تثأر لشهداء بئر العبد بمقتل 18 إرهابيا"، صحيفة الوطن، ٣ مايو ٢٠٢٠، https://www.elwatannews.com/news/details/4732621

تحدثت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان مع اثنين من شهود العيان في المنطقة التي قُتل فيها الضحايا، وقد رجّحت روايتهما أن عددًا غير محدد من المعتقلين تم اقتيادهم إلى ذلك الموقع وتصفيتهم بدم بارد، قبل أن تُستدعى سيارات الإسعاف لنقل الجثث.

الشاهدة الأولى هي سيدة من سكان حي الرواق بمدينة بئر العبد، والتي روت التالي:

"يوم ٢ مايو ٢٠٢٠ ، جت قوات شرطة وانتشروا في حي الرواق اللي ساكنة فيه، كانوا في الشارع بتاعنا اللي رايح على الرواق وشط بئر العبد، من أول الكنيسة اللي في أول الشارع لحد مقابر بئرالعبد. العساكر طلعوا فوق سطوح البيوت، وانتشروا في المنطقة كلها، وكانوا بيلفوا كتير وقالوا للناس محدش يطلع من بيته، والناس فعلاً خافت ومحدش طلع. فضلوا موجودين في الحي من بعد العصر لحد المغرب كده، وبعدين مشيوا.

وبعدين في نص الليل كده، حوالي الساعة 2:30 فجر يوم 3 مايو كنّا في شهر رمضان وصاحيين عشان السحور، فجأة لقينا الشارع اتملى عربيات شرطة، عدّوا من قدام البيت وكملوا لحد المقابر.

أنا كنت في المطبخ، وشباك المطبخ اللي على الشارع كان موارب، بصيت من وراه، شفت عربيتين ترحيلات كبيرة لونهم زيتي، ومعاهم 3 ميكروباصات بيضا قزازهم مفيم والعربيات المدرعة بتاعة الشرطة، ده اللي عرفت أشوفه بس كان فيه عربيات تانية.

العربيات فضلت مكملة لحد ما وقفوا عند المقابر، نزلّوا ناس واضح انهم معتقلين عددهم مش قليل بس معرفش عددهم بالظبط، اخدوهم لمنطقة تحت كده في الرملة، والمنطقة دي فاضية مفيهاش بيوت. وبعدها على طول سمعنا صوت ضرب نار مخيف، يعني كان بيضرب شوية وبعدين يسكت، وبعدين هدوء تام. وبعد شوية، جت حوالي ٨ عربيات إسعاف، وقفوا على الشارع، وشالوا جثث وحطوهم في سيارات الإسعاف وراحوا بيهم."

في شهادة أخرى حصلنا عليها تدور حول نفس الواقعة من شاهد عيان تصادف وجوده في منزل تحت الإنشاء في المنطقة، والذي تفاجأ بوصول قوات الداخلية، فأصابه الذعر وقرر الاختباء وعدم الخروج. قال الشاهد الثاني، وهو أحد سكان مدينة بئر العبد:

"قبل فجر يوم ٣ مايو ٢٠٢٠، كنت في بير العبد في الطريق اللي طالع من المدينة ورايح على بحيرة البردويل فيه مكان اسمه (حِتّانة)، كان قبل الفجر بحوالي ساعة كنت سامع صوت القرآن والأدعية اللي بتشتغل قبل الفجر، لقيت عربيات كتير تبع الداخلية ماشية عدت كل المنطقة اللي فيها سكان ووقفت عند منطقة حتانة، مفيش هناك إلا بيت واحد مش مبني كامل، عبارة عن عمدان ونص حيط كده وماتكملش بناه ومهجور.

دخلت العربيات كلها عملت ساتر من ناحية البيوت، وبعدين دخلت عربية مصفحة لونها زيتي بيسموها الفهد. نزلوا من العربية حوالي 17-18 نفر عيونهم مغمية وساحبينهم ورا بعض ومربطين إيد ورجل في بعض، الإيد اليمين في الرجل اليمين، والإيد والرجل التانية سايبين، نزل ناس ملثمين شكل اللبس بتاعهم ولهجتهم زي ما يكونوا من البدو كانوا لابسين جاكت زيتي وحاطين المرير (الغترة) البدوي على روسهم، أخدوا الناس المتربطة دي وبدأوا يوزعوهم في الأرض وعند البيت المهجور، وفي شجرة وعشة كده قديمة حطوا جنبها اتنين، وفي 4 أشخاص عدوا عليهم وضربوهم بالنار، وبعدين شالوا الغماية من عيونهم وحطوا أسلحة ووزعوها جنبهم بعد ما قتلوهم وصوروا الجثث والسلاح، مشيت العربية الفهد اللي هي نزل منها الناس واتبقي عربيات الداخلية اللي عاملة ساتر.

مفيش عشر دقايق دخلت حوالي 7 ل 8 عربيات إسعاف، خدوا الناس اللي انضربوا بالنار، ومشيت الإسعاف وبعديها على طول مشيت عربيات الداخلية. الموضوع مأخدش نص ساعة، وكانوا طلعوا من المكان. ومضلش وراهم إلا الدم والشباشب بتاعة الناس."

5- قتل 10 شبان في العريش بواسطة وزارة الداخلية – يناير 2017 نموذجًا

وثّقت هذه الواقعة بشكل مفصل منظمّتا هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية، غير أنّنا نعيد تسليط الضوء عليها – كما ذكرنا آنفًا – نظرًا لأهميتها في سياق هذه الممارسة والانتهاكات الجسيمة المترتبة عليها.[42]

[42] راجع على سبيل المثال تقرير: Six of the men were in police custody at the time of their killing، منظمة العفو الدولية ٢٣ يناير٢٠١٧
https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/5534/2017/en/

في يناير 2017، أعلنت وزارة الداخلية عن مقتل عشرة شبان في مدينة العريش، زاعمه أنهم "مسلحون إرهابيون".[43] وقد سمّت في بيانها ستةً منهم فقط، بينما ادّعت أن التعرف على الأربعة الآخرين لا يزال جاريًا.[44] ونشرت الداخلية مقطع فيديو يُظهر اقتحام مبنى وجثث بعض هؤلاء العشرة.[45] وقد تعرّف أهالي بعض المعتقلين على جثث ذويهم في الفيديو، وهو ما فجّر مظاهرات عفوية حاشدة في العريش خلال جنازات تشييع القتلى.[46]

أجمعت شهادات الأهالي على أن الشبان الستة الذين وردت أسماؤهم في بيان الداخلية كانوا قد اعتُقلوا وأُخفوا قسرًا قبل إعلان مقتلهم. كما نشرت "هيومن رايتس ووتش" تحليلًا لذلك الفيديو، كشف عن أنه خضع لعمليات مونتاج وفبركة، تجلّت في أمور فجة ومستفزة للعقول، مثل استخدام كشاف إضاءة سينمائي من خارج المبنى المفترض أنه "وكر إرهابي" تتم مباغتته، وظهور أحد الضحايا في بداية المقطع وهو جاثٍ على ركبتيه ويداه مقيدتان خلف ظهره قبل إطلاق النار عليه، بالإضافة إلى مشاهد لبرك دماء داخل المبنى تُظهر بوضوح أن الجثث تم تحريكها قبل التصوير.[47] ومن اللافت أنه لم يجرِ نشر أي مقطع فيديو مشابه في أعقاب ذلك من جانب وزارة الداخلية، في ما يبدو أنه اعتراف ضمني بالعجز عن تقديم أدلة موثوقة على اشتباكات مزعومة، رغم إعلان قتل المئات من الرجال في ظروف مشابهة ووصمهم بأنهم "عناصر تكفيرية مسلحة".

وفي بيانها ذاته، زعمت وزارة الداخلية أن هؤلاء الأشخاص ينتمون إلى "مجموعات إرهابية"، وأنهم "معتادون على التنقّل بين الشقق السكنية والأماكن المهجورة وتغيير محال اختفائهم على مدار اليوم واتخاذ أسماء حركية متعددة للهروب من الملاحقات الأمنية". غير أن هذه المزاعم دحضتها شهادات الأهالي بشكل كامل، حيث أفادوا أن بعض الضحايا كانوا حديثي الزواج وقد انتقلوا لتوّهم إلى شقق الزوجية، وهو ما يتنافى مع فكرة الاختباء في أماكن مهجورة أو غير معلومي محل الإقامة.

وقد ألقت هذه الواقعة الضوء على انتهاكات جسيمة مستمرة عانى منها أهالي سيناء لسنوات، وأدت إلى تصعيد شعبي غير مسبوق آنذاك.[48] إذ تشكّلت لجنة شعبية من القيادات المحلية والقبلية في العريش، وقدّمت عدة مطالب، من بينها: الإفراج عن المحتجزين دون أدلة، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في هذه الواقعة وسواها.[49] وفي ذلك الوقت، صرّح الدكتور صلاح سلام، عضو المجلس القومي (الرسمي) لحقوق الإنسان وأحد الشخصيات البارزة في شمال سيناء، بأن أسماء ستة من العشرة الذين قُتلوا كانت مدرجة ضمن لائحة تضم 650 اسمًا لأشخاص يُزعم أنهم محتجزون دون تهم، وقد طلب الأهالي إدراجها ضمن قوائم لجنة العفو

---

[43] البيان الرسمي المنشور على الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على فيس بوك بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٧، https://www.facebook.com/MoiEgy/posts/1287341047976222

[44] لم يحدث بعد ذلك أن قدمت الداخلية أو السلطات أي معلومات عن هؤلاء الأربعة الآخرين.

[45] نفس المصدر السابق، لكن الفيديو حاليا محذوف وغير متاح. يمكن رؤية مقتطفات منه على موقع هيومن رايتس ووتش.

[46] " مصر: إعدامات غير قانونية محتملة في سيناء"، هيومن رايتس ووتش، ١٦ مارس ٢٠١٧، https://www.hrw.org/ar/news/2017/03/16/301149

[47] هبة عفيفي، "تصعيد مدني غير مسبوق في العريش بعد إعلان قوات الأمن مقتل 10 من الشباب المحليين"، مدى مصر، 15 يناير/كانون الثاني 2017، https://www.madamasr.com/en/2017/01/16/news/u/unprecedented-civil-action-in-arish-after-security-forces-announce-killing-of-10-local-youths/

[49] سعادة عبد القادر: " توتر بين الداخلية وعائلات في سيناء تطعن في رواية قتل 10 "إرهابيين"، موقع أصوات مصرية، ١٥ يناير ٢٠١٧، http://www.aswatmasriya.com/news/details/72155

الرئاسي المكلفة بمراجعة أوضاع المحتجزين تعسفيًا بهدف الإفراج عنهم.[50] لكن شيئًا من ذلك لم يحدث، إذ لم تتحرك السلطات للتحقيق في الواقعة أو لمحاسبة الضباط المتورطين، واستمرت الممارسة بعدها بلا رادع.

وقد حصلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان في وقت سابق على شهادات مطولة من أقرباء اثنين من بين هؤلاء الشبان العشرة، وهما أحمد يوسف محمد رشيد (٢٢ عاما)، وعبد العاطي علي عبد العاطي (٢٣ عاما). غير أنّها لم تُنشر من قبل. ونورد في هذا التقرير تلك الشهادات لقيمتها التوضيحية، وقدرتها على توضيح الأثر المادي، والنفسي، للانتهاكات التي يتعرض لها الضحايا وأسرهم على المجتمع.

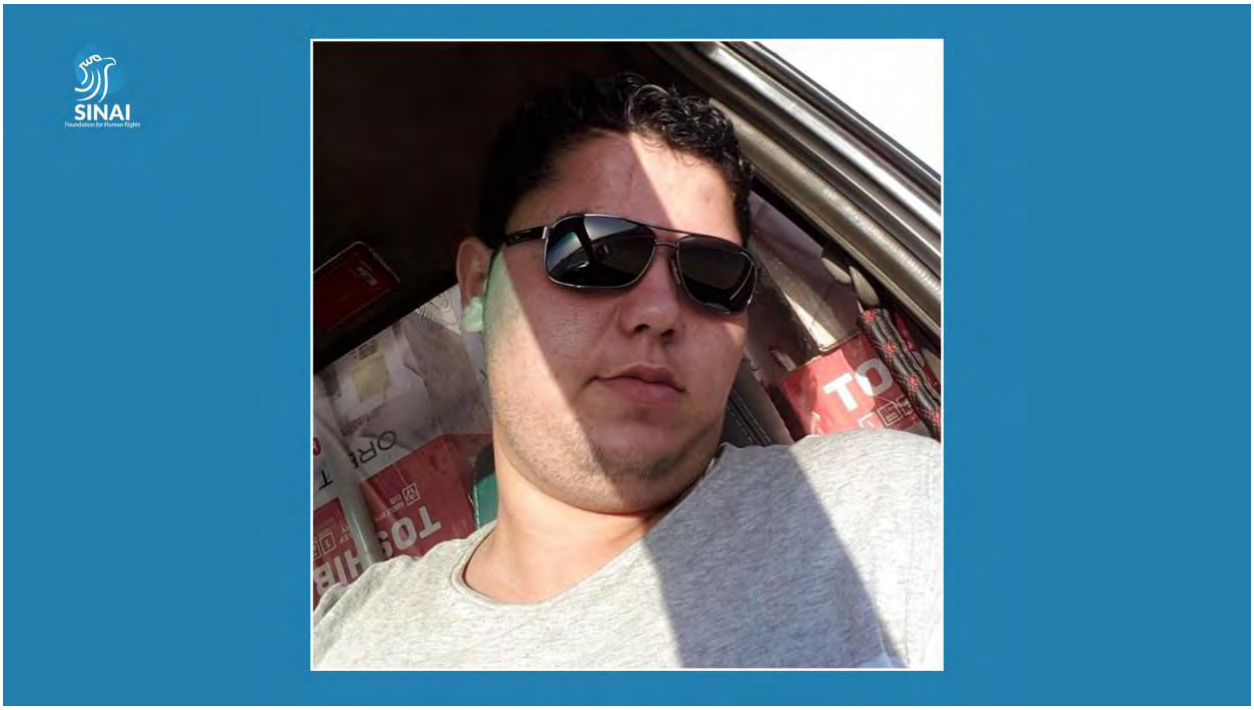

صورة رقم 6: أحمد يوسف محمد رشيد، أحد الشبان الستة الذين وردت أسماؤهم في بيان وزارة الداخلية.

شهادة زوجة أحمد يوسف محمد رشيد

شهدت الزوجة واقعة اعتقال زوجها كما تعرضت للضرب أثناء ذلك مما تسبب في إجهاض جنينها وكانا حديثا الزواج، تقول:

> *"أنا في يوم 17 أكتوبر 2016 كنت لسه عروسة، كنت لسة متجوزة وكنت قاعدة أنا وجوزي، ف لقينا باب الشقه بيتكسر علينا ومعرفش في ايه، ف بقول في ايه في ايه، ف جوزي قالي دول شرطة، إحنا كنا في الاوضه (الغرفة) جوا قاعدين عادي، دخلوا خدوه ونزلوه تحت، وبعد لما نزلوه جابوه تاني، و جابوه مضروب*

[50] المرجع السابق.

ومتعور كله دم، قعدت اقولهم طب في ايه طب في حاجه هو عمل حاجه طب حد مبلغ عنه طيب، ولا كإني كنت بتكلم، وانا بسألهم راح واحد منهم مسكني و قعد يضرب فيا لحد ما انا كنت حامل و سقطوني، قتلوا ابنى اللي جاي، هما مقتلوش جوزي بس، يعني انا دلوقتي عندي شهيدين في الجنة إن شاء الله، ف قعد يكسر في البيت كله، بعد ما كسر في البيت ف روحت أنا قولتله أنا عروسه متكسرش في الشقه ف قالي حظك وحش يا عروسه بنفس النص كده و طبعا شتايم بشعه جدا و حاجات انا عمري ما شوفت كده.

بعد ما جم تاني خدوني معاه، ف أحمد كان ورايا علي السلم، وأنا قدامه، ف قعد يقول بس أنا عايز أقول كلمة، ف راح كشف عينيه لأن الراجل كان مغميه وقاله قول، ف قالهم مراتي لأ مراتي خلوها متخدوهاش وخدوني أنا، راح جه واحد مسكه كده وقعد يضرب فيه والبيت كله كان دم من فوق ل تحت، دم من جوزي بس، وبعد كده راح قاله مراتك قبلك على المديرية، طبعا أحمد مكنش عارف يعمل إيه، راحوا أخدينه ومركبينه المدرعة، واخدوني وركبوني معاه، وعند باب البيت واحد (من جنود الأمن) كان بيقول لزميله خليها، ف التاني قاله لأ هاتها، ف قاله خليها، ف قاله لأ عجباني هاتها. ف راح واحد منهم جه شاورلي وقالي اقعدي هناك من غير صوت عشان حتى أحمد ميعرفش إن أنا بره (خارج السيارة).

أنا جوزي يمكن قابل ربنا وهو أحسن من الكل، وهو ميعرفش إن أنا مش معاه، بس يعني كنت بروح أسأل وبيقولولي بس هي إجراءات وهو مش عليه حاجة، هي إجراءات (ويفرج عنه بعدها). بعد كده عملت تلغرافات للنائب العام والحاجات دي كلها عملتها ولوزير الداخلية وعملتلهم تلغرافات كذا مرة مش مرة واحدة وبردو مافيش أي حاجه حصلت ومحدش رد عليا. بس اللي كنت عارفاه إن هي إجراءات وتحريات عليه بس وهيخرج.

وتروي زوجة أحمد أنه لم يصدر أي اتهام رسمي بخصوصه، حتى بعد شهور من محبسه:

"أنا جوزي لو كان عليه حاجة كانوا حاكموه، كانوا عملوا له قضية، كان أي حاجة لو هو عمل ذنب، لكن أكبر دليل إن هو برئ، إن همّا محطهوش في قضية ولا أي حاجة، لو جوزي غلطان كانوا حاكموه لكن مش بالطريقه دي.

لحد خبر الوفاة أنا كنت قاعدة عادي مستنية في أي لحظة أحمد يخبط عليا وخلاص تحريات وهتخلص، ف لقيت خبر مفجع واحنا قاعدين كده، جه عم جوزي قال سمعتوا حاجة، ف قولنا لأ، ليه؟ ف قال بيقولوا صفوا أحمد وعبدالعاطي والشباب اللي معاهم، ف أنا قولت أكيد لأ، أحمد عندهم وطبعا أنا معرفتش أقول إيه ساعتها، بس قولت إنّا لله وإنّا اليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبتي واخلفني خيرا منها، وبعد كده انهرت، ومعرفتش بس انهرت كده شوية، وبعد كده قالولي لأ الخبر مش أكيد ده مفيش جثث ده مفيش حاجه. ف كان في ناس بتأكد الخبر وفي ناس بتكذبه ومبقتش عارفة اعمل ايه. وبعد تأكد الخبر فيه ناس اقترحت، ونزلوا علي الفيس إن العائلات تتلم في ديوان آل ايوب عشان ياخدوا قرارات، بس أنا عايزة أقول حاجة: الناس دي متبطلش ومتسكتش عشان ميبقاش في ناس تانية زي أحمد وعبدالعاطي والولاد، إحنا لو سكتنا بكره أو بعده هتلاقوا ناس من المعتقلين بردو اتعمل فيهم زي كده، احنا مش عايزين ده يحصل احنا عمرنا ما كنا كده، احنا لازم نبقي صوت واحد وايد واحده ولازم الناس كلها تتجمع واللي كانوا امبارح في الديوان دول أنا بشكرهم جدا لأن دول اللي هيجيبوا حق الولاد ولازم الناس تزيد، لازم العائلات كلها تطلع عشان نجيب حق الولاد.

شهادة والدة أحمد رشيد

"يوم 17 أكتوبر 2016، اليوم ده يوم لا ينسي بصراحة، عمرنا ما هننساه من ذاكرتنا لإنه كان يوم عصيب محدش يقدر يتصور اللي مر علينا في اليوم ده. الساعة 1 وربع تقريبا الضهر، فوجئنا ب الباب اتفتح علينا وقوات الأمن ملت البيت وحاوطوا البيت بتاعنا (بناية متعددة الطوابق) وطلعوا فوق علي شقة أحمد، وطبعا مكنتش قادرة اتكلم خالص، وكنت بقول للظابط في إيه في إيه؟ ولا حياة لمن تنادي، ولا كإني بكلم حد خالص نهائي، وبعدين جابوا أحمد من فوق نزلوه وطلعوه بره في الشارع على المدرعة، وبعد كده رجعوا تاني جابوه وقعدوا يفتشوا في البيت ودخلوه عندي في البيت، في بيتي أنا تحت، وكان معاهم ماسورة حديد من بتاعة السباكة، بعدين الظابط شافني واقفه قال لي إنتي روحي في الأوضه (الغرفة) اللي هناك ومتطلعيش منها، دخلت طبعا في الاوضة، وقعدت فيها ومقدرتش أطلع، لكن أنا سامعة كل اللي بيحصل وسامعه كل الألفاظ اللي قالوها ل ابني، ألفاظ مش ممكن عمر الواحد ما سمع ألفاظ بالطريقة دي.

وسمعتهم بيكسروا في محتويات البيت عندي، كسروا التلاجات وكسروا الازاز (الزجاج) بتاع أوضة النوم والتسريحة مخلوش حاجه، وأنا سامعة التكسير، وضربوا أحمد في بيتي تحت، ضربوه وانا ماكنتش شايفاه صح لكن سته (جدته) ست كبيره عندها 78 سنة ضربوه قدامها، وشافتهم وهما بيضربوه ولغاية دلوقتي مش قادره تنسي منظر أحمد وهو مضروب وهي قلبها بيتقطع عليه ومش قادرة تعمل حاجة، كانت بتقولهم حرام عليكم حرام عليكم ده وحيد أمه وأبوه، ملهمش غيره متضربوهوش، ولا حياة لمن تنادي، وبعد كده طلعوا فوق و سته كمان هي اللي شافت موقف الضرب وتكسير الشقة بتاعته، وشقتها وشقته كسروها ودمروها مخلوش فيها حاجة، وشافت الموقف وهي اللي تحكي ليكم إيه اللي شافته ودم أحمد كان نازل علي السلالم وفي شقته مطرح ماهما كانوا بياخدوه وهما نازلين بيه. وكانوا عايزين ياخدوا مراته وفعلا أخدوها وصلوها لحد المدرعة، وبعد كده رجعوها تاني، ولما قال لهم مراتي متخدوهاش راحوا نزلوا فيه ضرب كمان، حسبي الله ونعم الوكيل في كل ظالم ومفتري.

أنا اتلقيت خبر ابني، إحنا كنا قاعدين أنا وسته (جدته) ومراته، والخبر وصل أول ما وصل طبعا في النت، أنا يومها مفتحتش النت لكن ايجالنا الخبر وإحنا قاعدين من بره، وصل الخبر لعمه وعمه إيجالنا وقالنا في النت بيقولوا إن وزارة الداخلية منزله بيان ورد فيه إن هما صفوا عشرة من الارهابيين، واسم أحمد يوسف من ضمن ال عشرة، إحنا طبعا انصدمنا لكن الواحد تمالك نفسه وقال إن لله وإنا إليه راجعون اللهم اجرنا في مصيبتنا واخلفنا خيرا منها، وربنا يثبتنا، وأنا الحاجة الوحيدة اللي هتبرد ناري و فعلا أبقى حسيت إن إحنا أخدنا حق ابني، مش ابني بس كمان عبدالعاطي وكل اللي معاهم وكل الشباب اللي زيهم، إن الشعب كله يتحرك، وعجبني خالص فكرة اجتماع العائلات، رفع من روحنا المعنوية، ويارب يارب يثبتهم واحنا فرحنا ب تجمع الناس، وحتي في ناس مكنوش مؤمنين بالقضية شويه لكن الحمدلله الموضوع هادا حرك فيهم وحرك الشباب وحرك النساء وحرك الرجال وحرك كل فئات الشعب."

شهادة عمة عبد العاطي علي عبد العاطي

"كان عنده طفل عمره ثلاث شهور (وقت الواقعة)، ومتجوز، واعتماده في حياته على الله وعمله، والحمدلله كون نفسه. كان عنده طفل واحنا بردو كنا واقفين معاه

بفضل الله. عبدالعاطي اعتقل، وهو من مصدر موثوق منه كان موجود في أمن الدولة، كان ليه 100 يوم معتقل قبل ما يتصفى (يقتل).

اتصفي ليه؟ عشان كمين المطافي والكمين التاني اللي انضرب، والعريش كانت مولعة نار يومها من الجماعات الثانية (الإرهابية)[51]، همّا عشان يصونوا ماء وجههم، عشان القيادات بتاعتهم، وعشان مدير امن الدولة لحسن يتشال، ووزير الداخلية لحسن يتشال، وقيادات أمن الدولة هتتشال، ف كلهم لحقوا نفسهم. طبعا ازاي يدوروا على إرهابيين زي ما بيقولوا؟ مفيش تحت أيديهم جماعة إرهابية، اللي تحت أيديهم دول معتقلين، اللي في ذمتهم دول معتقلين، ما بالك ده في حماك يعتبر بعد ربنا، وانت اللي اخدته، انت لحظة ما اخدته، ضميرك كان فين؟ وانت واخده موديه أمن الدولة ضميرك مصحيش يا هذا الضابط، سواء بقى كنت رائد، أو بتاع أمن دولة، أو مدير أمن، أو وزير داخلية، ميهمناش دلوقتي حد، ميمهناش حد، لأن عبد العاطي ده كان وحيد والدته، ومامته ست كبيرة ومحترمة جدا، وده روحنا وحياتنا. عبدالعاطي كان فيه أمناء شرطة موجودين في الحي، عبدالعاطي مخبيهم وحاميهم، كان مره بيحكيلي كده موقف بسيط، قالي: (اوعي يا عمتو تجيبي سيرة ان فيه أمناء شرطة عبدالعاطي حاميهم.)

قبل ما يقتلوا الشباب، فيه ظباط في العريش طلعوا اشاعة ان المجموعة دي هتقتل ضباط في الحي، لأن هما عارفين انهم هيصفوهم. مفكرين انهم لما يقولوا كدا من البداية يبقي أهالي الظباط دول هيتعاطفوا معانا لما نقتل المجموعة دي، يبقى كل أهالي الظباط في الحي هيتعاطفوا معانا. لكن اللي حصل ان امبارح جت والدة واحد من الظباط اللي قالوا ان عبدالعاطي والمجموعة اللي معاه هيقتلوه، قالت لي: "ابني لغاية امبارح كان بيتصل بيا وهو بيبكي وبيقولي أنا بمشي مع عبدالعاطي لغاية ما اخدوه قبلها بيومين وغيره.

اقولك ايه عن أحمد يوسف ده؟ آية في الأخلاق والنبل، والشهامة، والطيبة، والبراءة، أحمد عنده 23 سنه، لسه مجوزينه عريس، وخدوه تالت يوم ما أخدوا عبدالعاطي، وكانوا لسه فاتحين فرن عيش عشان يبدأوا حياتهم، أحمد بيروح الفرن من الساعة 6 للساعة 9 بالليل. ومراته حامل في شهر ونص، راحوا الضباط عشان ياخدوه، ضربوه قدام مراته وقدام جدته، طب راعوا ست كبيرة!

[51] إشارة لهجمات سابقة على قوات الأمن، ادعت الداخلية إن القتلى في العريش كانوا مسؤولين عن تنفيذها.

طب حتي احترم شعور الجدة أكتر من الأم والأب على الحفيد، وضربوا مراته عشان بتدافع عنه، وبتقولهم: "أنا عروسة حرام عليكم"، فرد عليها وقال لها "انسيه وروحي اتجوزي"، وراحوا خابطينها في الحيطة ومسقطينها وقالها: "ديته رصاصة في دماغه، وروحي دوري لك على عريس من دلوقتي". وعبد العاطي ايه اللي ممكن يعمله؟ هيمسك بندقية ب ايده اليمين؟ هيعرف يضرب حد ب ايده اليمين؟ وايده الثانية فيها إعاقة ومبيعرفش يوقفها. دي الناس اللي أعرفها انما بقية المجموعة اللي قتلوها عشان أكون صادقة يعني أنا معرفش عنهم حاجة.

الغباء منهم عشان ربنا عايز يكشفهم، إن هما خدوا دول، إن همّا من أهل البلد، من الحي، وكل الناس أهل البلد عارفين أنهم، معتقلين، طب يجيبوا من جماعات تانية، من وادي النيل، من حتت تانية، مع احترامي لوادي النيل وشبابهم، مقصدش، أنا أقصد إن دول خدوهم من البلد وأهاليهم عارفين إنهم معتقلين، الجبناء ربنا عايز يكشفهم ويفضحهم ف عملوا الأمر ده."

سادسًا: المقابر الجماعية.. كيف بدأت القصة؟

ما سبق يوضح بعض الوقائع لحوادث القتل خارج إطار القانون التي ارتكبتها أجهزة الجيش والشرطة في سيناء، وقد نشرت المؤسسة وقائع أخرى عديدة سابقًا،[52] كما وردت إليها معلومات عن حوادث متكررة عُثر فيها على جثث ملقاة على ضفاف الطرق أو في مناطق نائية في شمال سيناء. وتداول السكان المحليين روايات ترجّح أن تكون تلك الجثث لمعتقلين جرى تصفيتهم كنوع شائع ومتكرر الحدوث في سياق النزاع المسلح في سيناء. غير أن المؤسسة لم تتمكّن، قبل هذا التقرير، من توثيق أي أمر يتعلق بوجود مقابر جماعية. وفي هذا القسم، تشرح المؤسسة كيف توصّلت إلى وجود مقبرة جماعية بالقرب من مدينة العريش، مع احتمال وجود مقبرة أخرى – أو أكثر – في مناطق مختلفة من سيناء، تستلزم فتح تحقيق جاد من جانب السلطات.

في يوليو 2023، تواصل مع المؤسسة شخص قدّم نفسه باعتباره متعاونًا سابقًا مع القوات المسلحة خلال العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش.[53] وأوضح أنه يستخدم حسابًا مؤقتا أنشأه خصيصا على إحدى منصات التواصل الاجتماعي بغرض التواصل مع المؤسسة. قدّم هذا الشخص وصفًا تقريبيا لموقعين قال إنهما يحتويان على مقابر جماعية لضحايا جرى تصفيتهم خارج نطاق القضاء؛ الأول يقع جنوب مدينة العريش، والثاني في منطقة الحسنة بوسط سيناء.

[52] راجع مثلا: "مجددا.. فيديوهات تظهر إعدامات خارج القانون في سيناء بواسطة الجيش ومعاونيه"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢، https://sinaifhr.org/show/147

[53] تتحفظ المؤسسة على ذكر اسم القبيلة.

وأشار المصدر إلى أن قوات الجيش والشرطة قامت، على مدى سنوات، بدفن مئات الجثث في هذين الموقعين بشكل سرّي ودون أي مراسم. وأضاف أن بعض الضحايا قُتلوا خارج إطار القانون في ذات المواقع أو في أماكن أخرى قبل أن يُواروا الثرى هناك. وبيّن، استنادًا إلى خبرته السابقة في العمل مع الأجهزة الأمنية ضمن حملات الاعتقال، أن كثيرًا من هؤلاء القتلى لم يكونوا بالضرورة عناصر مسلّحة، بل أشخاصًا اشتُبه فيهم دون وجود أدلة قاطعة. وأوضح أن من بينهم معتقلين احتُجزوا لسنوات في سجون غير رسمية، وآخرين جرى توقيفهم خلال حملات أمنية ثم صُفّوا بعد فترة وجيزة من احتجازهم.

وأعرب المصدر عن دوافعه في الإدلاء بهذه المعلومات، مشيرًا إلى ما وصفه بـ"المعاناة المستمرة لمئات العائلات من جيرانه ومعارفه، ممن يترقبون منذ سبع أو عشر سنوات معرفة مصير ذويهم المختفين"، مؤكّدًا يقينه بتصفيتهم ودفنهم في تلك المواقع. كما زوّد المؤسسة بعدد من الأسماء المحددة لأشخاص قال إنه يعرف أماكن دفنهم وتواريخ هذه الوقائع بشكل تقريبي، وطلب أن تقوم المؤسسة بنشرها كي تتمكّن عائلاتهم من معرفة مصير أبنائها وإغلاق هذه الصفحة المؤلمة.

كما شارك المصدر روابط لبيانات نشرها المتحدث العسكري عبر حسابه الرسمي على فيسبوك، تضمّنت صورًا لأشخاص طُمست ملامح وجوههم دون ذكر أسمائهم، كان الجيش قد أعلن عن مقتلهم في اشتباكات مزعومة، واصفًا إياهم بأنهم "تكفيريون شديدو الخطورة". وأوضح المصدر أن هؤلاء الأشخاص كانوا معتقلين لدى الجيش في مقر الكتيبة 101، وحدّد أسماءهم ومكان دفنهم. وقد لاحظت المؤسسة لاحقًا، بعد وصولها إلى موقع المقبرة جنوب العريش، وجود تشابه واضح بين الموقع ومجموعة الصور التي نشرها المتحدث العسكري وأشار إليها المصدر، سواء من حيث الغطاء النباتي السائد أو الطبوغرافيا أو نوعية التربة.[54]

وبالنظر إلى خطورة هذه المعلومات وأهميتها، سعت المؤسسة إلى الحصول على مزيد من الأدلة القابلة للتحقق، بما يتيح تقديمها إلى العائلات المتضررة والسلطات وعموم الجمهور على نحو موثوق.

بعد تحليل المعلومات التي قدّمها المصدر، شرعت المؤسسة في التحقق من صحتها عبر مسارين متوازيين:

المسار الأول: تحديد المواقع الجغرافية التي أشار إليها المصدر، ودراسة إمكانية الوصول إليها ميدانيًا، وإجراء حفريات استكشافية للتحقق من وجود جثث أو رفات بشرية أو مقابر جماعية في تلك المناطق.

المسار الثاني: التواصل مع عناصر من الميليشيات المحلية الموالية للجيش، في محاولة لجمع مزيد من المعلومات حول المواقع التي يُحتمل أنها استُخدمت كمقابر جماعية.

[54] راجع بيان المتحدث العسكري عن قتل ٦ "تكفيريين" في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٧، الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة، https://www.facebook.com/EgyArmySpox/posts/pfbid02bJf3MibMSTRpLXQ774EEvZa7HWta9z94Qn2LRzQv2vwaH8K4T5hQSUvBUBzY9qs3l

وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق تقدّم ملموس، مع تزايد الأدلة التي تعزّز فرضية صحة ما ورد في شهادة المصدر الأول، وهو ما دفع المؤسسة إلى تبنّي المسألة كملف يستوجب التحقيق الموسّع.

التقى فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بعضو سابق آخر في إحدى الميليشيات المحلية شرقي سيناء، كان قد جرى تجنيده عن طريق أحد ضباط معسكر الزهور في مدينة الشيخ زويد عام 2014، وشارك خلال سنوات النزاع المسلّح في حملات أمنية ومداهمات برفقة القوات المسلحة، انطلاقًا من معسكر الزهور في الشيخ زويد والكتيبة 101 في مدينة العريش.

ووفقًا لشهادته، فقد تنوّعت مهامه بين مداهمة منازل مشتبه بهم، والمشاركة في نقاط تفتيش على الطريق الدولي (القنطرة / رفح) للتحقق من هويات المارة والتعرّف على المطلوبين، والمساهمة في التحقيق مع معتقلين داخل مقرات احتجاز تابعة للجيش. وأكد للمؤسسة أنه شارك كذلك في اشتباكات مسلّحة إلى جانب قوات الجيش ضد مسلحي تنظيم داعش شرق العريش وفي مناطق مختلفة من الشيخ زويد.

وقد أقرّ الشاهد بوقوع عمليات قتل خارج إطار القانون وتصفيات ميدانية بحق معتقلين قضوا فترات احتجاز غير رسمية داخل معسكرات الجيش. وتُظهر شهادته أن قرار قتل المعتقلين كان يُتخذ في كثير من الأحيان بناءً على مجرد ظنون بوجود صلة لهم بتنظيم داعش، حتى في غياب أي دليل قاطع. وأوضح أن هذه التصفيات كانت تُنفذ أحيانًا استنادًا إلى معلومات مغلوطة يقدّمها عناصر الميليشيات الموالية للجيش ("المناديب")، والتي قد تدفعها دوافع شخصية أو ثارات أو ضغائن. كل ذلك كان يتم خارج أي إطار قضائي، ودون شكل من أشكال المحاكمة أو التحقيق. يقول الشاهد:

> *"انا حققت مع معتقلين في الزهور والكتيبة 101، وأنا بضمير مرتاح، كنت بقول للظابط المسئول عني أن فيه منهم متعاطفين مع الدواعش او شغالين معاهم أو بيقدموا ليهم خدمات زي انه بيوصل ليهم طعام أو علاج أو بيعطيهم معلومات، واللي بيتصنف من المحبوسين تكفيري أو بيساعد تكفيري، مصيره معروف (القتل). وعن نفسي كنت بتقي ربنا في الكلمة اللي بقولها، لأن دي مسألة أرواح، وكلمة مني ممكن تنهي حياة بني آدم وكلمة ممكن تحييه".*

وبسؤاله عن تعرض أبرياء للقتل بسبب تصنيف خاطئ من أحد المناديب؟ قال:

> *"صوابعك مش زي بعضها، مش كل اللي اشتغلوا مناديب كانوا بيخافوا ربنا، كان فيه مناديب معندهمش ضمير وانقتل أبرياء بسببهم. احيانا عشان المندوب يبين للظابط انه عارف الكبير والصغير في المنطقة ايش بيسوي، واحيانا بسبب احقاد قديمة موروثة بين القبائل والعائلات وأحيانا لأنه لما بتحقق مع مسجون وبيكون*

قريب لناس معروفة انهي في داعش وما بيقدر يثبت انه ما بيساعدهم، يبقى سجنه عند الحكومة احسن من خروجه، فيه ناس كتير راحت لأنهم قرايب حد في التنظيم وهّما مكنش ليهم علاقة بالقصص هذي. بديش احكي في قصص أو أسماء بعينها، لكن انا نفسي توسطت عند الظابط مرتين عشان ابيض صفحة نفرين كان مندوب ثاني صنفهم انهم بيأيدوا داعش، واني عارف انهم مالهم علاقة وان القصة تصفية حسابات لكن محدش سمع لي.

كثير من التصفيات اللي صارت ضد محبوسين كانت بتصير بعد احداث ارهابية، يعني لو الجيش اتعرض لهجوم كبير واستشهد ظباط وعساكر كثير، بيطلعوا مجموعة مساجين بيكون تم تصنيفهم قبل كذي، بيكون فيه منهم قرايب لعناصر في داعش، اخوه، ابوه، او ابن عمه. وده عدل ربنا وان القصاص حياة. وزي ما الدواعش قتلوا اخواتنا وجنودنا غدر وبيهربوا ويتخبوا تحت الارض، احنا اخذنا بتارهم."

وعند سؤاله عمّا إذا كان قد شارك بنفسه في عمليات قتل معتقلين أو أشخاص صنّفتهم الأجهزة الأمنية باعتبارهم منتمين إلى تنظيم داعش، وكذلك عن المواقع التي جرى فيها دفن جثث القتلى بعد تصفيتهم، أوضح أنه لم يشارك في تنفيذ القتل بشكل مباشر، غير أنه حضر عددًا من وقائع التصفية خلال فترة عمله كمندوب ضمن إحدى المجموعات المتعاونة مع الجيش، والتي كانت تُدار من معسكر الزهور في مدينة الشيخ زويد.

وعند سؤاله عن المواقع التي دُفنت فيها جثث المعتقلين بعد إعدامهم ميدانيًا، أفاد الشاهد بمعلومات عن موقع يقع جنوب مدينة العريش، وهو نفسه الذي أشار إليه المصدر الأول، وهو ما عزّز فرضية وجود مقبرة جماعية في ذلك الموقع، ودفع المؤسسة إلى البدء في زيارات استكشافية للمواقع المحتملة.

"في الشهور الأولى من 2017، جاني اتصال تليفون من المقدم خالد في معسكر الزهور في الشيخ زويد اللي كان مسئول عن المجموعة بتاعتي، وقال لي اتحرك على المعسكر، وصلت واتحركنا من المعسكر في همرات الجيش وطلعنا على الكتيبة 101 في العريش. كان هذا بعد هجوم إرهابي صار في العريش. وصلت وقت الظهر، استلمنا كشف بأسماء 15 رجل، كنت بعرف واحد منهم فقط، انا كنت ملثم وهو كان عيونه مغمية وما عرفني. كنا ثلاث مناديب وقالوا لينا هنطلع مهمة، وبعد ساعة تقريبا بدأ العساكر ينادوا على الأسماء في الكشف وركبناهم العربيات مربطين ايد ورجل ومغميين. طلعنا على طريق المطار وبعد كمين لحفن تقريبا باثنين او ثلاثة كيلو نزلنا في اتجاه الشرق عند كمين للجيش، تحت منه بشوية في جورة زي محجر،

المنطقة دي كان بيفيض فيها الوادي. لما نزلت الجورة كان واضح انه فيها تصفيات قبل كده كثير، وانا كنت سامع عن المكان من مناديب غيري بس دي كانت أول مرة اروحه. نزلنا الـ 15 رجل اللي معنا ووزعناهم في المكان، ولما خلصنا الظابط شاور لينا نطلق النار، أنا بأمانة الله ماضربتش لأني محضرتش تحقيقهم ولا أعرف منهم إلا واحد، القصة كلها خلصت في وقت قصير. والعساكر وزعوا جنبهم السلاح والظابط صور الجثث، وتاني يوم نزل الخبر انه الجيش قتل إرهابيين في اشتباكات في العريش."

بدأ فريق المؤسسة سلسلة من الزيارات الميدانية للموقع الأول في مدينة الحسنة بوسط سيناء. ونظرًا لأن الوصف المكاني الذي ورد من المصدر لم يكن كافيًا، فقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق البحث، الذي استمر عدة أشهر، لكن دون التوصل إلى نتائج إيجابية بسبب الإجراءات الأمنية المكثفة في المنطقة.

وبالتزامن مع ذلك، قام فريق آخر بزيارة للموقع الثاني جنوب مدينة العريش. وقد أظهرت الزيارة الاستكشافية حجم التحديات الأمنية المحيطة بالمكان، إذ يقع على مقربة من طريق رئيسي هو طريق العريش/أبو عجيلة، كما يجاوره ارتكاز أمني حديث الإنشاء مزوّد بكاميرات مراقبة متقدمة بزاوية 360 درجة مثبّتة على أبراج مرتفعة، وهو ما يجعل من الصعب إجراء أي حفريات استكشافية دون أن يتم رصدها.

وما لفت النظر في هذا الموقع أن المصدرين قد وصفاه بدقة، وأشارا إلى علامة مميزة فيه، وهي كونه منطقة منخفضة بسبب قيام السكان المحليين، قبل عام 2010، بنقل كميات من الطمي/الطين منه لتحسين خواص التربة في مناطق أخرى أقل خصوبة. ويُعتبر هذا الموقع جزءًا من وادي العريش، حيث تفيض فيه تفريعات صغيرة خلال بعض مواسم الشتاء في حال امتلاء سد الروافعة بوسط سيناء.

ورغم هذه التحديات، وباتباع استراتيجية ميدانية مناسبة، تمكّن الفريق من زيارة الموقع مرتين، في ديسمبر 2023 وفي يناير 2024. وخلال الزيارتين، تمكن الفريق من جمع أدلة ميدانية، شملت بعض المتعلقات الشخصية للضحايا، بالإضافة إلى مواد مصوّرة. كما سعى الفريق لتقدير أعداد الجثث الموجودة داخل الموقع من خلال إجراء حفريات استكشافية داخل الموقع.

أ. ملخص مشاهدات فريق مؤسسة سيناء عن المقبرة الجماعية جنوب مدينة العريش

1. عند وصول الفريق إلى الموقع المحدد تبيّن أنه يتكوّن من جزأين واضحين:

- **الجزء الأول:** يقع على بُعد نحو 350 مترًا فقط من الطريق الرئيسي، وبالقرب من ارتكاز عسكري. وبسبب هذه الحساسية الأمنية، استبعد الفريق إمكانية العمل الميداني فيه. ومع ذلك، رُصدت بقايا بشرية ظاهرة على السطح، شملت

أجزاء من هياكل عظمية وملابس ممزقة متناثرة بفعل العوامل الطبيعية كالرياح والسيول، ما جعل الرفات مكشوفة بمرور الوقت.

- **الجزء الثاني:** يقع في الجهة الشمالية من المقبرة، على مسافة تقارب كيلومترًا واحدًا من الطريق الرئيسي، وكان محور عمل الفريق في هذا الجزء، حيث وُجدت عشرات الهياكل العظمية مكشوفة فوق سطح الأرض، بينما كشفت حفريات استكشافية سطحية بعمق لا يتجاوز 30 سنتيمترًا عن عشرات أخرى من الجثث المدفونة بشكل سطحي للغاية. وقد أظهر نمط توزّع الجثث أن عملية الدفن لم تتم في واقعة واحدة، بل على دفعات متكررة على فترات زمنية مختلفة، ما يرجّح أن الموقع استُخدم بصورة مستمرة لسنوات.

2. **أعداد الضحايا:** تمكّن الفريق بصعوبة بالغة، من توثيق مواد مصوّرة لرفات بشرية تعود لـ 36 شخصًا، وهي تمثل جزء محدود من إجمالي الجثث الظاهرة فوق سطح التربة. غير أنّ الأدلة التي جُمعت خلال الزيارات، بما في ذلك نتائج عشرات الحفريات السطحية وحصر أعداد كبيرة من الجثث مكشوفة بفعل العوامل الطبيعية، تشير في تقديرات الفريق إلى أن الموقع يضم ما يزيد عن 300 جثة دُفنت بطريقة غير لائقة في هذا الموقع وحده.

3. **صعوبة الوصول:** الموقع قريب من ارتكاز عسكري مزوّد بكاميرات مراقبة متقدمة مثبّتة على أبراج مرتفعة، شُيّد عام 2014 وطُوّر لاحقًا عام 2022. وجود الارتكاز العسكري بالقرب من الموقع أعاق الفريق عن العمل بحرية وقيد الفترة الزمنية المتاحة للزيارة. خلال العقد الماضي، أغلق الجيش بشكل كامل باستخدام حواجز رملية، طريقا فرعيا يمر بمحاذاة موقع المقبرة، بينما كان محيط المقبرة من جهة طريق العريش/ أبوعجيلة، محاطة بعدد آخر من الأكمنة العسكرية منذ عام 2014 وحتى 2023، يربط بينها حواجز رملية مرتفعة تحجب الرؤية تماما عن الموقع، قبل أن تقوم القوات المسلحة بتفكيكها بعد إعلان انتهاء الحرب ضد داعش. ورغم أن العوامل الطبيعية كشفت أجزاءً من الرفات، فإن قرب الموقع من هذه التحصينات يجعل رصد المقبرة من قبل المدنيين أو المارة أمرًا شبه مستحيل، ما وفر بيئة محصّنة لاستخدامه كمكان دفن سري.

4. **طريقة الدفن:** معظم الجثث دُفنت بشكل سطحي، بما يتعارض مع الطرق التقليدية للدفن في المجتمع السيناوي والشعائر الإسلامية المتبعة، حيث يُدفن الميت عادة على عمق لا يقل عن 1.5 متر ويُوضع داخل القبر على جنبه الأيمن ويوجه وجهه إلى القبلة. المشاهدات أظهرت أن الجثث ألقيت على عجل دون احترام للمعايير الدينية أو الاجتماعية، في نمط يتطابق مع وقائع دفن وثّقتها المؤسسة سابقًا لضحايا قتل خارج إطار القانون.

5. **الملابس:** عُثر على البقايا البشرية مصحوبة بملابس وأحذية ونظارات طبية، كانت الملابس والأغراض التي تمت معاينتها متسقة مع الاستخدام المدني اليومي، ولم يُعثر في الموقع على أي آثار لزيّ عسكري أو شارات أو أسلحة أو سترات واقية من الرصاص أو معدات أخرى. وهذا ما يرجح أن الضحايا كانوا مدنيين وليسوا مقاتلين. كما يشير إلى أن الضحايا دُفنوا كما كانوا ساعة موتهم، دون تكفين أو تجهيز جنائزي.

6. **تغمية الأعين:** بعض الجماجم احتفظت بأقمشة عُقدت لتغطية الأعين أو لعصبها، ما يعكس ظروفًا قسرية سبقت الوفاة والدفن.

7. **القيود على الحركة:** شهد العقد الأخير فرضا لحظر التجوال في شمال سيناء، كانت حركة الأفراد والبضائع تخضع لرقابة عسكرية مشددة، خصوصًا في المناطق الواقعة خارج مدينة العريش، حيث يسري على المنطقة التي تضم المقبرة

حظر تجول من ساعات المساء الأولى وحتى صباح اليوم التالي، في الفترة الممتدة بين أكتوبر 2014 وحتى أكتوبر 2021. هذا السياق يجعل حدوث نشاط بهذا الحجم - سواء نقل جثث أو عمليات دفن - أمرا بالغ الصعوبة دون علم القوات المسلحة.

8. **التغيير الديمغرافي القسري :**من اللافت أن القرى المحيطة بالموقع، مثل قرية القريعة، تعرّض سكانها للتهجير القسري على يد الجيش عام 2014، وهو ما أخلَى محيط الموقع من الشهود المحتملين. الأمر الذي مكّن الجناة من استخدام الموقع كمكان دفن سري بعيدًا عن أعين المدنيين.

استعانت مؤسسة سيناء بفريق منظمة **فورينسك أركيتكتشر** لإجراء بحث معمّق حول المقبرة، نظرًا لخبرتهم التقنية المتقدمة في تحليل صور الأقمار الصناعية وأدوات الاستشعار عن بعد وتحليل البيانات المكانية والبصرية، بما يمكّن من التحقق المستقل من الشهادات الميدانية وتدعيمها بأدلة علمية قابلة للتدقيق. كما سيتضح من القسم التالي من التقرير، تتضافر ملاحظات فريق مؤسسة سيناء مع التحليل التقني الذي أجرته فورينسك أركيتكتشر، وما هو موثق بالفعل من وقائع القتل خارج إطار القانون في سيناء، لتقود إلى استنتاج واضح: أن بعض – إن لم يكن جميع – من دُفنوا في هذه المقبرة الجماعية هم ضحايا عمليات قتل خارج نطاق القضاء. كما أن طبيعة الموقع، والحماية الأمنية المشددة حوله لمدة عقد كامل، إلى جانب التهجير القسري للسكان المحيطين، جميعها عوامل تؤكد أن السلطات المصرية – وعلى رأسها المؤسسة العسكرية – كانت الجهة المسؤولة عن استخدام هذا الموقع والحفاظ على سريته.

صورة رقم 7: تُظهر عددًا من الرفات التي عثر عليها فريق مؤسسة سيناء داخل المقبرة الجماعية الواقعة جنوب مدينة العريش.

ب. ملخص تحليل فورنسيك أركيتكتشر للنشاط في محيط/ داخل موقع المقبرة الجماعية:

أجرت مؤسسة فورينسك أركيتكتشر (Forensic Architecture) بحثًا لاستجلاء المقبرة الجماعية المحددة بهدف وضع خط زمني لاستخدامها، والتحقق من الأنماط المحتملة لوجود القوات العسكرية.[55]

قامت فورينسك أركيتكتشر بتحليل صور الأقمار الصناعية المتاحة خلال السنوات الماضية لرصد التغيرات الزمنية، وتحديد مؤشرات على النشاط العسكري مثل ظهور نقاط ارتكاز عسكرية، ووجود مركبات، وآثار إطارات، واضطرابات أرضية داخل الموقع وفي محيطه.

كما قامت بإعادة بناء موقع المقبرة الجماعية بتقنية ثلاثية الأبعاد، مع تحديد مواقع الجثث التي ظهرت في المواد المصورة التي التقطها الباحثون في مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الباحثون تحليلًا لـ آثار إطارات المركبات التي رصدت في موقع المقبرة من خلال صور الأقمار الصناعية، وذلك لمقارنة أبعادها بتلك الخاصة بالمركبات العسكرية المعروفة.

يقع موقع المقبرة الجماعية الذي حددته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان على بُعد نحو 12 كيلومترًا جنوب مطار العريش، وأقل من كيلومتر واحد من الطريق السريع أبو عجيلة – العريش، عند الإحداثيات التالية:

30°59'9.70"N, 33°55'21.90"E

[55] فورينزك أركتيكتشر، "المقابر الجماعية في شمال سيناء"، 21 سبتمبر 2025:
https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/09/2025.09.16_FA_Mass-Graves-in-Sinai-Report.pdf

صورة رقم 8: موقع المقبرة الجماعية عند 30°59'9.70"E. 33°55'21.90"N, بينما يظهر طريق أبو عجيلة - العريش في جنوب غرب المقبرة.

قامت مؤسسة Forensic Architecture (FA) بتحليل صور أقمار صناعية عالية الدقة لموقع المقبرة الجماعية الذي حددته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المناطق المحيطة به. ومن خلال مقارنة الصور عبر فترات زمنية مختلفة، جرى البحث عن مؤشرات تدل على وجود عسكري، مثل المركبات، وآثار الإطارات، والاضطرابات الأرضية، وغير ذلك من الأدلة المرئية. وقد التُقطت الصور المستخدمة في التحليل في التواريخ التالية، خلال الفترة من 2005 إلى 2023.[56]

تشير تحليلات صور الأقمار الصناعية إلى عسكرة كبيرة في محيط المقبرة الجماعية خلال الفترة ما بين 2013 و2016. وقد تم تحديد تسع نقاط تمركز عسكرية ضمن دائرة نصف قطرها 8 كيلومترات حول الموقع على طول الطريق السريع أبو عجيلة – العريش. ومن بين هذه النقاط، ظهرت سبع نقاط بين 29 أغسطس 2013 وأوائل إلى منتصف عام 2015، بينما أنشأت النقطتان المتبقيتين في عام 2016.

[56] فوريزك أركتيكتشر، "المقابر الجماعية في شمال سيناء"، 21 سبتمبر 2025، انظر القسم D1:
https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/09/2025.09.16_FA_Mass-Graves-in-Sinai-Report.pdf

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت صور الأقمار الصناعية أن أربعة ارتكازات عسكرية (F-E-D-C) متصلة بخنادق رملية على الجانب الشمالي من الطريق السريع العريش/ أبو عجيلة متصلة ببعضها من خلال خنادق رملية. وبالمثل، فإن أربعة ارتكازات عسكرية أخرى هي (I-H-G-F) على الجانب الجنوبي من الطريق متصلة أيضا بخنادق رملية. وتبدو هذه الحواجز الرملية مصممة لإخفاء الأنشطة وتسهيل التحركات العسكرية. أما أقرب ارتكاز عسكري إلى موقع المقبرة الجماعية (F)، فيقع على بُعد نحو 750 مترًا من مدخل الحفرة (A)، وحوالي 400 متر من مدخل الحفرة (B).

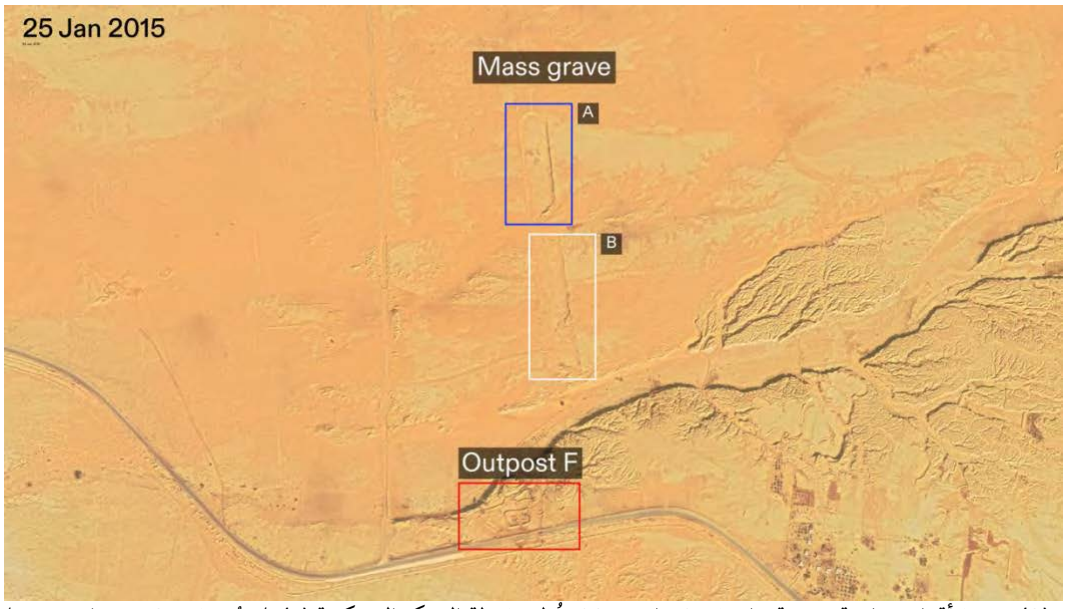

صورة رقم (9): صورة أقمار صناعية مؤرخة بتاريخ 25 يناير 2015، تُظهر نقطة التمركز العسكرية (F)على بُعد نحو 750 مترًا من مدخل الحفرة (A)، وحوالي 400 متر من مدخل الحفرة (B).

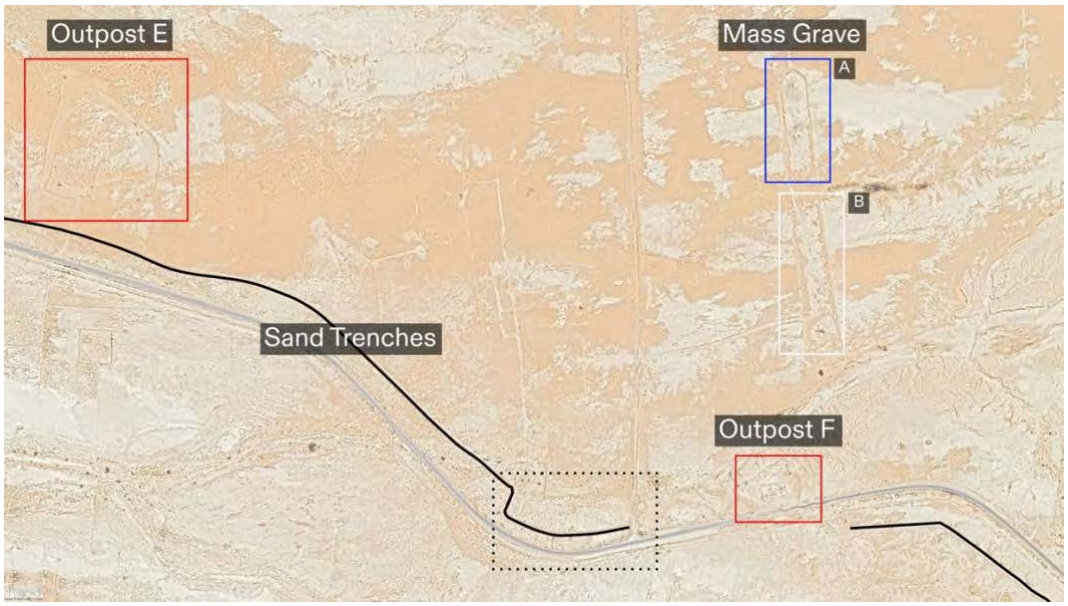

صورة رقم (10): صورة أقمار صناعية مؤرخة بتاريخ 15 يونيو 2016، تُظهر الخنادق الرملية التي تربط بين اثنتين من نقاط التمركز الأقرب إلى موقع المقبرة الجماعية.

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر تحليلات صور الأقمار الصناعية أنه ضمن دائرة نصف قطرها 8 كيلومترات من الموقع، وُجدت أدلة على تدمير مبانٍ، بما في ذلك البنية التحتية المدنية، وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2018. وبحسب تقرير فورينسك أركيتكتشر، فإن هذه الترتيبات مجتمعة، لا تُبرز فقط التدابير الأمنية المشددة وتزايد الطابع العسكري في محيط المقبرة الجماعية، بل تشير أيضًا إلى أن الوصول إلى الموقع مقيد بشكل كبير أمام المركبات غير العسكرية.

وتتلخص أبرز نتائج تقرير فورنسيك أركيتكتشر في التالي:

رصد باحثو فورينسك أركيتكتشر تصاعد الطابع العسكري في المنطقة المحيطة بالمقبرة الجماعية خلال الفترة ما بين 2013 و2016، وهو ما تجلّى في ظهور عدة ارتكازات عسكرية، بعضها على مقربة من الموقع ومتصلة بخنادق رملية بمحاذاة الطريق السريع. وقد تزامن ذلك مع تدمير البنية التحتية المدنية وفرض حظر تجوال صارم منذ أكتوبر 2014 وحتى أكتوبر 2021،[57] مما قيّد حركة المدنيين بشدة.[58] وتشير هذه الزيادة في الوجود العسكري إلى سيطرة محكمة من قبل الجيش المصري على المنطقة داخل وحول المقبرة الجماعية.[59]

رصد الباحثون أنه خلال الفترة بين عامي 2010 و2023 شهد موقع المقبرة الجماعية عدة فترات من النشاط، وهو ما يتضح من ظهور آثار إطارات مركبات وعلامات اضطراب أرضي في أوقات مختلفة. ويُلاحظ أنه قبل عام 2015 كان النشاط في الموقع محدودًا للغاية. أما النشاط الأبرز فقد وقع بين يناير 2015 ويونيو 2017، متزامنًا مع ذروة الاشتباكات المسلحة في سيناء وتصاعد النزاع بشكل واسع.[60]

- تُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 14 يونيو 2015 آثار مسارات مركبات، ما يشير إلى فترة نشاط في الحفرة خلال المدة بين 25 يناير 2015 و14 يونيو 2015.
- تظهر في الجزء الشمالي من الحفرة أ في صورة الأقمار الصناعية المؤرخة في 15 يونيو 2016 آثار محتملة لتسوية أرضية، ما يدل على احتمال إنشاء مسار دخول جديد إلى الموقع في وقت ما بين 14 يونيو 2015 و15 يونيو 2016.
- بحلول 26 أغسطس 2016، ظهرت ثلاث حفر جديدة داخل الحفرة أ.

[57] مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، "القرار الجمهوري 442 لسنة 2021: تكريس حالة الطوارئ في شمال سيناء"، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2021، https://sinaifhr.org/show/103

[58] مدى مصر، "حظر تجول وحالة طوارئ في شمال سيناء عقب هجمات دامية"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2014، https://www.madamasr.com/en/2014/10/25/news/u/curfew-and-state-of-emergency-in-north-sinai-follows-deadly-attacks/

[59] فورينزك أركتيكتشر، "المقابر الجماعية في شمال سيناء"، 21 سبتمبر 2025، انظر القسم D1.1 و D1.2: https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/09/2025.09.16_FA_Mass-Graves-in-Sinai-Report.pdf

[60] فورينزك أركتيكتشر، "المقابر الجماعية في شمال سيناء"، 21 سبتمبر 2025، انظر القسم D2: https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/09/2025.09.16_FA_Mass-Graves-in-Sinai-Report.pdf

- بين 3 فبراير 2017 و2 يونيو 2017، ظهرت أعداد كبيرة من آثار جديدة لمسارات مركبات، مما يشير إلى فترة أخرى من النشاط المكثف في الموقع.

- بين 2 يونيو 2017 و4 ديسمبر 2017، بقيت هذه الآثار دون تغيير يُذكر، وهو ما يوحي بوجود نشاط محدود أو معدوم خلال فترة الأشهر الستة هذه.

- بين 4 ديسمبر 2017 و6 يونيو 2018، ظهر أثر مسار جديد بين الحفرتين A – B.

- بين 10 نوفمبر 2021 و18 يوليو 2023، ظهرت بعض آثار مسارات المركبات بالقرب من الحفرة A وكذلك داخل الحفرة B.

يشير تحليل أجرته فورنسيك آركتيتشر لآثار إطارات السيارات التي ظهرت في صور الأقمار الصناعية، إلى أن زيارات دورية قد جرت إلى الموقع وفي محيطه، يُحتمل أنها بواسطة مركبات عسكرية.[61]

من خلال إعادة البناء ثلاثي الأبعاد ورسم خرائط الرفات، لاحظ الباحثون ما يلي:[62]

- تم تحديد ما لا يقل عن 36 جمجمة في الحفرة (A)، مما يشير إلى دفن ما لا يقل عن 36 فردًا هناك. ومع ذلك، تشير تقارير فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى أن العدد الفعلي للجثث قد يكون أعلى بكثير، مع وجود العديد من الرفات لم تدخل في التقدير الحسابي في كلتا الحفرتين.

- يشير ظهور الرفات على سطح التربة إلى أن الجثث دُفنت بشكل سطحي.

- رغم إمكانية تحرك العظام مع مرور الوقت بسبب عوامل طبيعية أو بيئية، فإن التوزيع الواسع للرفات عبر الموقع يوحي بأن عمليات الدفن تمت على مراحل متعددة وليس في حدث واحد فقط.

الاستنتاجات الواردة في تقرير فورنسيك أركيتكتشر

وفقًا لباحثي فورينسك أركيتكتشر،[63] يشير الوجود الدوري لآثار الإطارات، بالإضافة إلى التصعيد العسكري الواضح في المنطقة المحيطة بمواقع المقابر الجماعية، إلى أن هناك زيارات متكررة للموقع بين عامي 2015

[61] فورينزك أركيتكتشر، "المقابر الجماعية في شمال سيناء"، 21 سبتمبر 2025، انظر القسم:E
https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/09/2025.09.16_FA_Mass-Graves-in-Sinai-Report.pdf
[62] فورينزك أركيتكتشر، "المقابر الجماعية في شمال سيناء"، 21 سبتمبر 2025، انظر القسم F:
https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/09/2025.09.16_FA_Mass-Graves-in-Sinai-Report.pdf

[63] فورينزك أركيتكتشر، "المقابر الجماعية في شمال سيناء"، 21 سبتمبر 2025، انظر القسم:H
https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/09/2025.09.16_FA_Mass-Graves-in-Sinai-Report.pdf

و2023، ولا سيما في ذروة النزاع بين عامي 2015 و2017، يُرجّح أنها تمت بواسطة مركبات عسكرية أو مركبات مرتبطة بالجيش.

كما قد يشير وجود الرفات البشرية المتناثرة عبر الموقع ودفنها السطحي إلى مستوى من الثقة والسيطرة على المنطقة من قبل المسؤولين عن عمليات الدفن.

وخلص التقرير إلى أن ظهور شبكة من الارتكازات العسكرية، إلى جانب إزالة البنية التحتية المدنية منذ عام 2013، يشير إلى إحكام السيطرة على المنطقة من قبل الجيش المصري. وهذه السيطرة، المقترنة بفرض حظر تجوال عسكري صارم منذ عام 2014، تجعل من غير المرجح أن يتمكّن أي طرف غير عسكري من الوصول إلى الموقع بشكل منتظم، فضلًا عن القيام بعمليات دفن، دون أن يتم رصده أو اعتراضه.

وخلص تقرير فورينسك أركيتكتشر، إلى أن مجمل هذا التوثيق يشير إلى أن الجيش المصري ليس على علم بوجود الرفات البشرية في الموقع فحسب، بل يُرجَّح أيضًا أنه الجهة المسؤولة عن وجود هذه الرفات.

لفهم أوضح لتحليل المقبرة الجماعية ونتائجه، يتعين الاطّلاع على تقرير فورنسيك أركيتكتشر الكامل، المتوفر في ملاحق هذا التقرير.[64]

[64] فورينزك أركتيكتشر، "المقابر الجماعية في شمال سيناء"، 21 سبتمبر 2025:
https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/09/2025.09.16_FA_Mass-Graves-in-Sinai-Report.pdf

سابعًا: تحليل قانوني مختصر

عمليات القتل خارج نطاق القانون والقضاء والإعدامات بدون محاكمة هي انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية إذا ارتُكبت بطريقة منهجية أو واسعة النطاق كسياسة للدولة، وإذا ارتكبت في سياق النزاع المسلح فإنها قد ترقى إلى جرائم حرب وفقا لاتفاقيات جينيف. وعندما تتفاقم عمليات القتل خارج إطار القانون بسبب الانتهاكات الجسيمة الأخرى مثل الاختفاء القسري والتعذيب. عدم تقديم معلومات عن مصير من تم إعدامهم يجعل عائلاتهم ضحايا لتلك الجرائم أيضا.

الحق في الحياة هو حق إنساني أصيل وأساسي وغير قابل للانتقاص، بغض النظر عن الظروف وحتى في أوقات النزاع المسلح أو حالات الطوارئ. هذه الحماية مستمدة من المعاهدات الإقليمية والدولية الأساسية التي تعتبر مصر دولة طرف فيها، بما في ذلك "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، و"الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، و"اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".

تؤكد "مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة" أنه لا يمكن تنفيذ "عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة... أيا كانت الظروف". ووفقا للمبادئ، "تحظر الحكومات على الرؤساء وعلى السلطات العامة إصدار أوامر ترخص لأشخاص آخرين بتنفيذ أي نوع من أنواع الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام دون محاكمة أو تحرضهم على ذلك. ولأي شخص كان حق وواجب الامتناع عن الامتثال لهذه الأوامر".

على الحكومات سن تشريعات وقائية فعالة لمنع الحرمان التعسفي من الحياة، بما في ذلك "إرساء المؤسسات والإجراءات الملائمة بموجب القانون لمنع الحرمان من الحياة، والتحقيق في الحالات المحتملة من الحرمان التعسفي من الحياة، وملاحقة المسؤولين عنها، ومعاقبتهم وتوفير كامل سبل جبر الضرر". العكس من ذلك تقدمه القوانين المصرية، وبخاصة قانون الإرهاب الصادر في ٢٠١٥ (قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥)، والذي يقوض الكثير من الحقوق الأساسية، ويمنح أفراد الأمن السلطة التقديرية الكاملة، دون إشراف قضائي، لاستخدام القوة، ويحصنهم من أي تحقيق جنائي في الحالات التي يستخدمون فيها القوة القاتلة. وفقا للمادة 8: "لا يُسأل جنائيا القائمون على تنفيذ أحكام هذا القانون إذا استعملوا القوة لأداء واجباتهم، أو لحماية أنفسهم من خطر محدق يوشك أن يقع على النفس أو الأموال أو الأصول الأخرى، وذلك كله متى كان استخدامهم لهذا الحق ضروريا وبالقدر الكافي لدفع الخطر."

تتناقض تلك القوانين القمعية مع الدستور المصري نفسه، يحظر الدستور المصري عمليات الإعدام خارج إطار القانون، بما في ذلك المادة 55 التي تنص على أن "كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيد حريته تجب معاملته

بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه...". كما تطالب المادتان 51 و59 الدولة بضمان وحماية كرامة الإنسان والسلامة الجسدية لجميع الأفراد.

بموجب القانون الدولي، تتحمل سلطات الدولة مسؤولية واضحة عن إجراء تحقيقات جنائية شفافة ومستقلة مع رجال إنفاذ القانون الذين يشتبه باستخدامهم غير القانوني للقوة القاتلة أو عمليات القتل خارج نطاق القضاء. من نافلة القول، كما يوضح هذا التقرير، إن أجهزة النيابة والقضاء لم تقم بالتحقيق في أي من وقائع القتل تلك، بل ولم يصدر عنها أي بيانات رسمية تحاول التعليق على بيانات أجهزة الجيش والأمن.

أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 2016 "نسخة محدثة لدليل منع ممارسات تنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، والتحقيق في تلك الممارسات"، والمعروف على نطاق واسع باسم "بروتوكول مينيسوتا"، والذي اعتُمِد لأول مرة في 1991. تنطبق المبادئ أيضا في "حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية". يقدم الدليل إرشادات ومبادئ عملية وقضائية مفصلة على الحكومات تطبيقها في التحقيق في أي من "حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة".

وفقا للمبادئ التوجيهية للبروتوكول، "يبدأ" واجب الدولة بالتحقيق ليس فقط في حالات الوفاة غير القانونية الواضحة، ولكن أيضا في حالة وجود "ادعاءات معقولة بحدوث وفاة يحتمل أن تكون غير مشروعة". واجب التحقيق ينطبق وإن لم تتلق السلطات شكوى رسمية.

من بين المبادئ الأساسية أنه ينبغي أن يكون لأفراد أسر الضحايا "الحق في التماس المعلومات عن أسباب القتل والحصول عليها، ومعرفة الحقيقة بشأن الملابسات والأحداث والأسباب التي أدت إليه". كما ينص البروتوكول على أن الحق في معرفة الحقيقة يمتد إلى المجتمع ككل.

من أجل تلبية المعايير الدولية، يجب أن تكون التحقيقات:

• فورية: وبدون تأخير غير مبرر أو غير معقول.

• فعالة: يجب أن تكون شاملة، وأن يتم جمع كل المعلومات الممكنة واستخدام طرق مختلفة لتأكيد صحة الأحداث.

• مستقلة وحيادية: يجب أن تكون التحقيقات خالية من تأثير التسلسل الهرمي المؤسسي وسلاسل القيادة، ويجب إجراء التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة مثل الإعدام خارج نطاق القضاء في إطار اختصاص محكمة مدنية.

• شفافة: يجب أن تتسم عمليات التحقيق والنتائج بالشفافية، بما في ذلك عرضها على الرأي العام لفحصها.

يقدم بروتوكول مينيسوتا نظرة مفصلة على عملية التحقيق، ويوفر إرشادات علمية وطبية وجنائية وقانونية حول تحليل ما قبل الوفاة، وتشريح الجثة، والحفاظ على مسرح الجريمة وتحليله، وكيفية الاحتفاظ بسجلات منظمة لجميع الأدلة. إن حياد الأطباء الشرعيين، والفحص الشامل لمسرح الجريمة لاسترداد جميع الأدلة، بما في ذلك الأدلة البيولوجية أو الكيميائية، وخبرة خبراء الأسلحة النارية المحايدين، كلها عناصر أساسية مطلوبة لإنشاء تسلسل زمني "حي" للأحداث التي أحاطت وسبقت القتل.

على الرغم من أن مصر لم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن جميع الحكومات مطالبة بدعم سيادة القانون عندما يتعلق الأمر باحتجاز الأشخاص، بما في ذلك عن طريق اتباع المعايير المنصوص عليها في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1992 بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

السلطات ملزمة في حالات الاختفاء القسري بتقديم المعلومات لأقارب الضحايا. يكفل القانون الدولي حق عائلات الضحايا في معرفة الحقيقة في حالات الاختفاء. تنص "المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا" على وجوب مثول أي شخص يُقبض عليه أو يُحتجز، أمام قاض وأن يُتهم بجريمة معينة، وأن يُحاكم في غضون فترة زمنية معقولة أو يُفرج عنه. يجب وضع أي شخص محروم من حريته في مكان احتجاز معترف به رسميا.

استنادًا إلى ما تقدم، تخلص مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى أن الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير تُشكّل جرائم حرب، نظرًا لوقوعها في سياق نزاع مسلح غير دولي واستهدافها أشخاصًا خارج القتال بطريقة غير مشروعة. وتشدد المؤسسة على الحاجة الملحّة إلى تحقيق دولي مستقل يجب أن يفحص أيضًا ما إذا كانت هذه الانتهاكات ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى أنها قد تشكّل جزءًا من نمط منهجي أو سياسة رسمية للدولة، في ضوء الأدلة المعروضة في هذا التقرير وفي تقارير سابقة، إلى جانب ما توصلت إليه منظمات دولية مثل العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش.

ثامنًا: التوصيات

أولاً: إلى السلطات المصرية

1- تشكيل لجنة قضائية مستقلة لمراجعة أوضاع كافة المحتجزين من شمال سيناء لدى الجيش والشرطة، والإفراج عن كل من تجاوزت مدد حبسه الاحتياطي الحدود القانونية، أو كل من لم تُقدَّم بحقه أدلة ملموسة على تورط جنائي. على أن يُحال من تبقى إلى محاكمات عادلة وشفافة أمام قضاء مدني مستقل.

2- ضمان إعادة محاكمة كل من أُدين أمام محاكم استثنائية أو غير عادلة، مثل المحاكم العسكرية للمدنيين، ومحاكم أمن الدولة، ومحاكم دوائر الإرهاب. ويجب أن تتم هذه الإعادة أمام محاكم مدنية مستقلة تراعي معايير المحاكمة العادلة، مع الإفراج الفوري عن كل من لم تتوافر بحقه أدلة إدانة جنائية واضحة.

3- إنشاء لجنة وطنية مستقلة لتقصّي الحقائق بشأن كافة حالات الاختفاء القسري في شمال سيناء منذ 2013. ويجب أن تضم اللجنة قضاة ومحامين وخبراء حقوقيين، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المحلي وأعيان القبائل، وأن تُمنح صلاحيات كاملة وموارد كافية، بما في ذلك حق زيارة السجون ومقار الاحتجاز والاطلاع على السجلات الرسمية.

4- فتح تحقيق جنائي شامل من خلال لجنة تحقيق مستقلة تتبع وزارة العدل في جميع الوقائع الموثقة التي يُرجَّح أنها تشكل عمليات قتل خارج إطار القانون، مع إحالة الضباط والجنود المتورطين من الجيش والشرطة إلى محاكمات مدنية مستقلة.

5- توفير تعويضات عادلة ومتناسبة للأسر المتضررة من جرائم الإخفاء القسري والقتل خارج نطاق القانون، بما في ذلك الدعم المادي والنفسي والاجتماعي ورد الاعتبار.

6- إغلاق كافة أماكن الاحتجاز غير الرسمية في شمال سيناء بشكل نهائي، والتوقف عن استخدامها، مع تكليف النيابة العامة والسلطة القضائية بإجراء زيارات دورية لأماكن الاحتجاز الرسمية لضمان خضوعها للقانون.

ثانيًا: إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها:

1. التوقف عن تزويد الجيش والشرطة المصريين بالأسلحة والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، إلى حين إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبالأخص جرائم الاختفاء القسري والتعذيب والإعدامات خارج القضاء في شبه جزيرة سيناء وبقية أنحاء البلاد.
2. وقف أو تعليق أي برامج تدريب أو تعاون أمني مع الأجهزة العسكرية والأمنية المصرية، إلى أن تثبت التزامها الجاد بالتحقيق في الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنه

3. تبني قرار داخل مجلس حقوق الإنسان بإنشاء لجنة أممية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان في شمال سيناء، والتي قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء. على أن يُنشأ إلى جانبها آلية دولية دائمة لرصد وتوثيق أوضاع حقوق الإنسان في مصر بشكل مستمر.

ثالثًا: إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

1. تبني قرار واضح بإدانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك الانتهاكات الواقعة في شمال سيناء، والدعوة لوقفها فورًا.

2. تنظيم بعثة ميدانية عاجلة إلى شمال سيناء لتقصي الحقائق حول أوضاع حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير، وضمان الاستماع المباشر إلى شهادات الأهالي.

3. تكليف الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين/المجتمعات والأقليات في أفريقيا بدراسة ما يتعرض له أهالي سيناء، في ضوء احتمالية ارتقاء هذه الانتهاكات إلى مستوى انتهاكات جسيمة ضد حقوق السكان الأصليين.

تاسعًا: الملحقات

• ملحق 1

خطاب موجه للسادة وزير الدفاع، وزير الداخلية، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ورئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

17 سبتمبر 2025

تحية طيبة وبعد،

في إطار عمل مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان في رصد وتوثيق الانتهاكات في شمال سيناء خلال الفترة من 2013 إلى 2025، والتزامها بالمعايير المهنية والموضوعية التي تقتضي تضمين وجهات النظر الرسمية في تقاريرها، نتوجه إلى سيادتكم بصفتكم الرسمية للاستفسار حول ما رصدناه من انتهاكات جسيمة ومتكررة تتعلق بالاختفاء القسري والقتل خارج إطار القانون. وقد وثّقت المؤسسة، استنادًا إلى أبحاثها وعشرات الشهادات المباشرة من ذوي الضحايا وشهود العيان، أنماطًا ممنهجة من هذه الانتهاكات، التي طالت في بعض الحالات أسرًا كاملة، بما يشكّل خروقات خطيرة قد ترقى إلى جرائم حرب.

وفي هذا السياق، نتقدم إليكم بالأسئلة التالية، راجين من سيادتكم التكرم بتقديم إجابة رسمية عنها، حتى يتسنى للمؤسسة إدراج وجهة النظر الحكومية في التقرير المزمع نشره قريبًا:

1- تشير بيانات المتحدث العسكري بين عامي 2013 و2022 إلى مقتل 5,053 شخصًا واعتقال 14,837 آخرين، لكن هذه الأرقام تتناقض مع تقديرات مراكز بحثية مرموقة لأعداد مقاتلي تنظيم ولاية سيناء التي تراوحت بين 1,000 و1,500 عنصر فقط حتى منتصف 2018، فضلًا عن مئات البيانات التى نشرتها وزارة الداخلية. فهل لدى جهاتكم المختصة إحصاء رسمي شامل بأعداد القتلى والمعتقلين ومعلوماتهم الأساسية، وكيف تفسرون هذا التباين الكبير في الأعداد مع تقديرات المراكز البحثية؟

2- أعلنت وزارتي الدفاع والداخلية عن قتل آلاف المشتبه بانتمائهم لتنظيم الدولة خلال الفترة بين 2013 و2022؛ فما هو مصير جثث هؤلاء القتلى؟ وهل أجرت السلطات تحاليل DNA لتحديد هوياتهم؟ وهل تم إبلاغ أسرهم وتسليم الجثث إليهم؟

3- كيف تفسرون التسريبات المصوّرة - مثل التسريب المنشور في 20 أبريل 2017 - التي تُظهر عناصر عسكرية أو موالية للجيش المصري وهي تنفذ إعدامات ميدانية لمعتقلين مدنيين؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضمان المساءلة في مثل هذه الحالات؟ وهل أجرت السلطات أي تحقيق داخلي بشأنها، وإذا كان قد أُجري، فما نتائجه ولماذا لم تُنشر للعلن؟

4- من خلال أبحاثنا الميدانية اطّلعنا على عشرات التلغرافات التي أرسلها ذوو المختفين إلى مؤسسات الدولة دون أن يتلقوا أي ردود أو معلومات عن مصيرهم. كيف تفسر الجهات المختصة هذا الغياب التام للردود الرسمية، رغم ما تفرضه القوانين المصرية من التزامات بالتحقيق في بلاغات الاختفاء القسري؟

نتطلع إلى ردكم الكريم في أقرب وقت ممكن، لإدراجه ضمن التقرير الجاري إعداده، وذلك تعزيزًا للشفافية والحق في معرفة الحقيقة.

مع خالص التقدير،

د. أحمد سالم

المدير التنفيذي - مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان

- **ملحق 2**

المقابر الجماعية في شمال سيناء

تقرير صادر عن فورنسيك أركيتكتشر، بالشراكة مع مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان

20 سبتمبر 2025

فورينسك أركيتكتشر

غولدسميثس، جامعة لندن

Lewisham Way 8

London SE14 6NW

United Kingdom

T+44 (0) 20 7078 5387

www.forensic-architecture.org

أولاً: الخلفية

منذ اندلاع الحملة العسكرية في شمال سيناء بمصر عام 2013، أشارت أدلة متزايدة إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبها الجيش المصري خلال حملته ضد مقاتلين تابعين لتنظيم داعش. وتشمل هذه الانتهاكات عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، والإخفاء القسري، والتعذيب، والاحتجاز غير القانوني.

في عام 2017، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرًا عن مقطع فيديو وثّق عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، قدّم لمحة نادرة عن الانتهاكات المخفية التي ارتُكبت في سياق هذا النزاع. وأكد بحث المنظمة أن عناصر من الجيش المصري كانوا مسؤولين عما لا يقل عن سبع عمليات قتل غير قانونية، بما في ذلك إعدام رجل أعزل وصبي يبلغ من العمر 17 عامًا من مسافة قريبة. وفي عام 2021، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا آخر قدّم أدلة إضافية على عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. كما وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش حالات مماثلة في عامي 2017 و2022.

حصلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان (SFHR) على شهادات من عضوين في ميليشيا محلية متحالفة مع الجيش المصري في حربه ضد داعش، تكشف عن وجود مقابر جماعية في موقعين منفصلين في شمال سيناء. ووفقًا لرواياتهما، استخدم الجيش المصري هذه المواقع لدفن جثث معتقلين كانوا محتجزين في مرافق احتجاز غير رسمية بين عامي 2016 و2019. وقد وصفا كيف كان يتم إخراج مجموعات من المحتجزين المعصوبي الأعين والمقيّدي الأيدي، ليُعدَموا ميدانيًا ويُدفنوا في هذه المواقع.

تمكّن فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان من تحديد موقع إحدى هذه المقابر الجماعية على بعد نحو 20 كيلومترًا من موقع عسكري يُعرف باسم الكتيبة 101. وكانت الكتيبة 101، في مدينة العريش، تعمل كمقر للقيادة المركزية للعمليات العسكرية المصرية ضد داعش في المنطقة، وكذلك استخدمها الجيش كموقع غير رسمي للاحتجاز. وقد جمعت المؤسسة عشرات الشهادات من معتقلين سابقين تعرّضوا لتعذيب شديد في الكتيبة 101. وأفاد كثير منهم أنه كان يتم إخراج معتقلين بزعم الإفراج عنهم، لكنهم لم يعودوا إلى منازلهم قط.

قام فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بزيارتين ميدانيتين إلى موقع المقبرة الجماعية الذي نوقش في هذا التقرير، وإلى المناطق المحيطة به. وخلال هاتين الزيارتين، وثّقوا وجود عدد كبير من الرفات البشرية وجمعوا أدلة لدعم المزيد من التحقيقات[7].

من أجل فهم كامل لنتائج هذا التقرير، ينبغي قراءته جنبًا إلى جنب مع التقرير الكامل لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان.

ثانيًا: النطاق

- أجرت مؤسسة فورنسيك أركيتكتشر (Forensic Architecture) بحثًا لاستجلاء المقبرة الجماعية المحددة بهدف وضع خط زمني لاستخدامها، والتحقق من الأنماط المحتملة لوجود القوات العسكرية.
- وقد قامت فورينسك أركيتكتشر بتحليل صور الأقمار الصناعية مفهرسة زمنياً لرصد التغيرات الزمنية، وتحديد مؤشرات النشاط العسكري، مثل ظهور نقاط تمركز للجيش، ووجود مركبات عسكرية، وآثار عجلات، واضطرابات أرضية داخل الموقع وفي محيطه.
- كما قامت بإعادة بناء موقع المقبرة الجماعية بتقنية ثلاثية الأبعاد، مع تحديد مواقع الجثث التي ظهرت في المواد المصورة التي التقطها الباحثون في مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان في موقع المقبرة.
- وبالإضافة إلى ذلك، أجرينا تحليلًا لآثار عجلات المركبات، وذلك لمقارنة أبعادها بتلك الخاصة بالمركبات العسكرية المعروفة.

ثالثًا: الموقع

يقع موقع المقبرة الجماعية الذي حددته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان عند الإحداثيات: 30°59'9.70" N, 33°55'21.90"E - على بُعد نحو 12 كيلومترًا جنوب مطار العريش، وأقل من كيلومتر واحد من طريق أبو عجيلة – العريش السريع.

الشكل 1: موقع المقبرة الجماعية – عند الإحداثيات 30°59'9.70"E 33°55'21.90"N, 33. يظهر طريق أبو عجيلة–العريش السريع باللون الأصفر.

يتكوّن موقع المقبرة الجماعية من حفرتين كبيرتين متصلتين: الحفرة A أبعادها (246م × 70م، مميزة باللون الأزرق)، والحفرة B أبعادها: (312م × 70م، مميزة باللون الأبيض). ووفقًا لباحثي مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، كان المزارعون يستخرجون التربة من هاتين الحفرتين لاستخدامها كسماد حتى نحو عام 2010.

ويبدو أن مدخل الموقع يقع عند الطرف الجنوبي الغربي للحفرة (B). ويمكن الوصول إلى كلتا الحفرتين عبر طريق ترابي متفرّع من الطريق السريع (أبو عجيلة–العريش). وأثناء الزيارات الميدانية في ديسمبر 2023 ويناير 2024، سجّل باحثو مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان مواد وأدلة مصورة تؤكد وجود بقايا بشرية في الحفرة (A)، ولاحظوا أيضًا وجود بقايا بشرية في الحفرة (B)

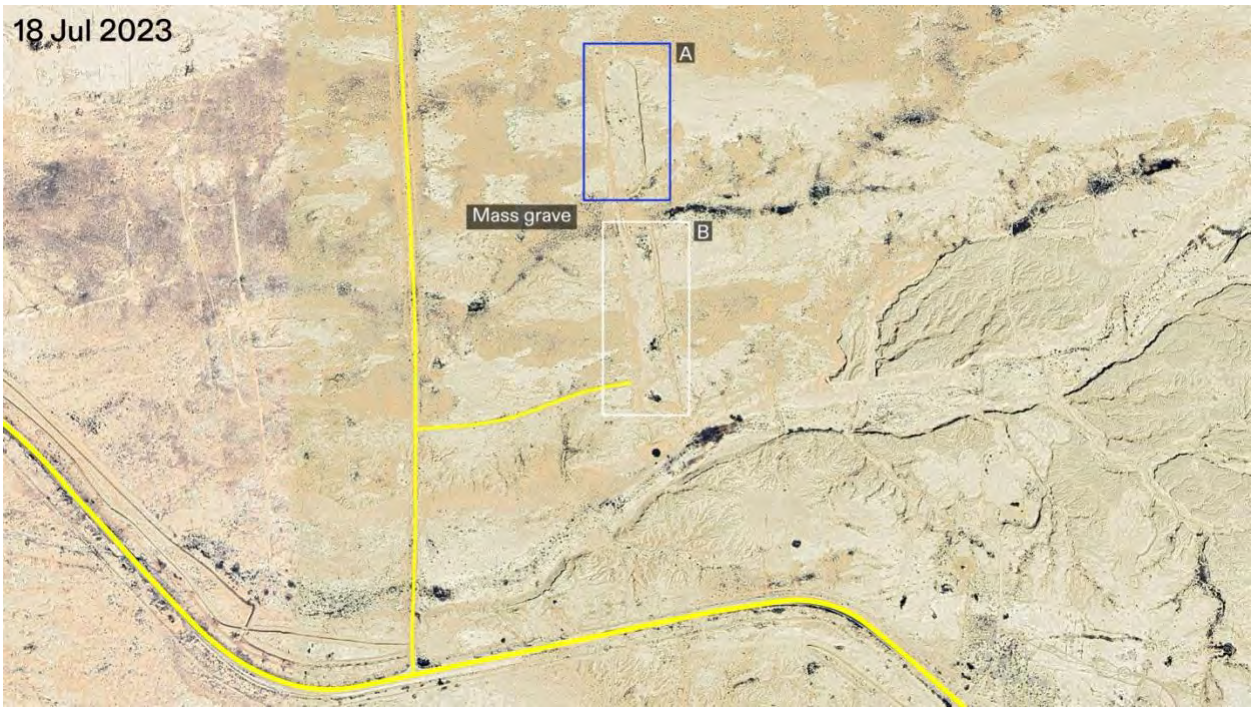

الشكل 2: موقع حفرتي المقبرة الجماعية (باللونين الأزرق والأبيض) ومسار الوصول إلى الموقع (باللون الأصفر).

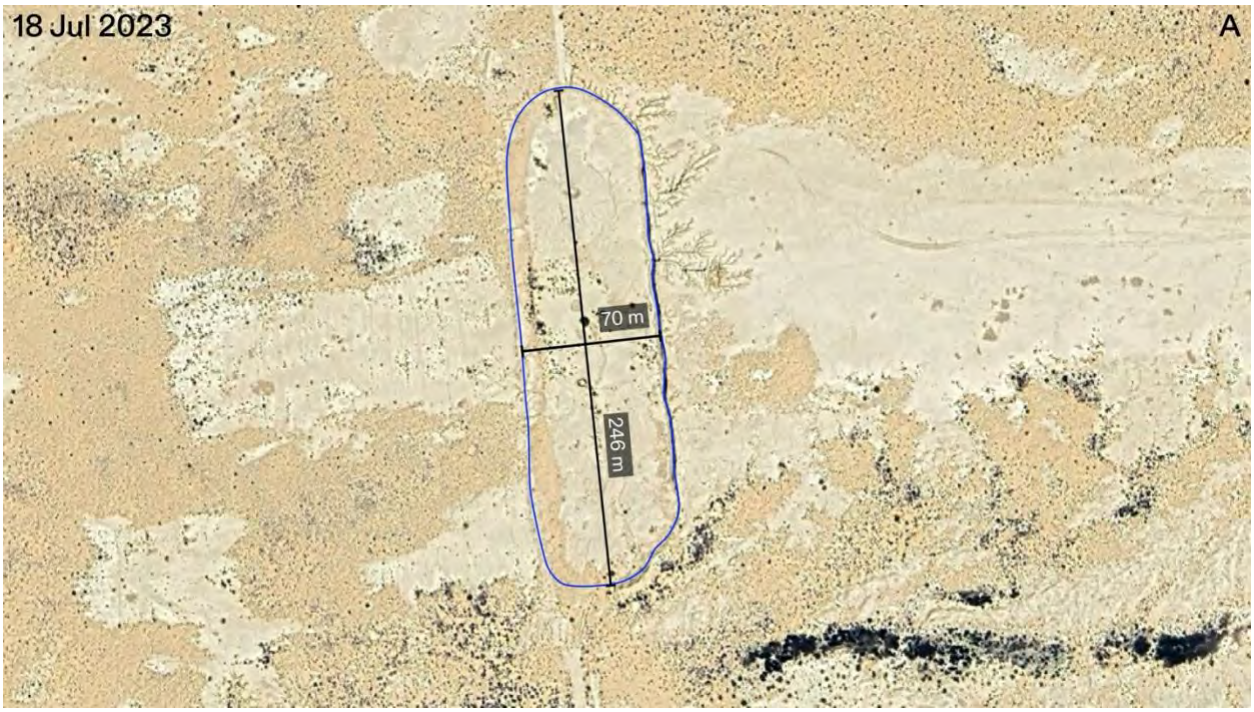

الشكل 3: أبعاد الحفرة (A) في المقبرة الجماعية.

الشكل 4: أبعاد الحفرة (B) في المقبرة الجماعية.

رابعًا: تحليل صـــور الأقمار الصـــناعية (SATELLITE IMAGE ANALYSIS)

قامت فورنسيك أركيتكتشر (FA) بتحليل صور أقمار صناعية عالية الدقة لموقع المقبرة الجماعية الذي حددته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المناطق المحيطة به. ومن خلال مقارنة الصور عبر الزمن، بحثنا عن مؤشرات على الوجود العسكري، مثل المركبات، وآثار الإطارات، والاضطرابات الأرضية، وأدلة أخرى مرئية. وقد التُقطت الصور المستخدمة في تحليلنا في التواريخ التالية، بين عامي 2005 و 2023:

السنة	التواريخ	السنة	التواريخ	السنة	التواريخ
2005	27 سبتمبر	2015	25 يناير، 14 يونيو	2019	7 أبريل، 20 يونيو
2010	20 فبراير	2016	6 مايو، 15 يونيو، 26 أغسطس، 28 نوفمبر	2020	30 يناير، 15 مارس، 3 أبريل، 5 يوليو
2011	10 أكتوبر	2017	3 فبراير، 2 يونيو، 12 يونيو، 13 يونيو، 29 يونيو، 4 ديسمبر	2021	10 نوفمبر
2013	29 أغسطس	2018	6 يونيو، 6 أغسطس، 12 ديسمبر	2023	18 يوليو، 4 أغسطس، 26 نوفمبر

1. تحويل المنطقة المحيطة بالمقبرة الجماعية إلى منطقة ذات طابع عسكري 2013 – 2016

يشير تحليل صور الأقمار الصناعية إلى عسكرة كبيرة في محيط المقبرة الجماعية خلال الفترة بين عامي 2013 و2016. وقد تم تحديد تسع نقاط تمركز عسكرية ضمن دائرة نصف قطرها 8 كيلومترات حول الموقع على طول الطريق السريع أبو عجيلة–العريش. ومن بين هذه النقاط، ظهر سبعة ارتكازات عسكرية بين 29 أغسطس 2013 وبداية إلى منتصف عام 2015، في حين أُنشئ الارتكازان المتبقيان في عام 2016.

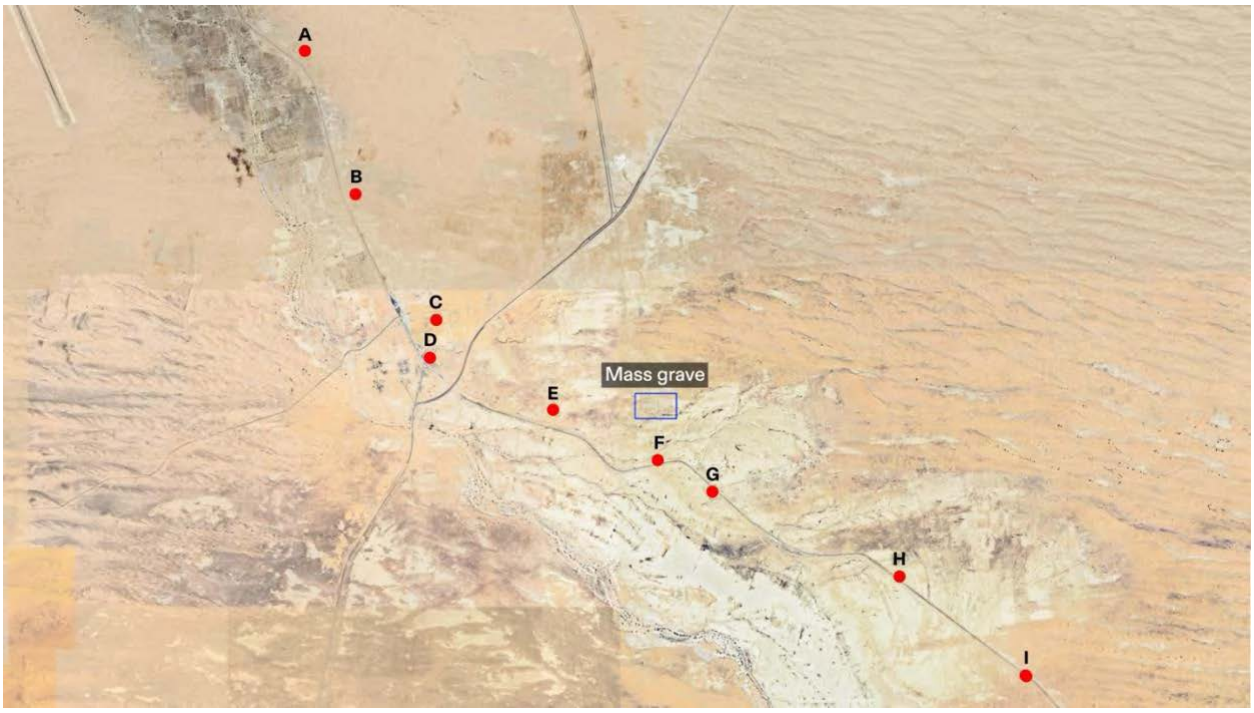

الشكل 5: صور أقمار صناعية تُظهر نقاط تمركز عسكرية على طول الطريق السريع أبو عجيلة–العريش قرب موقع المقبرة الجماعية.

تظهر الارتكازات العسكرية C وD وF وG وH لأول مرة في صورة أقمار صناعية بتاريخ 25 يناير 2015، في حين يظهر الارتكاز العسكري B في صورة 14 يونيو 2015، وأصبح الارتكاز العسكري A مرئيا في صورة بتاريخ 29 نوفمبر 2015، بينما ظهر الارتكازان E وI لأول مرة في صورة أقمار صناعية بتاريخ 15 يونيو 2016.

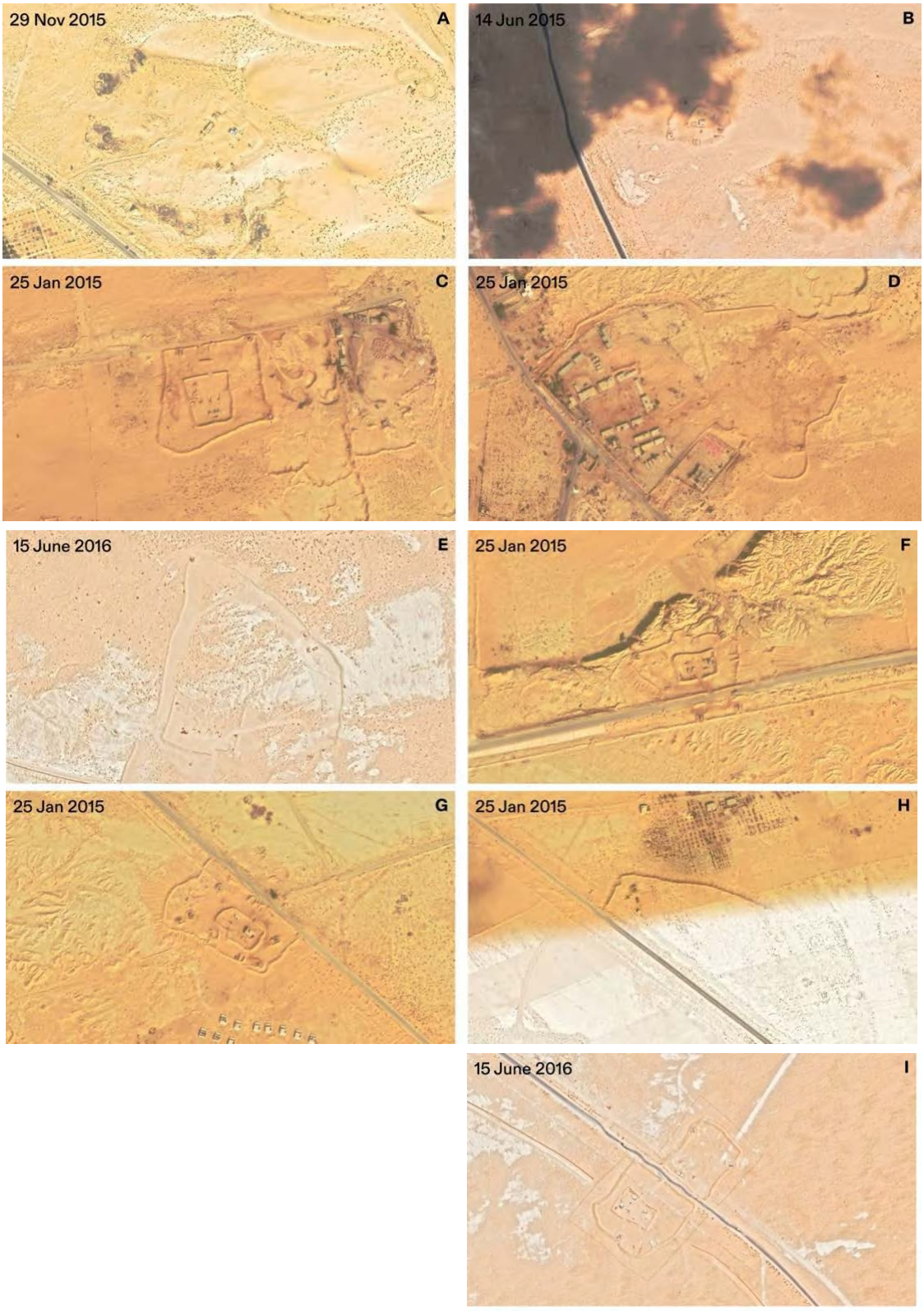

الشكل 6: صور الأقمار الصناعية التي تُظهر نقاط التمركز العسكرية الموضوعة على طول الطريق السريع أبوعجيلة – العريش بالقرب من موقع المقبرة الجماعية. تظهر النقاط A وB وC وD وF وG وH لأول مرة في صورة أقمار صناعية مؤرخة عام 2015، بينما تظهر النقاط E وI لأول مرة في عام 2016.

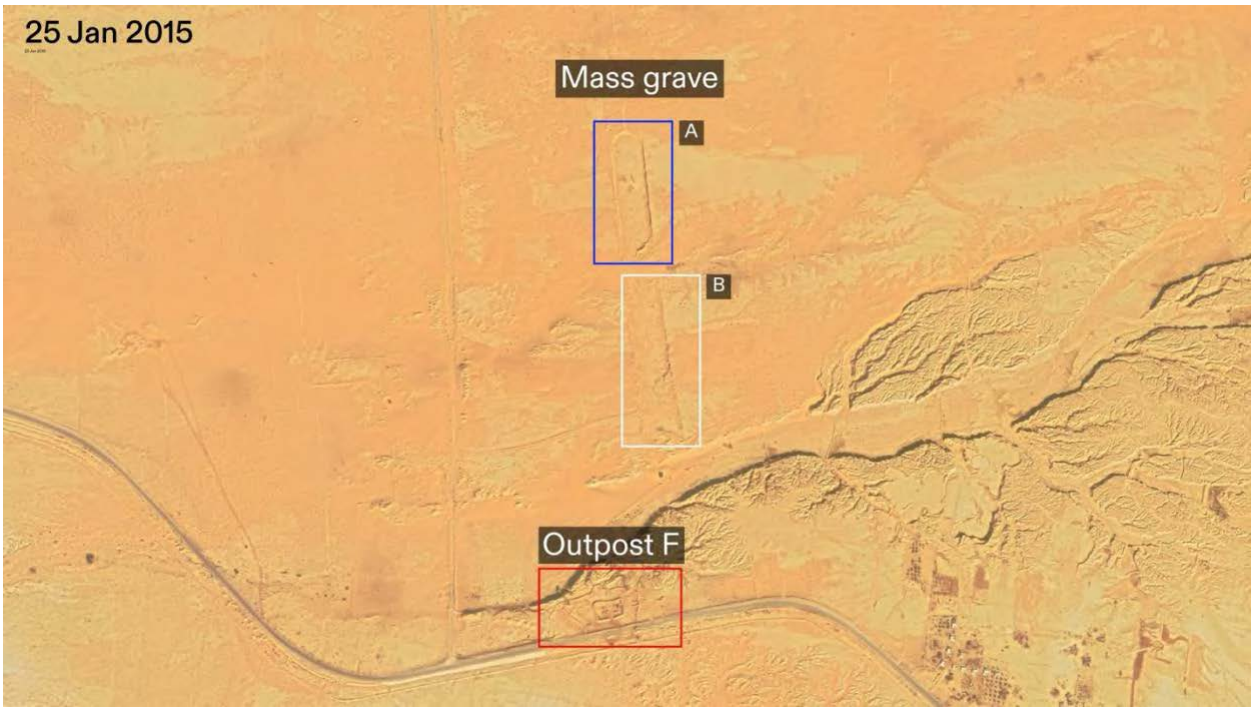

الشكل 7: صورة أقمار صناعية مؤرخة بتاريخ 25 يناير 2015، تُظهر نقطة التمركز العسكرية F، على بُعد نحو 750 مترًا من مدخل الحفرة A، و400 متر فقط من مدخل الحفرة B.

أقرب نقطة تمركز عسكرية إلى موقع المقبرة الجماعية هي النقطة F، وتقع على بُعد أقل من كيلومتر واحد (الشكل 7). بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ في صور الأقمار الصناعية المؤرخة بتاريخ 15 يونيو 2016 (الشكل 8) أن النقاط C وD وE وF متصلة بخنادق رملية (مميزة باللون الأسود) على الجانب الشمالي من الطريق السريع. وبالمثل، ترتبط النقاط F وG وH وI بخنادق رملية على الجانب الجنوبي من الطريق السريع. ويبدو أن هذه الحواجز الرملية صُممت لإخفاء الأنشطة وتسهيل التحركات العسكرية.

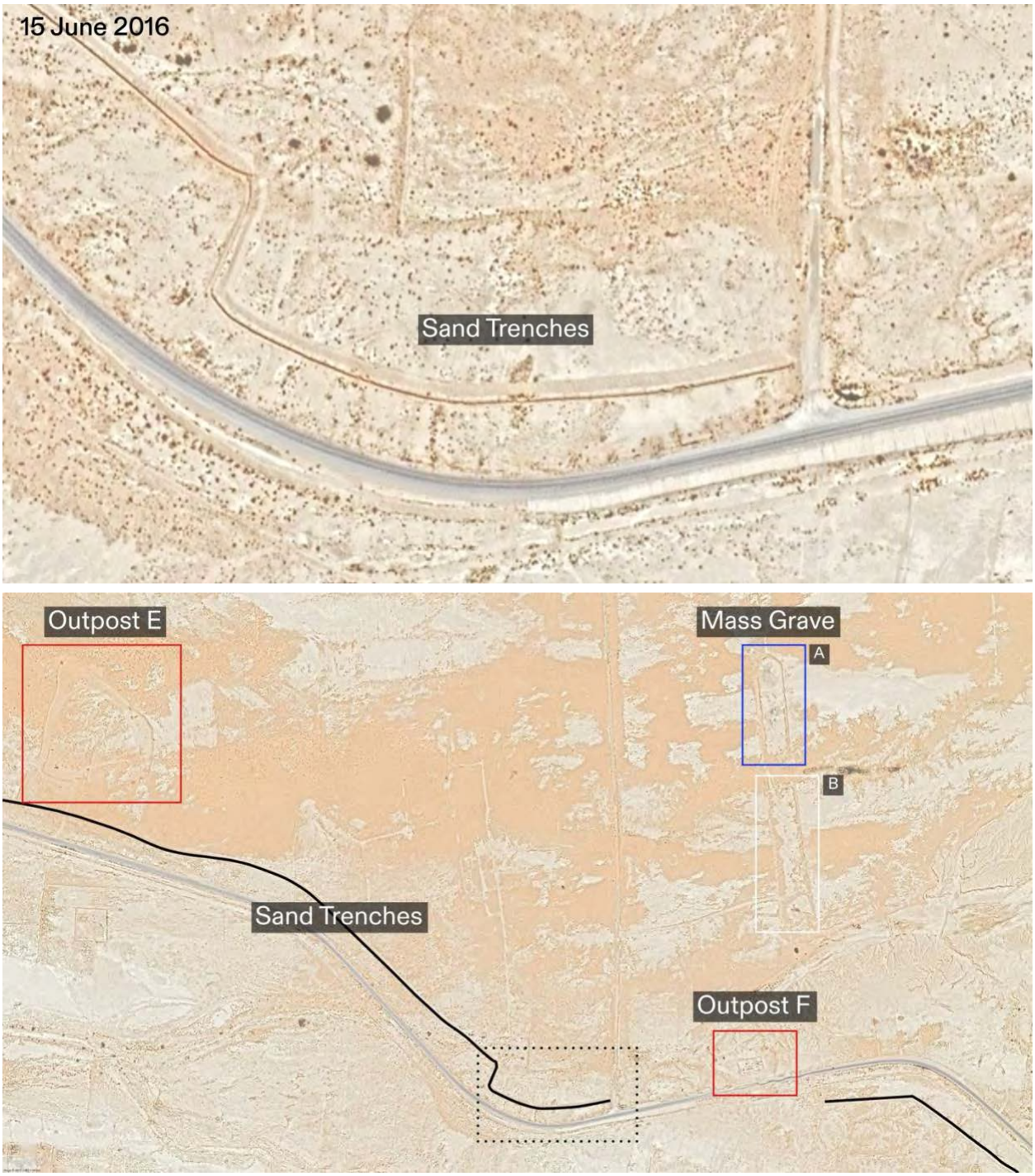

الشكل 8: صورة أقمار صناعية مؤرخة بتاريخ 15 يونيو 2016، تُظهر الخنادق الرملية التي تربط بين اثنتين من نقاط التمركز الأقرب إلى موقع المقبرة الجماعية.

كما تُظهر صورة أقمار صناعية بتاريخ 25 يناير 2015 (الشكل 9) وجود حواجز رملية على طول الطريق شرق موقع المقبرة الجماعية. وتُستخدم هذه الحواجز عادةً للتحكم في الحركة عبر تقليل سرعة المركبات أو إغلاق الطرق، وهي ممارسة شائعة الملاحظة بالقرب من الارتكازات العسكرية في سيناء.

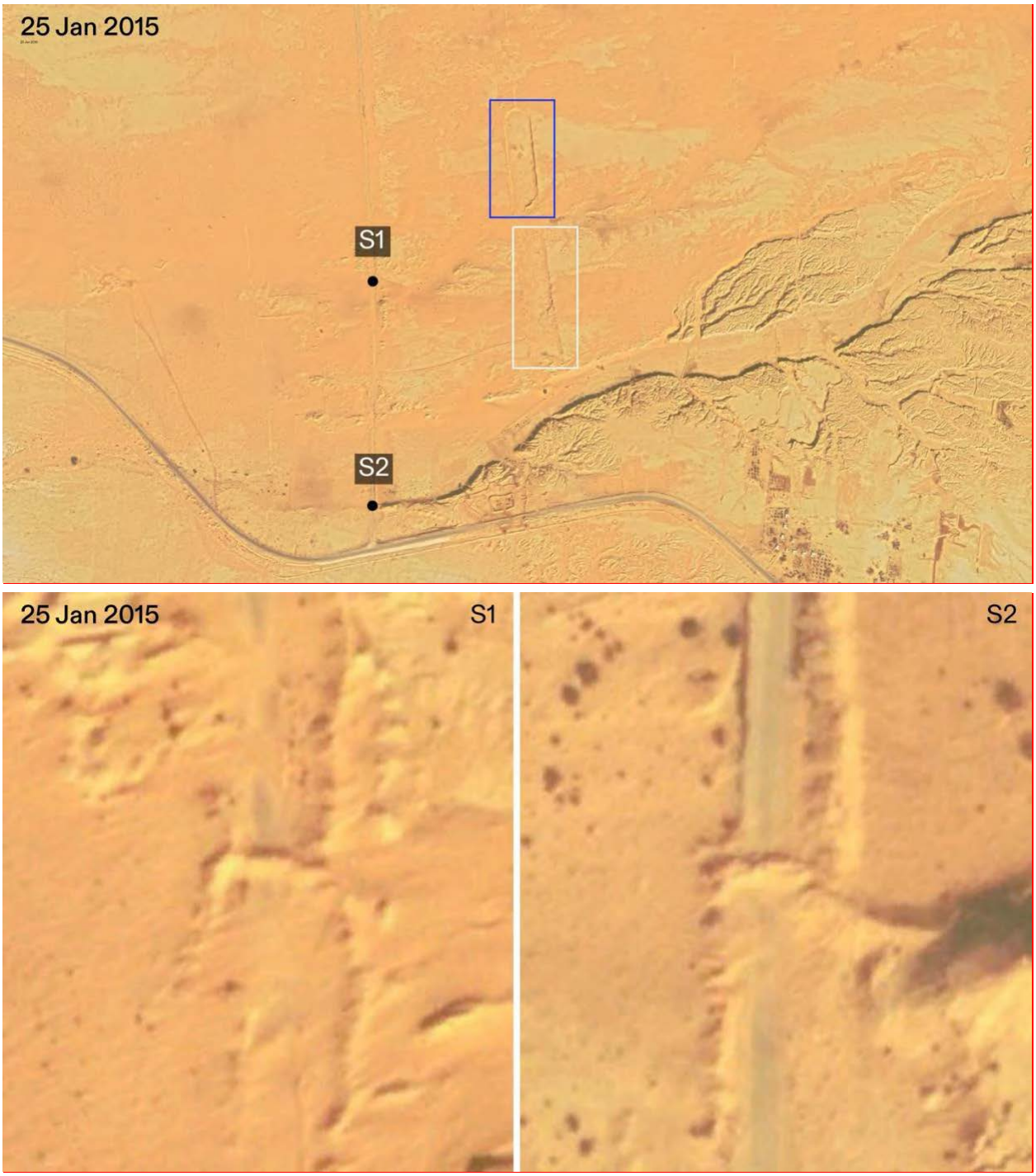

الشكل 9: صورة أقمار صناعية مؤرخة بتاريخ 25 يناير 2015، تُظهر موقع الحواجز الرملية.

عند أخذ كل تلك المعطيات في الاعتبار، فإن هذه الخطوات لا توضح فقط التدابير الأمنية المشددة وتزايد العسكرة في محيط المقبرة الجماعية، بل تشير أيضًا إلى أن الوصول إلى الموقع كان مقيداً بشكل كبير أمام المركبات غير العسكرية.

يتوافق هذا الاستنتاج مع الملاحظات الميدانية لفريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان خلال زياراته للموقع. وبحسب باحثي المؤسسة، فإن الوصول إلى الموقع صعب للغاية بالنسبة للسكان المحليين، وينطوي على مخاطر أمنية كبيرة.

2. تدمير البنية التحتية 2013 - 2020

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر تحليل صور الأقمار الصناعية أنه ضمن دائرة نصف قطرها 8 كيلومترات من الموقع، وُجدت أدلة على تدمير مبانٍ، بما في ذلك البنية التحتية المدنية، وذلك خلال الفترة بين عامي 2013 و 2018.

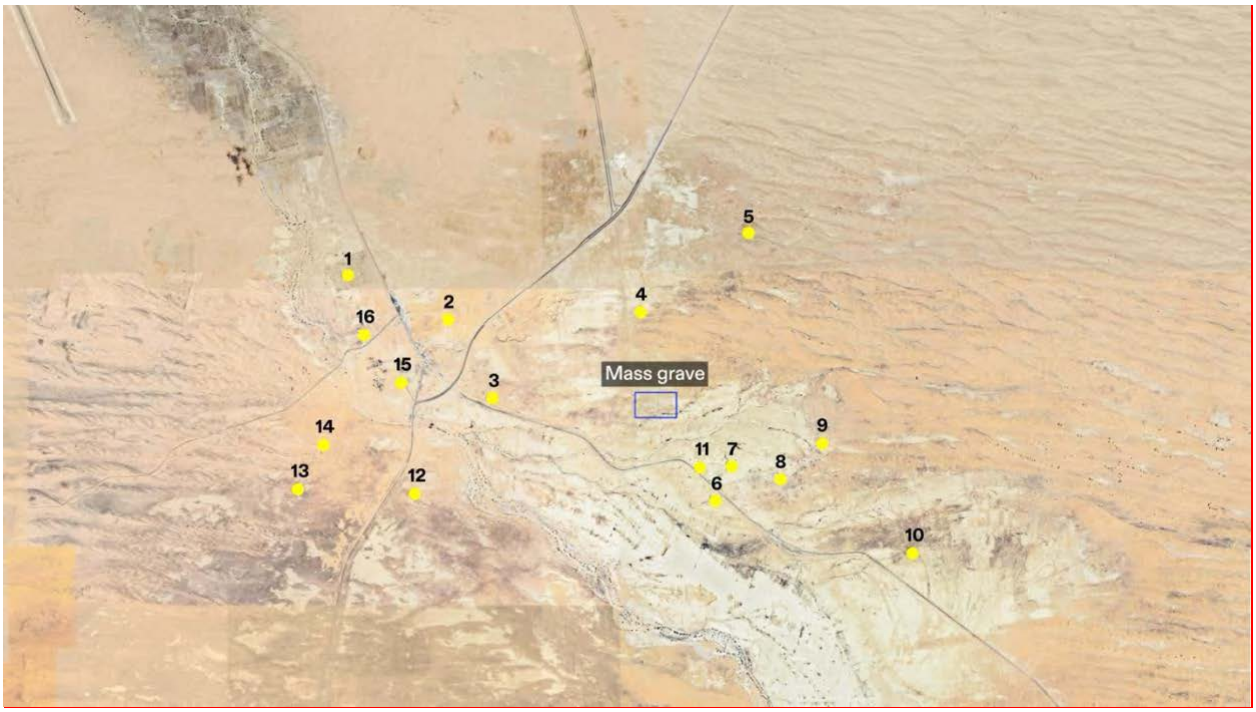

الشكل 10: صورة أقمار صناعية تُظهر مواقع تدمير البنية التحتية في محيط المقبرة الجماعية بين عامي 2013 و2020.

على وجه التحديد، تم تدمير الموقع 1 بين 13 أكتوبر 2013 و14 يونيو 2015. وتم تدمير المواقع 3 و6 و7 و8 و9 و10 في وقت ما بين 25 يناير 2015 و15 يونيو 2016. أما الموقع 2 فقد سُوِّي بالأرض بين 25 يناير 2015 و26 أغسطس 2016. وتم تدمير المواقع 11 إلى 14 بين 14 يونيو 2015 و15 يونيو 2016. بينما دُمّر الموقع 15 بين 19 يونيو 2016 و26 أغسطس 2016. وأخيرًا، حدث التدمير في الموقعين 4 و5 في وقت ما بين 4 ديسمبر 2017 و6 يونيو 2018. أما الموقع 16 فقد تم تدميره بين 20 يونيو 2019 و15 مارس 2020.

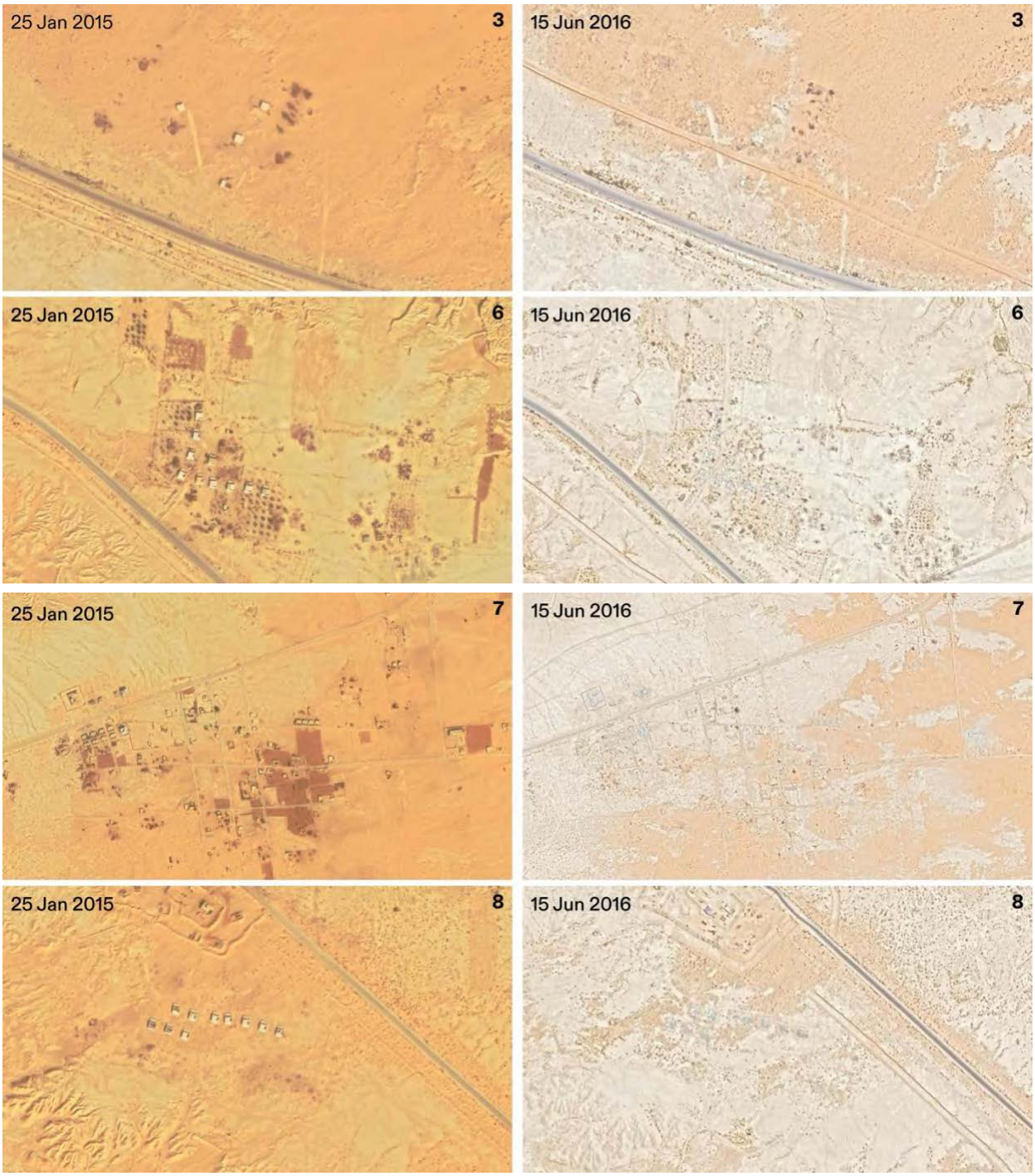

الشكل 11: مقارنة جنبًا إلى جنب لصور الأقمار الصناعية المؤرخة بتاريخ 25 يناير 2015 و15 يونيو 2016، تُظهر تدمير البنية التحتية في المواقع 3 و6 و7 و8.

الشكل 12: مقارنة جنبًا إلى جنب لصور الأقمار الصناعية المؤرخة بتاريخ 4 ديسمبر 2017 و6 يونيو 2018، تُظهر تدمير البنية التحتية في الموقعين 4 و5.

3. خط زمني لاستخدام موقع المقبرة الجماعية 2005 - 2023

تُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 27 سبتمبر 2005 (الشكل 13) عدم وجود أي مؤشرات مرئية على موقع المقبرة الجماعية. وبحلول 22 نوفمبر 2005، بدأت تظهر أولى علامات الاضطراب مع ظهور منطقتين محفورتين في الحفرة (B) (موضحة باللون الأبيض أدناه).

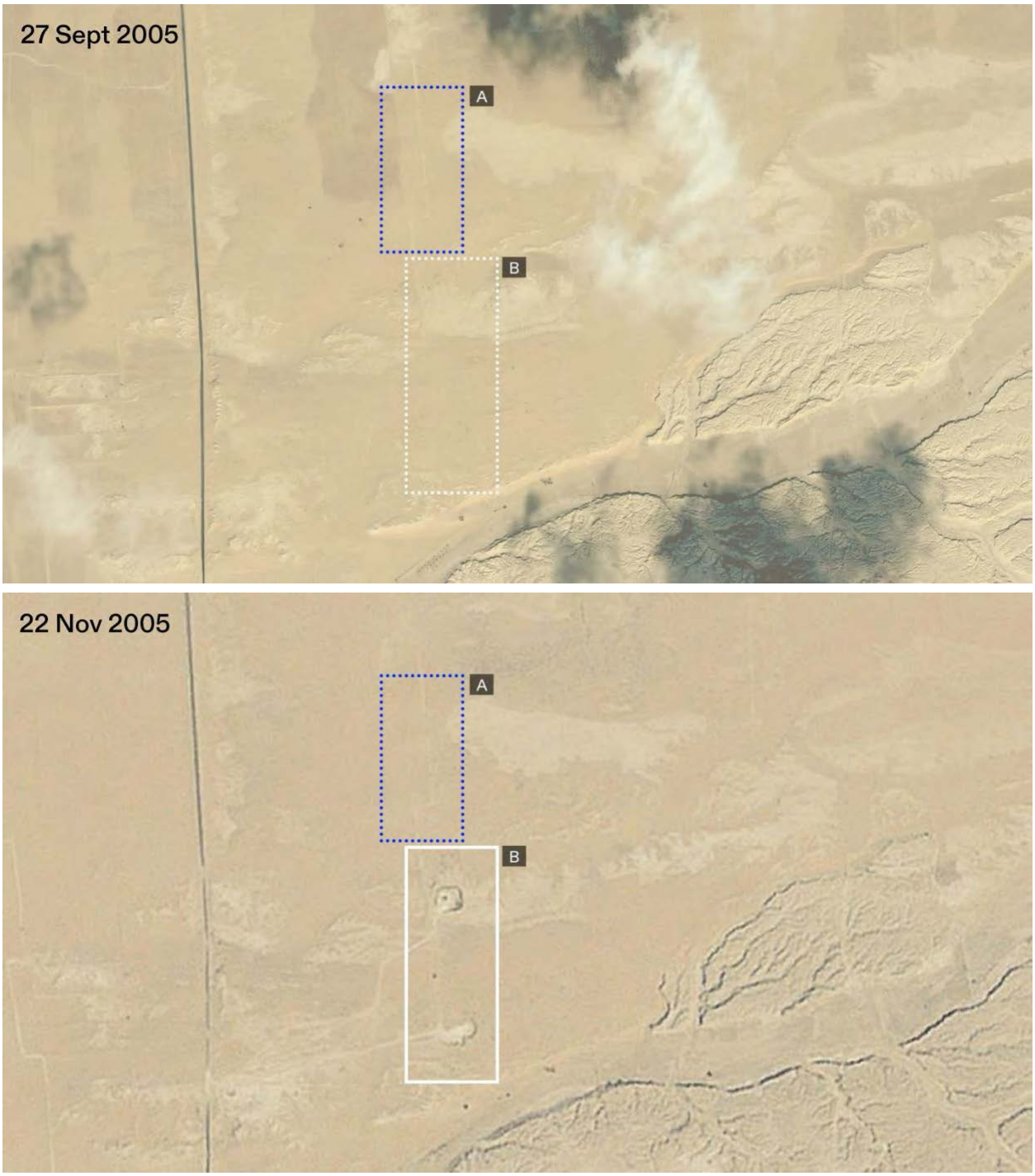

الشكل 13: أولى علامات الحفر في الحفرة B (مميزة باللون الأبيض) ظهرت خلال الفترة ما بين 27 سبتمبر و22 نوفمبر 2005.

تُظهر صورة الأقمار الصناعية اللاحقة بتاريخ 20 فبراير 2010 (الشكل 15) موقع المقبرة الجماعية في شكل يتوافق إلى حد كبير مع مظهره الحالي. وتظهر بعض آثار محدودة لإطارات سيارات، خاصةً بالقرب من مدخل الحفرة A وفي الجزء الشمالي من الحفرة B. كما تبدو علامات حفر التربة واضحة أيضًا في الحفرة B.

وبحسب باحثي مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، فقد استخدم السكان المحليون الموقع حتى عام 2010 لاستخراج الطمي/ الطين ونقله الى المناطق المحيطة لزيادة خصوبة التربة لأغراض الزراعة، وهي ممارسة أدّت إلى تكوّن هذه الحفر.

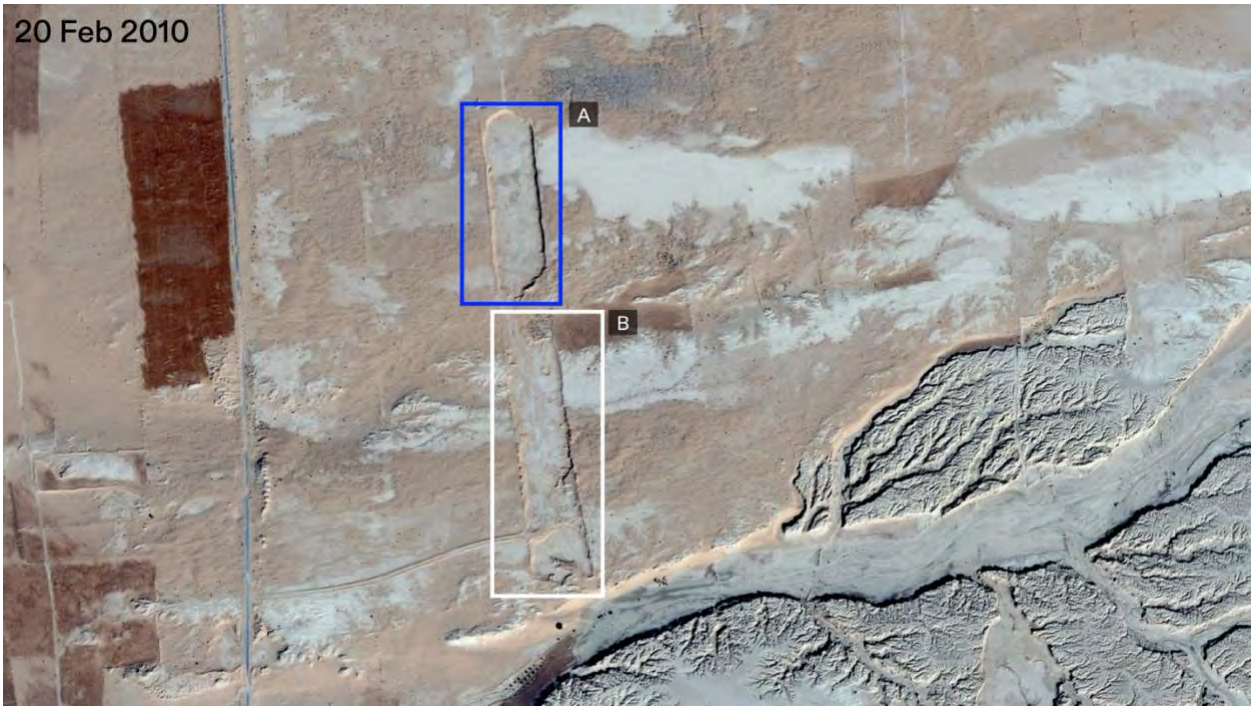

الشكل 14: الحفرة A والحفرة B في 20 فبراير 2010.

الشكل 15: آثار إطارات مرئية عند مدخل الحفرة الحفرة A في 20 فبراير 2010.

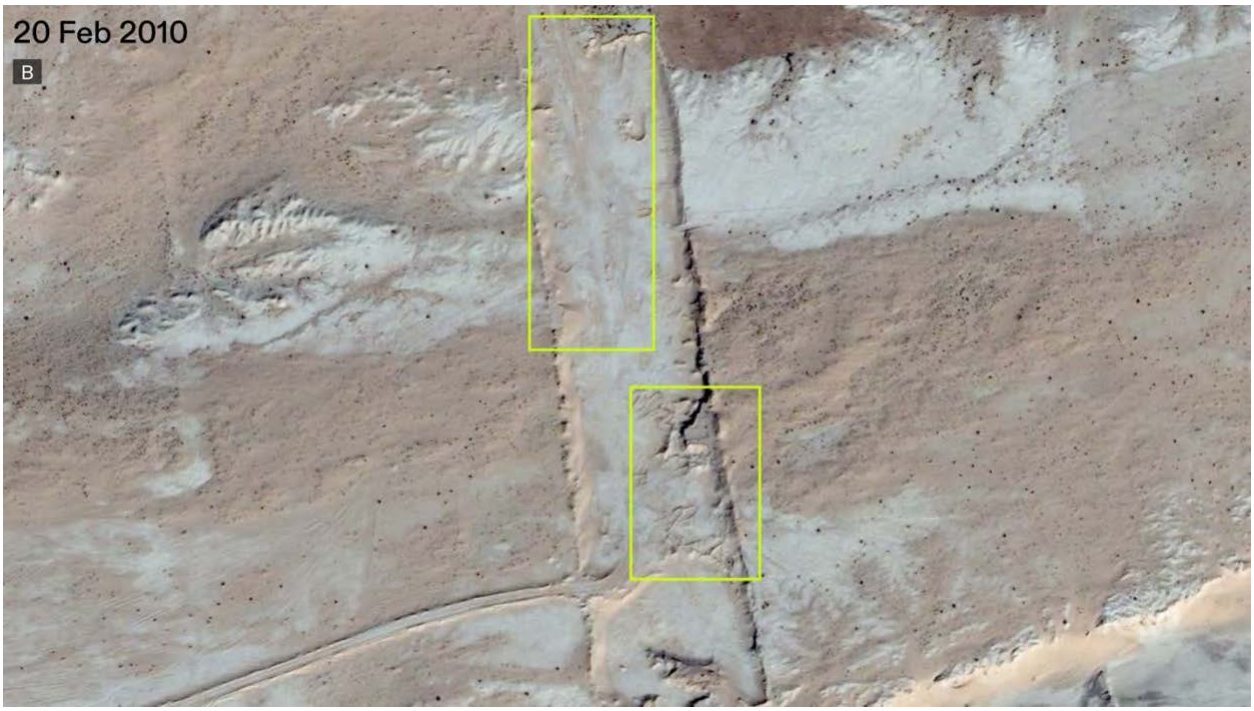

الشكل 16: آثار إطارات واضطرابات الأرض مرئية في الحفرة B في 20 فبراير 2010.

تُظهر صور الأقمار الصناعية بتاريخ 10 أكتوبر 2011، و29 أغسطس 2013، و25 يناير 2015 (الشكل 17) عدم حدوث تغييرات جوهرية في شكل الحفرتين. ولا تزال آثار العجلات مرئية.

الشكل 17: مقارنة بين شكل الحفرة A في 10 أكتوبر 2011، 29 أغسطس 2013، 25 يناير 2015.

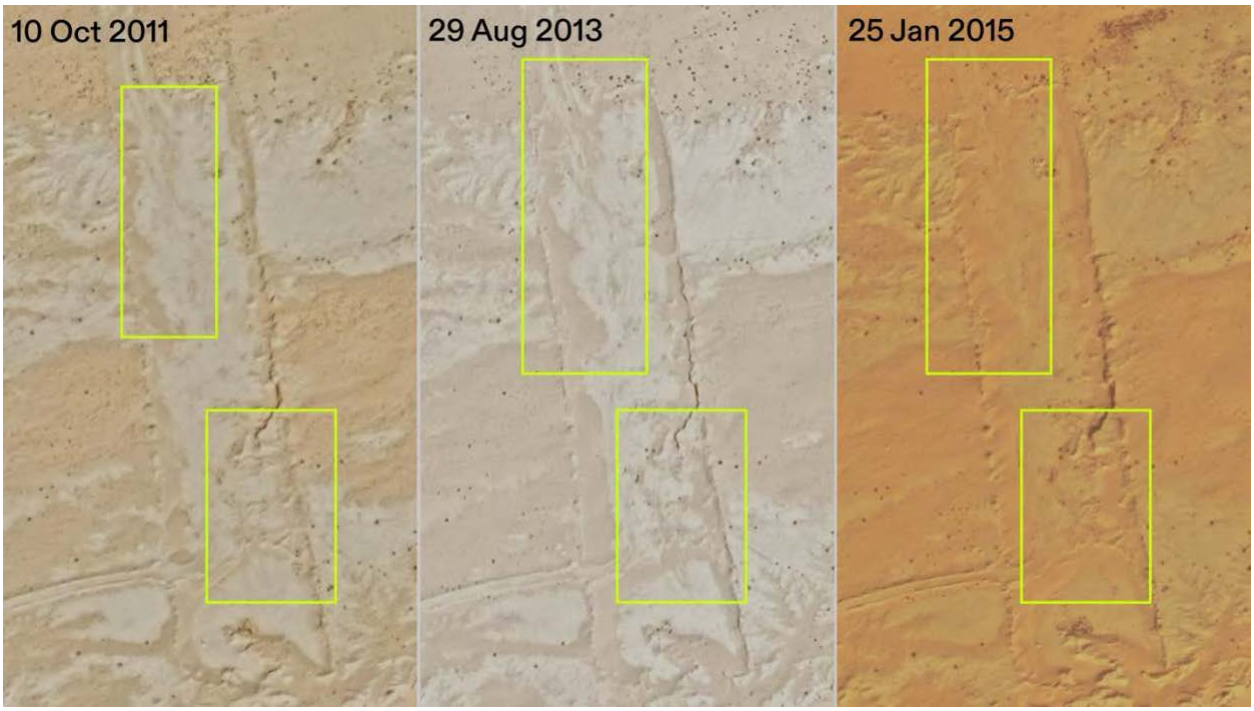

الشكل 18: مقارنة بين شكل الحفرة B في 10 أكتوبر 2011، 29 أغسطس 2013، 25 يناير 2015.

تُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 14 يونيو 2015 (الشكل 19) عددًا كبيرًا من آثار العجلات داخل الحفرة A، يبلغ عرض كل منها نحو 2 متر (من المركز إلى المركز)، وتبدو متجانسة نسبيًا في الشكل. وتتقاطع عدة مسارات عند مدخل الحفرة (أ)، مما يشير إلى الاستخدام المتكرر لنفس طريق الوصول. كما أن آثار عجلات مماثلة مرئية أيضًا في الحفرة B (الشكل 20) حيث تمتد وتتصل بطريق الوصول الواقع غرب الحفرة.

ويشير ذلك إلى أن نشاطًا ما قد جرى في الموقع في وقت ما بين 25 يناير 2015 و14 يونيو 2015.

الشكل ١٩: الحفرة A في 14 يونيو 2015.

الشكل 20: الحفرة B في 14 يونيو 2015.

تُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 15 يونيو 2016 (**الشكل 21**) علامات تسوية الأرض في الجزء الشمالي من الحفرة A، مما يشير إلى احتمال إنشاء مسار وصول جديد إلى الموقع. وقد اختفت آثار الإطارات االتي كانت مرئية في صورة 14 يونيو 2015، ولم تُرصد أي آثار إطارات جديدة في صورة عام 2016. كما تكشف الصورة نفسها أيضا عن وجود آثار محتملة لثلاثة فوهات (موضحة باللون الأخضر أدناه) تقع في الأجزاء الشمالية والوسطى من الحفرة A. وتُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 26 أغسطس 2016 بوضوح آثار الفوهات الثلاث. ولم تُلاحظ تغييرات جوهرية أخرى.

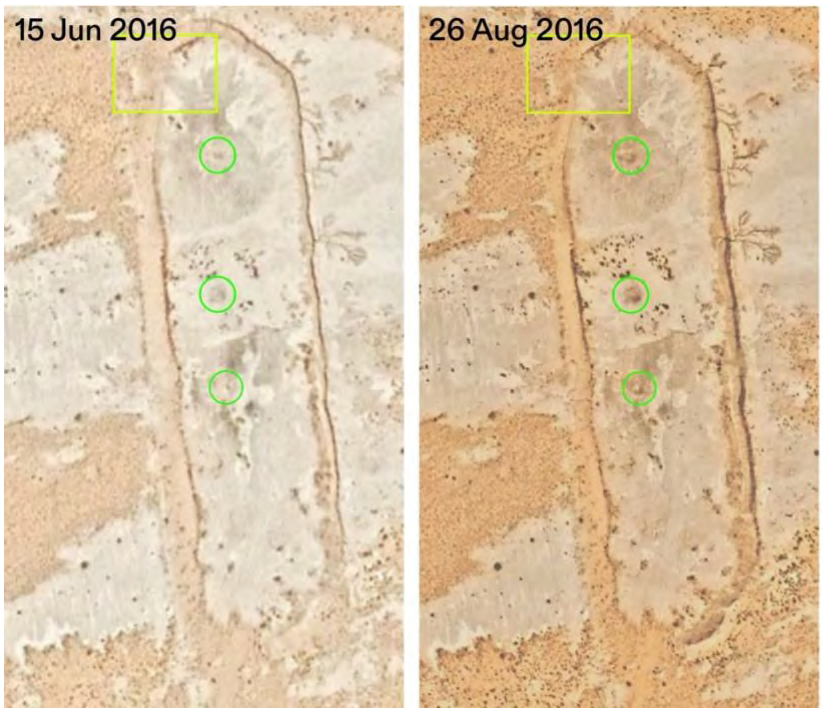

الشكل ٢١: الحفرة A في 15 و26 يونيو 2016.

تُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 28 نوفمبر 2016 (الشكل 22) أثر إطارات في الجانب الجنوبي الغربي، خارج الحفرة A.

الشكل ٢٢: الحفرة A في 28 نوفمبر 2016

تُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 3 فبراير 2017 (الشكل 23) آثار إطارات متعددة في الجانب الشرقي خارج الحفرة A.

الشكل ٢٣: الحفرة A في 3 فبراير 2017

تُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 2 يونيو 2017 (الشكل 24) آثار إطارات جديدة في الحفرة A، متجهة نحو الفوهة في أقصى الجهة الشمالية، وكذلك حول الفوهتين الأخريين. كما تبدو آثار إطارات إضافية خارج الحفرتين A وB، في الجانبين الغربي والجنوبي. وجميع هذه المسارات يبلغ عرضها نحو مترين، وتبدو جميعها متجانسة المظهر نسبيًا.

الشكل ٢٤: الحفرة A في 2 يونيو 2017.

الشكل ٢٥: الحفرة B في 2 يونيو 2017.

لا تُظهر صور الأقمار الصناعية بتاريخ 12 يونيو، و13 يونيو، و29 يونيو، و4 ديسمبر 2017 (الأشكال 26، 27) أي تغييرات إضافية. وظلت آثار الإطارات مرئية طوال هذه الفترة، مما يشير على الأرجح إلى أن النشاط في الموقع كان محدودًا جدًا أو معدومًا بين 2 يونيو و4 ديسمبر 2017 (الشكل 27).

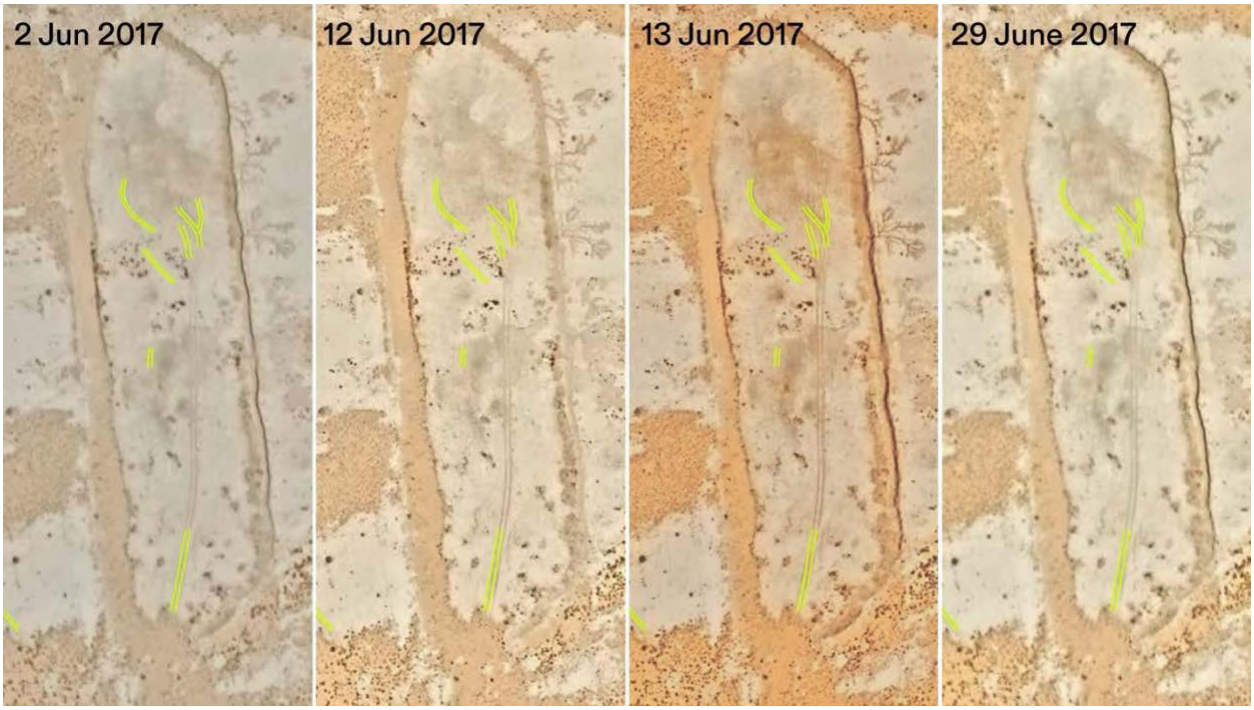

الشكل 26: الحفرة A: في 2 يونيو، 12 يونيو، 13 يونيو و 29 يونيو 2017.

الشكل 27: مقارنة مقربة جنبًا إلى جنب للحفرة A: في 2 يونيو 2017 و4 ديسمبر 2017.

في صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 6 يونيو 2018 (الشكل 28) اختفت آثار الإطارات السابقة. ومع ذلك، يظهر أثر إطارات جديدة بين الحفرتين A وB.

الشكل 28: الحفرة B: في 6 يونيو 2018.

لا تُقدّم صور الأقمار الصناعية في الفترة من 12 ديسمبر 2018 إلى 10 نوفمبر 2021 (الشكل 29) أي معلومات إضافية للخط الزمني للنشاط في موقع المقبرة الجماعية؛ إذ لم تُرصد أي اضطرابات أرضية.

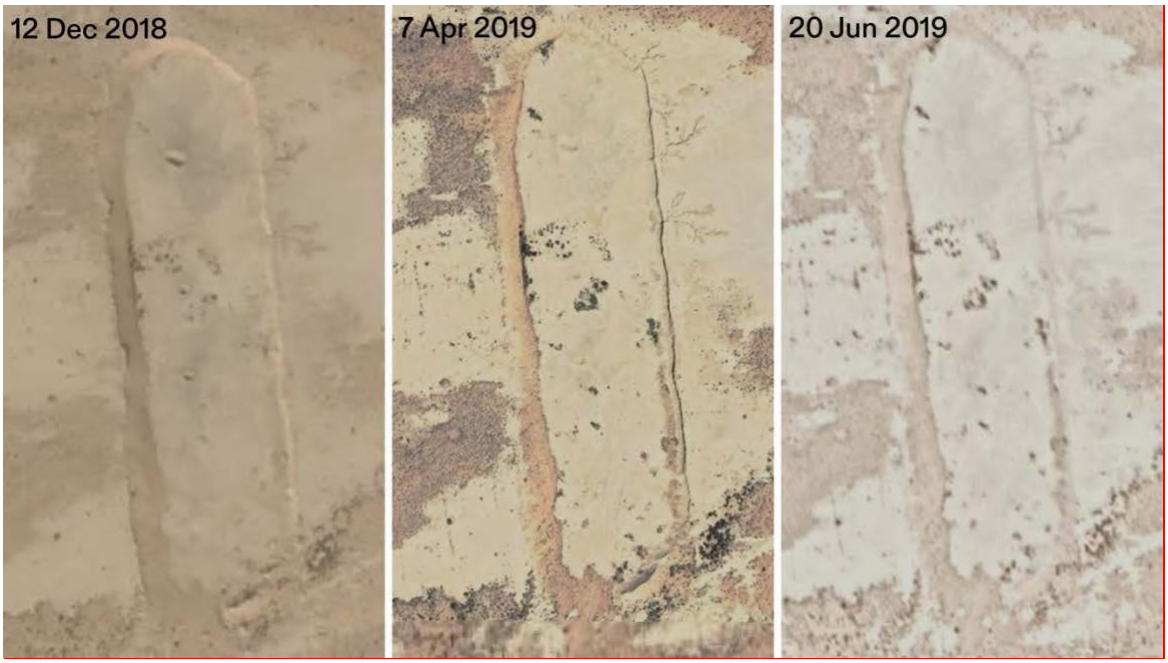

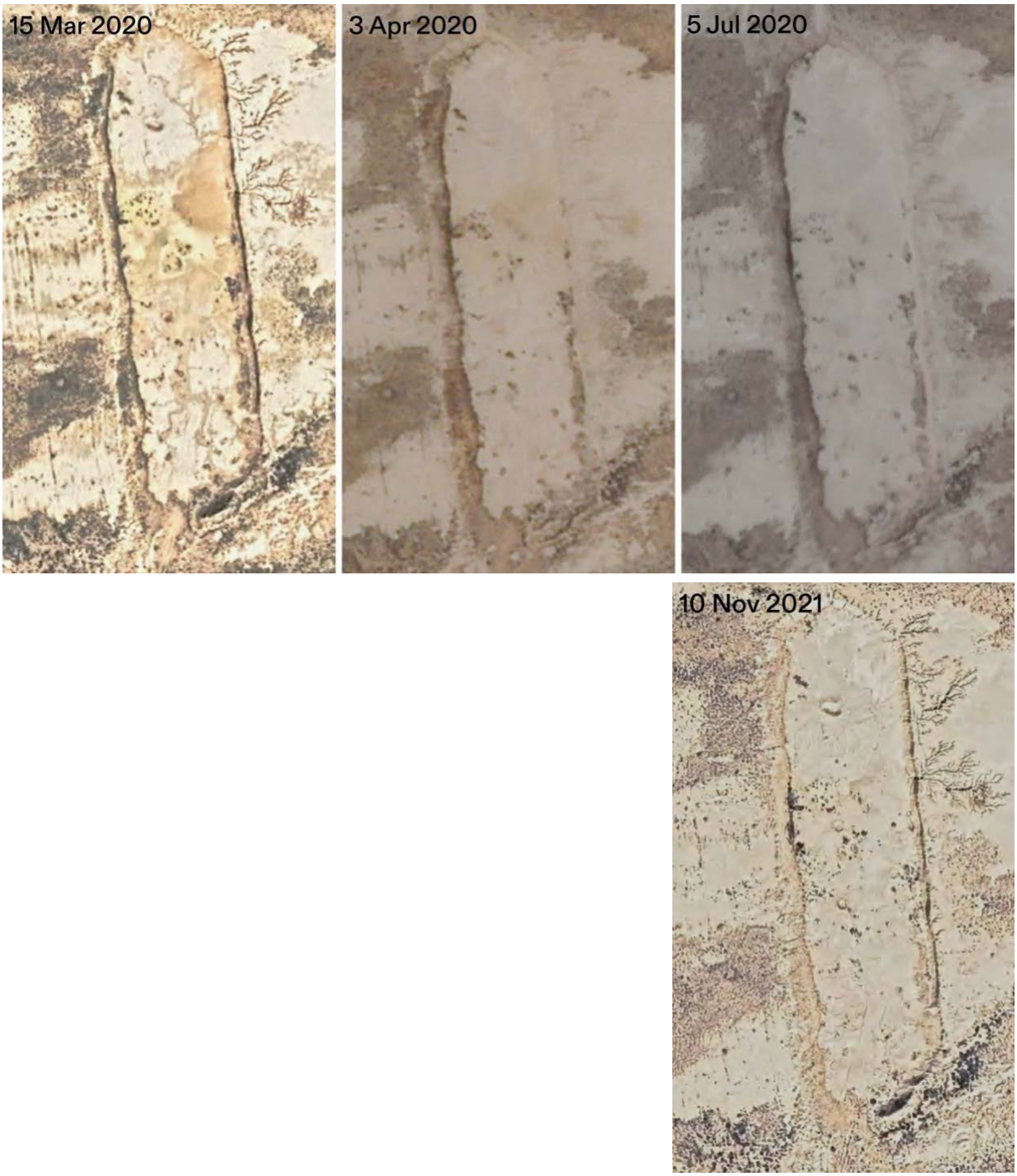

الشكل ٢٩: التغيرات في الحفرة A: بين 12 ديسمبر 2018 إلى 10 نوفمبر 2021

في صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 18 يوليو 2023 (**الشكل 30**) يمكن رؤية آثار إطارات جديدة في الجانب الشرقي من الحفرة A، وفي الجانب الغربي من الحفرة B، وكذلك داخل الحفرة B نفسها.

الشكل ٣٠: الحفرة A: في 18 يوليو 2023.

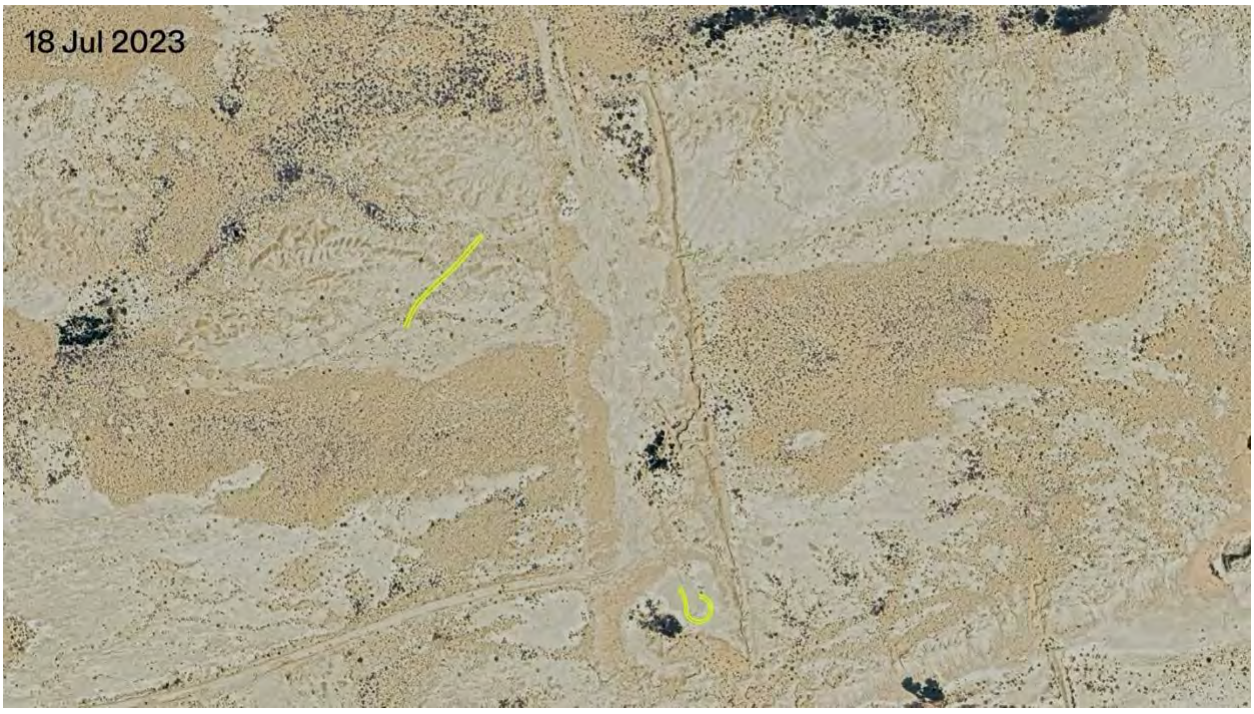

الشكل ٣١: الحفرة B: في 18 يوليو 2023

بين عامي 2010 و2023، وثّقنا عدة فترات من النشاط الأرضي داخل الحفرتين وحولهما. وقبل عام 2015، كان النشاط في الموقع محدودًا. أما النشاط الأبرز، والذي تميّز بظهور مسارات متعددة لإطارات المركبات مباشرة داخل الحفرتين، فقد وقع بين يناير 2015 ويونيو 2017.

ويتزامن توقيت هذا النشاط مع ذروة المواجهات المسلحة في سيناء وتصاعد أوسع نطاقًا للنزاع بين عامي (2015–2017). وتقع حوادث القتل خارج إطار القانون التي وثّقتها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ضمن هذه الفترة، مما يوضح حدة التصعيد. ومن الجدير بالذكر أن هذه الفترة تتطابق مع الشهادات التي جمعتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بشأن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وقعت في موقع المقبرة الجماعية خلال هذه الفترة.

وقد فرض الجيش حظر تجول بدأ في أكتوبر 2014 وظل ساريًا حتى أكتوبر 2021، ما قيد بشدة حركة المدنيين. وهذا يجعل من غير المرجح أن يكون النشاط المرصود في الموقع خلال هذه الفترة قد نُفّذ من قبل مدنيين.

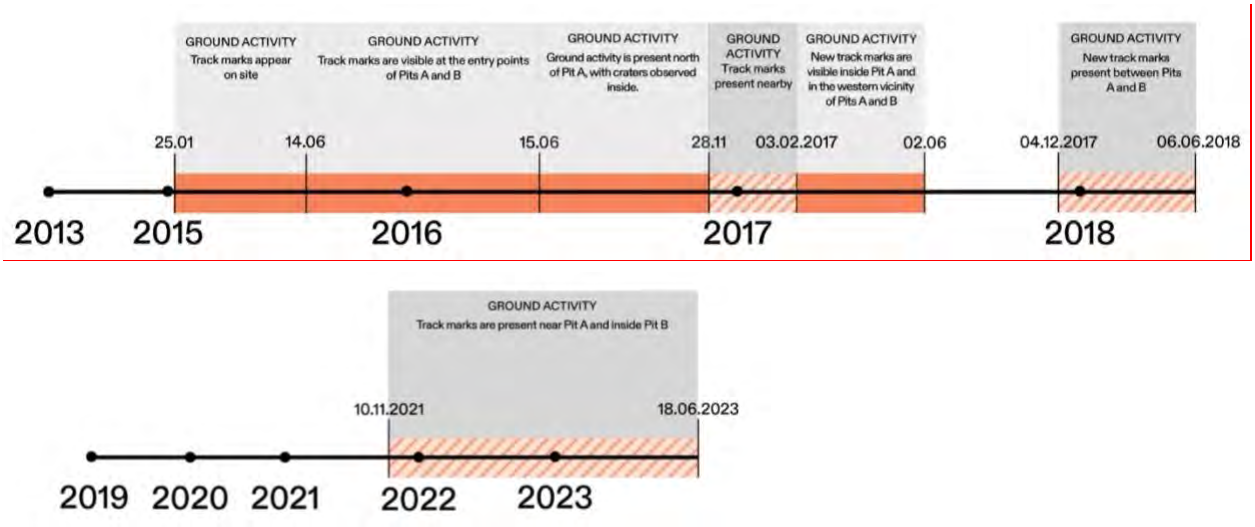

الشكل 32: الخط الزمني للنشاط الأرضي في موقع المقبرة الجماعية ومحيطها خلال الفترة بين 2013 – 2023.

من المهم الإشارة إلى أنه بينما يشير ظهور آثار الإطارات إلى وجود نشاط داخل الحفرة، فإن غياب مثل هذه الآثار لا يعني بالضرورة إلى انعدام النشاط. فهناك عدة عوامل، من بينها دقة صور الأقمار الصناعية والظروف البيئية في الموقع (مثل صلابة التربة أو رطوبتها)، قد تسهم في عدم ظهور الأدلة المرئية.

خامسًا: تحليل آثار الإطارات/العجلات

من أجل تحديد حجم آثار الإطارات، قمنا بقياس عدة نقاط في صور الأقمار الصناعية بتاريخ 14 يونيو 2015 و4 ديسمبر 2017، بما في ذلك المسافات من الحافة الخارجية إلى الحافة الخارجية، ومن المركز إلى المركز

في مواقع مختلفة. وفي المتوسط، تبلغ المسافة بين المحاور المركزية للإطارين الأيسر والأيمن نحو مترين أو أقل، في حين قد يصل الامتداد العرضي الكامل لانطباعات الإطارات أو المسارات على الأرض إلى 2.5 متر.

ومن المهم الإشارة إلى أن هناك قيودًا على دقة القياس بسبب دقة الصورة.

الشكل 33: 14 صورة أقمار صناعية من يونيو 2015 و4 ديسمبر 2017 تُظهر وجود آثار العجلات.

عند مقارنة هذه الآثار بتلك التي خلّفتها المركبات العسكرية في أحد الارتكازات القريبة، لاحظنا أن الأولى أصغر حجمًا. وفي المتوسط، يبلغ البُعد من المركز إلى المركز بين إطارات المركبات العسكرية الكبيرة الظاهرة في صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 25 يناير 2015 أدناه (الشكل 34) ما لا يقل عن 2.70 متر، في حين قد يصل الامتداد الكامل لبصمات الإطارات على الأرض إلى 3.4 متر.

الشكل 34: صورة أقمار صناعية بتاريخ 25 يناير 2015، تُظهر آثار إطارات يُرجح أنها نتجت عن مركبات عسكرية كبيرة. وتم قياس المسافة بين آثار العجلات من المركز إلى المركز.

ووفقًا للبيانات التي جمعها باحثو مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، فقد تم استخدام ونشر عدة أنواع من المركبات العسكرية خلال العمليات العسكرية في سيناء. وتشمل هذه المركبات: الهامفي (Humvee)، وكوجار Cougar 6x6 MRAP، وناقلة الجنود المدرعة فهد (Fahd Armored Personnel Carrier)، ومركبة

القتال المدرعة للمشاة برادلي M2A2 ODS Bradley Infantry Fighting Vehicle، وتويوتا هايلكس (Toyota Hilux)، وتويوتا لاند كروزر (Toyota Land Cruiser)، ودبابات T-62 أو T-55.

وباستخدام المواصفات الفنية المتاحة لكل من هذه المركبات (**المؤكدة مبيّنة باللون الأزرق، والمقدَّرة باللون البرتقالي**)، قمنا بتقدير عرض أثر الإطارات أو المجنزرات، من المركز إلى المركز، ومن الحافة الخارجية إلى الحافة الخارجية.

هذه التقديرات هي كما يلي:

Specification	Humvee M1151 M998, M1038, M1043, and M996 (smaller)	Cougar 6×6 MRAP	FAPC 240 IFV	M2A2 ODS (Bradley IFV)	T-62 or T-55 Tanks	Toyota Hilux/	Toyota Land Cruiser
Vehicle type	Wheeled 4×4	Wheeled 6×6	Wheeled 4×4	Tracked IFV	Tracked MBT	Wheeled 4×4 pickup	Wheeled 4×4
Vehicle length	4.93 m	7.52 m	6 m	6.55 m	6.63 m	5.325 m	4.925 m
Vehicle width	2.31 m	2.71 m	2.45 m	3.28 m	3.56 m	1.80 m	1.98 m
Tire width	3.175 m	3.95 m	unknown	unknown	unknown	2.65 m	
Turning Radius	7.62 m	8.08 m min (based of the 4×4	Unknown	Can perform pivot turn	Can perform pivot turn	6.20 m to 6.4 m	6 to 6.4 m
Tire track width (centre to centre)	1.82 m	2.3 m (back wheels)	Approx 1.9 to 1.95 m	Approx 2.60 m	Approx 2.74m	1.50 m	1.664 -1.668 m
Tire track width (outer edge to edge)	2.1375 m	2.71 cm (vehicle width)	Approx 2.2 - 2.30 m	Approx 3.1 - 3.2 m	Approx 3.3 - 3.4 m	1.765 m	
Number of wheels/tracks	2 wheels /side	3 wheels / side	2 wheels / side	Continuous track	Continuous track	2 wheels/ side	2 wheels/ side

ووفقًا لهذه التقديرات، فإن آثار العجلات الظاهرة في صور الأقمار الصناعية بتاريخ 14 يونيو 2015 و4 ديسمبر 2017 أصغر قليلًا من تلك التي تنتج عادة عن المركبات المجنزرة مثل M2A2 ODS أو دبابات T-62/T-55. بالإضافة إلى ذلك، ورغم أن هذه المركبات قادرة على القيام بحركات منحنية، إلا أنها في الغالب تؤدي انعطافات محورية (pivot turns)، وهو ما يتعارض مع أنماط المسارات المنحنية التي لوحظت في الصور.

وبالنظر إلى هامش الخطأ، فإن آثار الإطارات أقرب في الحجم على الأرجح إلى تلك التي تنتجها مركبة هامفي Humvee M1151، أو كوجار Cougar 6x6 MRAP، أو تويوتا هايلكس (Toyota Hilux)، أو تويوتا لاند كروزر (Toyota Land Cruiser). وعلاوة على ذلك، قمنا بقياس ثلاث دوائر انعطاف صغيرة ظهرت في صورة القمر الصناعي بتاريخ 14 يونيو، وقدّرنا أصغر نصف قطر للدوران، من الحافة الخارجية لآثار الإطارات، بحوالي 5.8 متر. ووفقًا للمواصفات في الجدول أعلاه، فإن مركبتي تويوتا هايلكس أو تويوتا لاند كروزر قادرتان على تنفيذ مثل هذه الانعطافات.

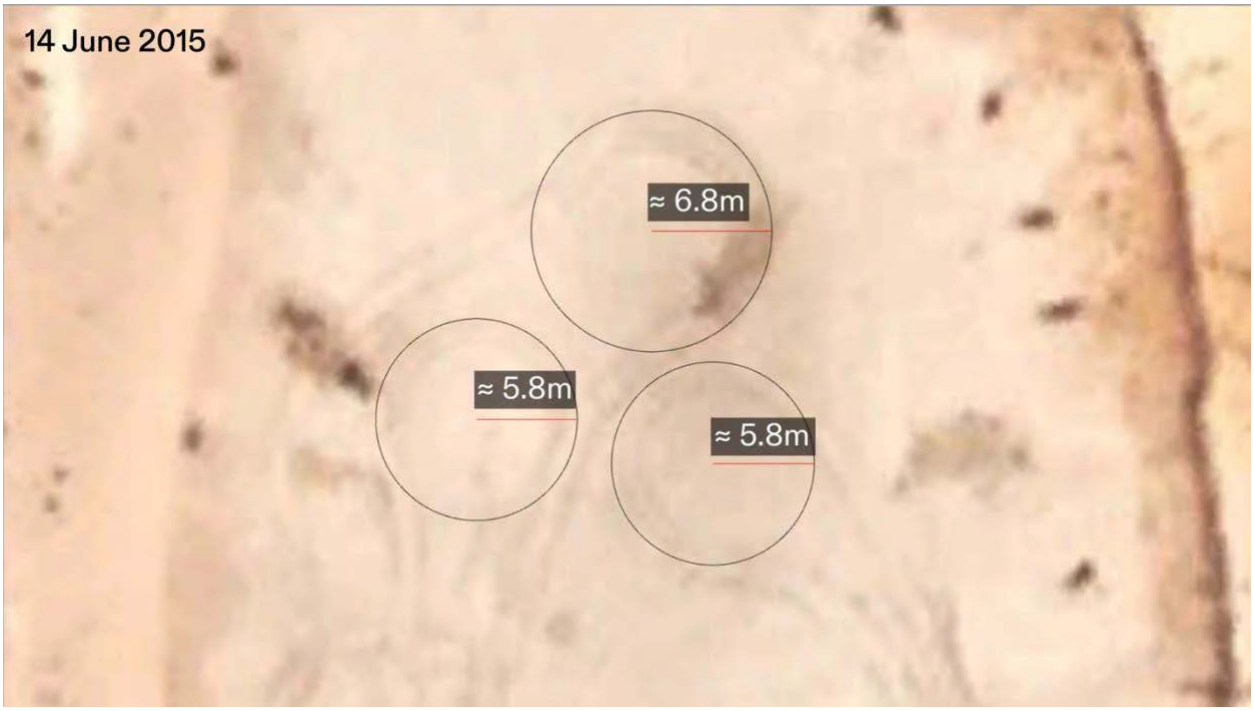

الشكل 35: قياس نصف قطر دائرة الدوران في أقصى الجزء الشمالي من الحفرة A، بتاريخ 14 يونيو 2015.

مع ذلك، تُظهر صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 14 يونيو 2015، آثار انعطافات أوسع في مناطق أخرى من الموقع، وبالتالي لا يستبعد احتمال وجود مركبات أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الدراسة المعتمدة على صور الأقمار الصناعية عدة قيود، من بينها محدودية البيانات الفنية المتاحة، وإمكانية إدخال تعديلات على المركبات، والاستخدام المتكرر لمسارات محددة، بالإضافة إلى محدودية دقة صور الأقمار الصناعية، وهو ما يضيف هامش خطأ إلى جميع القياسات المكانية. كما تُشير مقاطع الفيديو التي جمعها وتحقّق منها فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى أن الجيش يستخدم طرازات سيارات مثل تويوتا هايلكس (Toyota Hilux) وتويوتا لاند كروزر (Toyota Land Cruiser)، بالإضافة إلى هامفي (Humvees). فعلى سبيل المثال، يُظهر مقطع مُسرّب من عام 2017، تم التحقق منه من قبل كل من هيومن رايتس ووتش ومؤسسة سيناء، ميليشيات موالية للجيش المصري وهي تستخدم مركبة هامفي في موقع غير مُحدّد لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء في شمال سيناء.

سادسًا: إعادة بناء (تخيلية) للموقع

أجرى باحثو مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان زيارتين ميدانيتين إلى موقع المقبرة الجماعية في ديسمبر 2023 ويناير 2024. ونظرًا لقرب الموقع من الارتكازات العسكرية المجاورة، شكّل الوصول إلى الموقع مخاوف أمنية للباحثين، مثل خطر الاعتقال. ونتيجة لذلك، تمكّن الفريق من فحص الحفرة **A** فقط، بينما اقتصر فحصهم للحفرة **B** على ملاحظات بصرية من مسافة بعيدة.

في الحفرة **A**، سجّل الفريق مقاطع فيديو حصرية توثّق بقايا هياكل عظمية بشرية، بما في ذلك جماجم، بدا أن بعضها كان معصوب العينين. كما يظهر في اللقطات ملابس وصنادل تبدو ذات طابع مدني. وتتطابق هذه الأدلة مع محتويات مقاطع الفيديو المسرّبة عن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء في المنطقة، والتي سبق أن تحققت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان من صحتها. وفي تلك المقاطع، غالبًا ما يظهر المحتجزون بملابس مدنية، معصوبي الأعين، وأحيانًا وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم.

بالإضافة إلى توثيق الرفات الظاهرة على السطح، أجرى الفريق عمليات حفر سطحية في الحفرة A، كشفت عن عشرات أخرى من بقايا هياكل عظمية تحت سطح التربة.

أما في الحفرة B، فقد لاحظ الفريق من مسافة بعيدة وجود بقايا هياكل عظمية وملابس مدنية، مما يشير إلى عمليات دفن إضافية جرت في هذا الموقع.

الشكل 36: إعادة بناء موقع الفوهة في أقصى الجهة الشمالية من المقبرة الجماعية.

وباستخدام الصور التي جُمعت خلال هذه الزيارات، قمنا بإعادة بناء الحفرة A ضمن بيئة رقمية ثلاثية الأبعاد، بما في ذلك نموذج فوتوغرامتري للفوهة الواقعة أقصى الجهة الشمالية من المقبرة (**الشكل 36**). داخل هذا الفضاء ثلاثي الأبعاد، قمنا بالمقارنة المرجعية بين مختلف الأدلة البصرية لتحديد مواقع الرفات البشرية (**الشكل 38**).

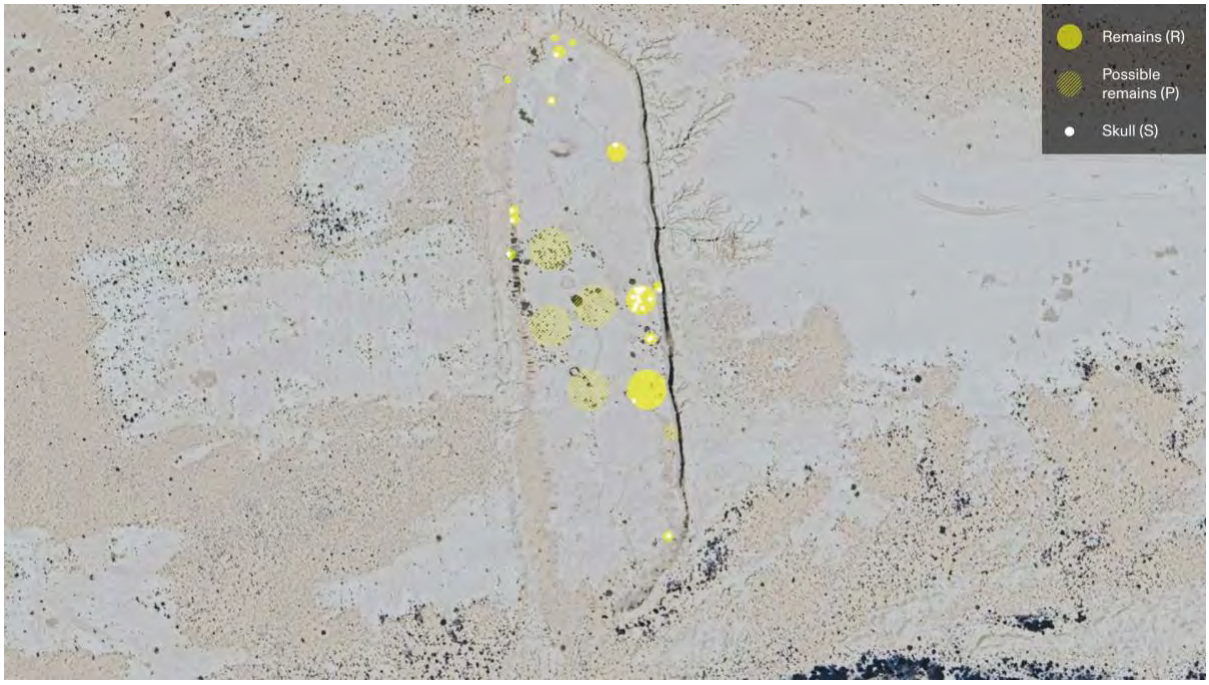

الشكل 37: خريطة تُظهر مواقع الرفات البشرية في موقع المقبرة الجماعية وقت الزيارة الميدانية.

الشكل 38: باستخدام إعادة البناء الرقمي ثلاثي الأبعاد، يمكننا تحديد مواقع الرفات البشرية بدقة في موقع المقبرة الجماعية. تظهر الجمجمة S1 باللون الأبيض، في حين تظهر الرفات R2 وR3 باللون الأصفر.

يُظهر التحليل وجود رفات بشرية مدفونة تحت طبقة ترابية سطحية، منتشرة على نطاق واسع في أنحاء الموقع (الشكل 37). كما كشف التحليل عن وجود ما لا يقل عن 36 جمجمة (الشكل 39) مما يشير إلى أن عدد الأفراد المدفونين في الحفرة A لا يقل عن هذا العدد.

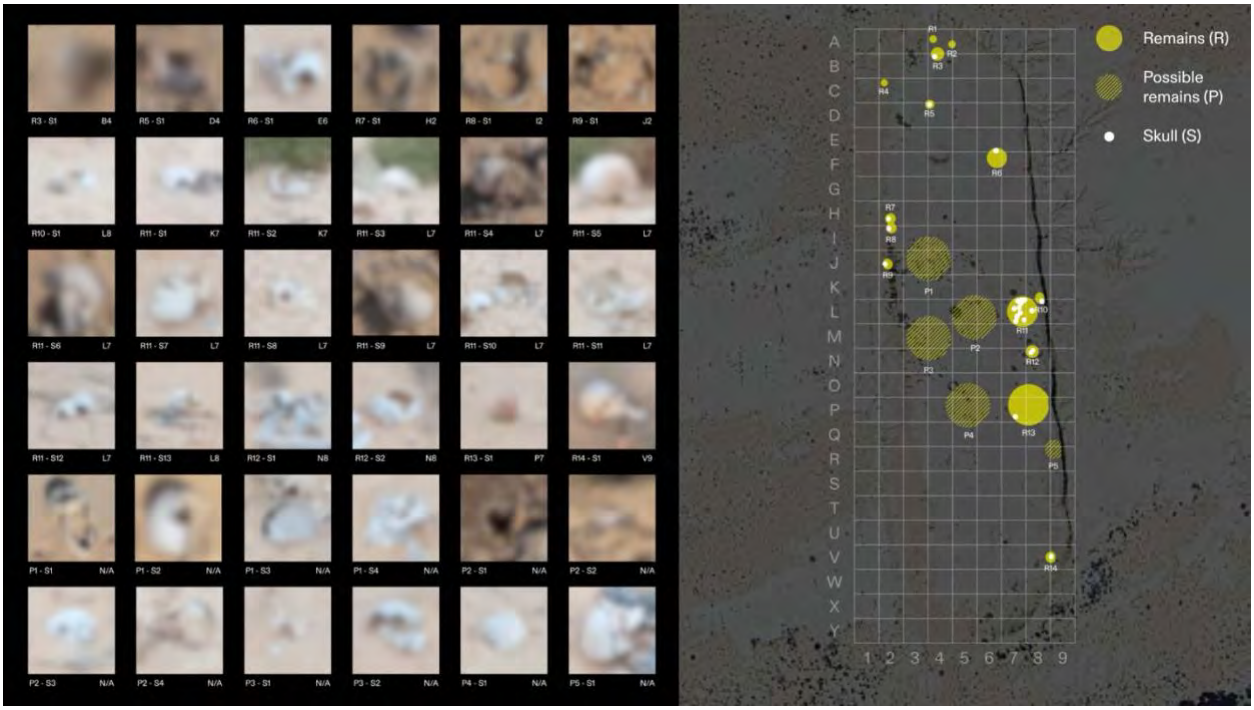

الشكل 39: مواقع الجماجم التي تم العثور عليها في موقع المقبرة الجماعية.

الشكل 40: عرض مُقرّب للرفات رقم 11، يُظهر المواقع التفصيلية للجماجم من 1 إلى 13.

أكدت المواد البصرية وجود 36 جمجمة في الحفرة A. غير أنه، وبسبب المخاوف الأمنية، جرى التوثيق في الحفرة A على عجل، ولم يكن شاملًا، في حين لم يُوثَّق وجود الحفرة (ب) بأي مواد بصرية على الإطلاق، ولم يكن بالإمكان إجراء أي حفر تحت السطح. ومن المرجّح جدًا، لذلك، أن يكون عدد الأفراد المدفونين في الموقع أكبر من 36 فردًا.

سابعًا: ملخص النتائج

نلاحظ تصاعدًا في الطابع العسكري للمنطقة المحيطة بالمقبرة الجماعية خلال الفترة ما بين 2013 و2016 (انظر القسم **D1.1**)، تجلّت في إنشاء عدد من الارتكازات العسكرية، بعضها يقع على مقربة من الموقع ومتصلة بخنادق رملية على طول الطريق السريع (العريش- أبوعجيلة). وقد رافق هذا التطور تدمير للبنية التحتية المدنية (انظر القسم **D1.2**) وفرض حظر تجول صارم بدأ عام 2014، مما قيّد بشدة حركة المدنيين. ويشير هذا الوجود العسكري المتزايد إلى سيطرة مُحكمة من قبل الجيش المصري على المنطقة داخل وحول المقبرة الجماعية.

خلال الفترة ما بين 2010 و 2023، نلاحظ عدة فترات من النشاط في موقع المقبرة الجماعية، وهو ما يتضح من خلال ظهور آثار مسارات مركبات وعلامات اضطراب أرضي في أوقات مختلفة (**انظر القسم D2**). ومن الجدير بالذكر أنه قبل عام 2015 كان النشاط في الموقع محدودًا للغاية. أما النشاط الأبرز فقد وقع بين يناير 2015 و يونيو 2017، متزامنًا مع ذروة المواجهات المسلحة في سيناء وتصعيد أوسع للنزاع.

1) تظهر آثار الإطارات في صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 14 يونيو 2015، مما يشير إلى فترة من النشاط داخل الحفرة بين 25 يناير 2015 و14 يونيو 2015.

2) تظهر آثار محتملة لتسوية سطح الأرض في الجزء الشمالي من الحفرة A في صورة الأقمار الصناعية بتاريخ 15 يونيو 2016، مما يشير إلى احتمال إنشاء طريق وصول جديد إلى الموقع في وقت ما بين 14 يونيو 2015 و15 يونيو 2016.

3) ظهور ثلاث فوهات في التربة في الحفرة A، بحلول 26 أغسطس 2016.

4) بين 3 فبراير 2017 و2 يونيو 2017، ظهرت أعداد كبيرة وجديدة من آثار الإطارات، مما يشير إلى فترة أخرى من النشاط المكثّف في الموقع.

5) بين 2 يونيو 2017 و 4 ديسمبر 2017، ظلت هذه الآثار إلى حد كبير دون تغيير، مما يشير إلى أنه من المرجّح أن النشاط كان محدودًا جدًا أو منعدمًا خلال هذه الفترة الممتدة لستة أشهر.

6) بين 4 ديسمبر 2017 و6 يونيو 2018، يظهر أثر إطارات بين الحفرة A والحفرة B.

7) بين 10 نوفمبر 2021 و18 يوليو 2023، تظهر بعض آثار الإطارات بالقرب من الحفرة A وكذلك في الحفرة B.

يشير تحليل آثار الإطارات إلى أن زيارات دورية كانت تُجرى إلى الموقع ومحيطه، ومن المحتمل أن تكون بمركبات عسكرية (انظر القسم E).

من خلال إعادة البناء ثلاثي الأبعاد ورسم خريطة لمواقع الرفات (انظر القسم F)، نلاحظ ما يلي:

1) تم تحديد ما لا يقل عن 36 جمجمة في الحفرة A، مما يشير إلى أن 36 فردًا على الأقل قد دُفنوا هناك. غير أن تقارير مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان تُشير إلى أن العدد الفعلي للجثث قد يكون أعلى بكثير، مع وجود العديد من الرفات غير الموثقة في كلتا الحفرتين.

2) يشير ظهور الرفات على سطح التربة إلى أن الجثث دُفنت في قبور سطحية.

3) رغم إمكانية تحرك العظام مع مرور الوقت بسبب عوامل طبيعية أو بيئية، فإن الانتشار الواسع للرفات في أنحاء الموقع يشير إلى أن عمليات الدفن حدثت على مراحل زمنية متعددة وليس في واقعة واحدة فقط.

ثامنًا: الخاتمة

يشير الوجود الدوري لآثار الإطارات، بالإضافة إلى العسكرة الواضحة في المنطقة المحيطة بموقع المقبرة الجماعية، إلى أن زيارات متكررة للموقع قد جرت في الفترة بين عامي 2015 و 2023، ولا سيما خلال ذروة النزاع بين عامي 2015 و2017، يُرجّح أنها نُفِّذت بواسطة مركبات عسكرية أومركبات تابعة لجهات مرتبطة بالجيش. كما قد يشير وجود الرفات البشرية المتناثرة عبر الموقع، إضافة الى دفنها السطحي، إلى مستوى من الثقة والسيطرة على المنطقة من قبل المسؤولين عن عمليات الدفن.

إن ظهور شبكة من الارتكازات العسكرية وتدمير البنية التحتية المدنية بدءًا من عام 2013 يدل على سيطرة محكمة من قبل الجيش المصري على المنطقة. وهذه السيطرة، إلى جانب فرض حظر تجول عسكري صارم ابتداءً من عام 2014، تجعل من غير المحتمل أن يكون أي طرف غير عسكري قد تمكن من الوصول إلى الموقع بشكل منتظم، ناهيك عن القيام بدفن جثث، دون أن تتم ملاحظته أو اعتراضه.

وعند النظر إلى مجمل ما سبق من توثيق، فإن ذلك يشير إلى أن الجيش المصري ليس فقط على علم بوجود رفات بشرية في الموقع، بل ومن المرجّح أيضًا أنه مسؤول عن وجود تلك الرفات.